تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

دار ابن حزم

تحقيق نصوص التراث
في القديم والحديث

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

دار ابن حزم



الطّبْعَة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

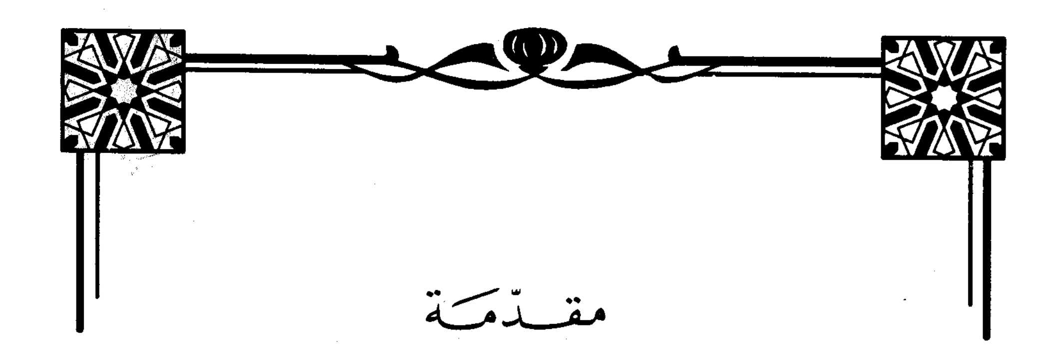
ISBN 9953-81-264-0

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



مقـدّمَـة

الحمد لله رب العالمين على آلائه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه.

وبعد:

فإن تراثنا الثقافي، الذى ورِثناه عن الأسلاف، وصنعه الآباء والأجداد، يضمّ في تخصصاته المختلفة كنوزاً من العلوم، ونفائس من المعارف، ولا يزال كثير منه حبيس أرفف المخطوطات، لم يتم نشره بعد، وقد صار - بحمد الله - إخراج هذا التراث ونشره هدفاً، لا يمارى في أهميته، ولا يختلف الناس في عظيم نفعه، فهو يربط خلف الأمة بسلفها، وماضيها بحاضرها، ويمدها برصيد من الثقافة والفكر، وصور الحضارة الإنسانية، وتجارب الحياة، وهو على كونه ميراثاً، لا يزال يحمل في كثير من جوانبه معنى الابتكار والتجديد.

وإنه لمن اليُمْن والخير أن تتضافر في تحقيق هذا الهدف جهات علمية وثقافية شتى، من جامعات، ومعاهد، ومراكز للتراث.

وما أقدمه للقارئ هو خلاصة خبرة تدريس هذه المادة على طلبة الدراسات العليا بقسم اللغة العربية في الجامعات الليبية.

وقد قسّمت هذه الدراسة إلى قسمين بعد التمهيد: قسم في بيان أن

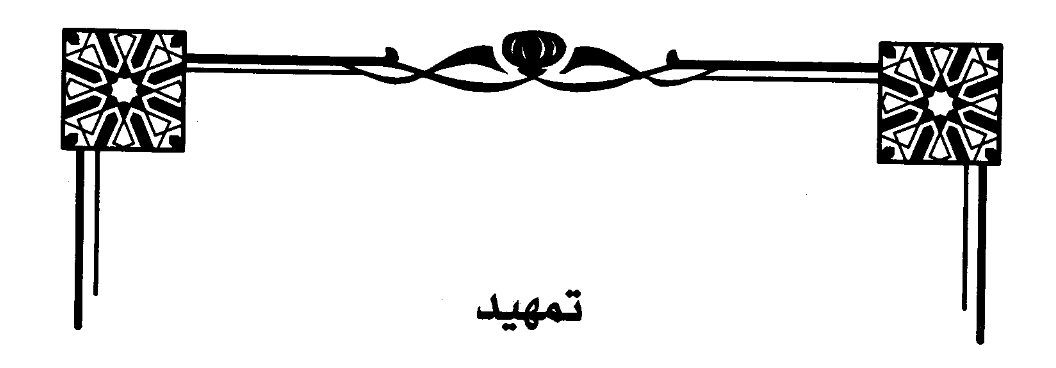
تحقيق النصوص، هو من الأمر الذى سبق إليه علماء هذه الأمة، وعرفه المسلمون منذ فجر الإسلام الأول، في تدوين القرآن والسّنة، ووضعوا له القواعد والضوابط التي تحددّه، وترشد إليه.

والقسم الثاني في تحقيق النصوص عند المُحدَثِين، ومناهجهم في ذلك.

والله أسأل العون والقبول، وما توفيقي إلا بالله.

المؤلف





تمهيد

معنى تحقيق نصوص التراث

التحقيقُ أصله في اللغة من حَقَّ الشيء إذا ثبت صحيحاً، فالتحقيق: إثبات الشيء، وإحكامه، وتصحيحه، تقول: حققتُ الأمر، وأحققتُه، إذا أثبتَّه، وصرتَ منه على يقين[(١)].

وتحقيق المخطوطات والكتب: هو إخراجها ونشرها، وتيسيرها للاستفادة منها، في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، أو أقرب ما تكون الى ذلك، ولا يُدْرَك ذلك إلا بعناء، وصبر على البحث والتمحيص.

والنصوص جمع نصٍّ، وله معان في اللغة، عُظْمها يرجع إلى ظهور الشيء، ووضوحه، والارتفاع به إلى غايته، ومنه قول الراوي في الحديث، في وصف سَيْر النبي ﷺ حين دفع من عرفات: «سار العَنَقَ، فإذا وجد فجوة نَصَّ»[(٢)].

ونصّ القرآن والسنة، هو: اللفظ الوارد في القرآن، أو السنة، المستدلُّ به على حكم الأشياء[(٣)]، ومنه قولهم: «الخواتم بالفصوص،

---

(١) انظر الصحاح ٤/ ١٤٦١.
(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤/ ٢٦٥، والعَنَق: ضَرب من السير فسيح سريع.
(٣) إحكام الأحكام لابن حزم ١/ ٤٢.

والأحكام بالنصوص[1]».

وقد يُتَوَسَّع فيه، فيُجْعَل بمعنى مطلق الدليل، فيشمل أقوال الفقهاء الاجتهادية، فتراهم يقولون: نَصَّ مالك على كذا، ونصَّ الشافعي على كذا.

والمراد بالنصوص في باب التحقيق: أقوال المؤلف الأصلية، لتمييزها عما يكتبه المحقق في الهامش من شروح وتعليقات[2].

والتراث من ورِث، أصله الوُرَاث ـ بتخفيف الراء ـ أبدلت واوه تاء، فقالوا: تراث، كما قالوا في تهمة، وتخَمة، وتليد (ضد طارف) من وهِم، ووخِم، وولَدَ.

والتراث: ما تركه السابق للّاحق، وصار إلى الحي من الميت، من مال وغيره. قال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾﴾[3] أي: ميراث اليتامى، فقد كانوا في الجاهلية يأكلون ميراثهم، ولا يورِّثون النساء، ولا الصبيان.

والمراد بالتراث في باب التحقيق: كل ما صار إلينا مكتوباً، مما تركه السابقون في مختلف العلوم، يستوي في ذلك قديم العهد، وحديثه، وما كان مطبوعاً، ومخطوطاً[4].

بعض الكتب المطبوعة تحتاج إلى تحقيق:

التحقيق ليس مقصوراً على المخطوط من التراث، بل إنَّ كثيراً من الكتب المطبوعة حاجتها إلى التحقيق أمسُّ من بعض المخطوطات، لما أصابها من تحريف، وتشويه، واضطراب. فالنصُّ الذي يُطْبَع محرّفاً يصيب النّاسَ منه ضررٌ ووبال؛ لأنّه إنْ كان في علوم الشرع والحديث النبوي، ربما

---

(١) أساس البلاغة ص ٣٤٢.

(٢) آمالي مصطفى جواد في فن التحقيق ـ مجلة المورد، العدد الأول ١٩٧٧، ص ١٩.

(٣) سورة الفجر ١٩.

(٤) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٨.

أدّى إلى تحليل الحرام، وتحريم الحلال، أو الكذب على رسول الله ﷺ، وذلك بنسبة شيء إلى النبي ﷺ، وليس منه، وإن كان في غيرهما من العلوم، ربَّما أعطى أحكاماً خاطئة في بعض القضايا، وقعت في يد باحث، ففرح بها، فأسلمته إلى نتائج خاطئة، لأن ما بُني على الخاطئ خاطئ، وعليه، فإن كثيراً من كتب تراثنا التي أخرجتها المطابع على غفلة من التحقيق، بها حاجة بالغة إلى من يراجع أصولها المخطوطة، ليصلح ما فيها من تحريف وتشويه، وليقف أمام ما تضمنّته من استشهاد بالسّنة والأثر، أو الشعر والمثل، وقفة تأصيل وتمحيص، يحكم فيها على كل استشهاد بما يليق به. وما أكثر الكتب التي طُبِعَتْ، تضمّ بين صفحاتها أقوالاً منسوبة إلى النبي ﷺ، أو حكايات معزوّة إلى أصحابه، وسلفنا الصالح، لا سند لها من الصحة، فما أحراها أن يُثبت منها ما ثبت وينفى عنها الزلل.

وفيما يلي أمثلة للتحريفات الواقعة في بعض الكتب المطبوعة، ومنها يتبين مدى أهمية هذا الأمر:

١ ـ جاء في الموطأ في بيان ميراث الإخوة للأم ما يلي:

«فإن كانا اثنين فلكل واحد منهما السُّدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، يقتسمونه بينهم بالسَّواء، للذكر مثل حظ الانثيين»[١] والنصّ بهذه الصورة محيِّر، فكيف يكون اقتسام الثلث بينهم بالسّوية، ثم يكون للذكر مثل حظ الانثيين؟. هذا ما جاء في نسخة «الموطأ»، «تنوير الحوالك». ولما كانت هذه الطبعة من الكتاب غير محققة، طُلِب تصحيح المسألة من طبعة «الموطأ»، التي حققها محمد فؤاد عبدالباقي، وإذا بالنص فيها كما هو حاله في الولى، واتفاق طبعتين مختلفتين على خطإٍ واحد، في موضع بعينه، يُبعد أن تكون المسألة مجرد خطإٍ مطبعي، بل يُرجَّح أن يكون الخطأ سببه تحريف في إحدى نسخ مخطوطات الكتاب، لم يُنتَبه إليه، وبالرجوع إلى نصّ «الموطأ»، المطبوع مع شرحي الباجي، والزرقاني ـ على كثرة ما فيهما من أخطاء أيضاً ـ بَرِح الخفاء، وزال العجب، فصواب النصّ

(١) انظر الموطأ بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ٢/ ٥٠٧، وتنوير الحوالك ١/ ٣٣١.

كما جاء فيهما: «يقتسمونه بينهم بالسوية، للذّكر مثل حظ الأنثى»[١].

٢ ـ نبّه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي[٢]على خطأين، وقعا في الجزء الأول من «سنن الترمذي»، المطبوعة مع شرحها «عارضة الأحوذي»، للقاضي أبي بكر بن العربي ـ ضربهما مثلاً لكثرة الغلط الواقع في هذه الطبعة، ولذلك قال: إنه لا يوثق بشيء منها، لكثرة الخلط فيها من المصححين[٣].

الأول: في الجزء الأول من العارضة صفحة ١٣ بعد أن خرّج الترمذي حديث أبي هريرة: «**إذا توضأ المسلم خرجت خطاياه...**» جاء قول الترمذي كالآتي: «وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولاً] في اسمه»، وجملة: «على نحو ثلاثين قولاً» ليست من كلام الترمذي، بل هي من تعليقات الشيخ أحمد شاكر، الموجودة في طرّة الكتاب، الذي كان قد أعاره لصاحب المطبعة، ليستعين به على طبع «العارضة».

الثاني: في الجزء الأول صفحة ٨٣ من «العارضة» عقب تخريج حديث: «أتتوضأ من بئر بُضاعة..؟» حشر الناشرون داخل النص ناسبين إلى الترمذي قوله: رواه أحمد، وأبو داود، فجعلوا الترمذي يخرّج أحاديثه من مسند أحمد، وسنن أبي داود، وليس إلاّ إدراج تعليقات الشيخ أحمد شاكر في كتاب «سنن الترمذي» مرة أخرى.

٣ ـ إليك هذا النص من «شرح الزرقاني على الموطأ»، لتقف على مدى الحيرة التي تسببها النصوص المطبوعة إذا أسيء إخراجها.

قال الزرقاني: (وفي البخاري عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر «أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة» وله ـ أي البخاري ـ في

---

(١) المنتقى ٦/ ٢٢٩، والموطأ بشرح الزرقاني ٣/ ٤٢٧.

(٢) ١/ ٨.

(٣) الطبعة المشار إليها، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية ١٣٥٠ هـ، والباقي بمطبعة الصاوي ١٣٥٢ هـ. وقد صورت هذه الطبعة في بيروت طبق الأصل بأخطائها وهي الطبعة المتداولة إلى حد الآن، وقد حقق الكتاب تحقيقاً علمياً في رسائل (ماجستير) نوقشت بكلية الآداب بطرابلس الغرب عسى الله تعالى أن ييسر نشرها.

المغازي عن فليح عن نافع: «وهو مُردِف أسامة على القَصْواء، ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة، حتى أناخ بالمسجد»... إلخ[1].

وبقراءة النصّ على هذه الصورة يتحيّر القارئ ما عسى أن تكون عبارة: «ثم اتفقا» داخل الحديث، فلا يتجه لها معنى، وبمراجعة أصل النصّ في «فتح الباري»[2] تبين أنه رسم هكذا: «وهو مردف أسامة على القصواء» ثم اتفقا «ومعه بلال وعثمان... إلخ». فعبارة: «ثم اتفقا» ليست من الحديث في شيء، وإنما هي عبارة ابن حجر يبين بها موطن الاتفاق بين روايتي يونس وفُلَيح عن ابن عمر.

٤ ـ جاء في تفسير القرطبي وهْم، عند الكلام على تفسير آية البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُولَـٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾﴾ هذا الوهم أوحَتْه آية أخرى في سورة آل عمران، تشبه هذه، فإن آية البقرة كما هو واضح من نصها، ليس فيها «ولا ينظر إليهم»، ولكن القرطبي عند تفسير الآية قال: «ولا ينظر إليهم»: لا يرحمهم، ولا يعطف عليهم[3].

٥ ـ تشويه الكلام في بعض كتب الفقه والأحكام، ربما ترتب عليه تغيير الحكم برمته، وذلك بسبب التحريف في حرف واحد أحياناً، كأن يُنفى المثبت، أو يُثبت المنفي مثال ذلك: ما جاء في شرح الباجي «المنتقى» لقول مالك في «الموطأ»: «إن المريض والصبي الذى لا يطيق الرَّمْيَ في أيام مِنى، ينيب من يرمي عنه، ويُهدي. قال الباجي: ومعنى ذلك: أن الصبي يلزمه الرمي كما يلزم غيره، وكذلك المريض، فمن استطاع منهما المشي إليه، أو كان له من يحمله غيرُه، فإنه لا يلزمه أن يباشر الرّمي بنفسه»[4].

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ ٣/١٩٨.

(٢) ٤/٢٠٩.

(٣) تفسير القرطبي ٢/ ٢٣٥.

(٤) المنتقى ٣/ ٤٩.

لا شك أن الصواب: فإنه يباشر الرّمْي بنفسه، ولكن التحريف الذي سببته «لا» عمِل عمله، فأفاد عكس المراد.

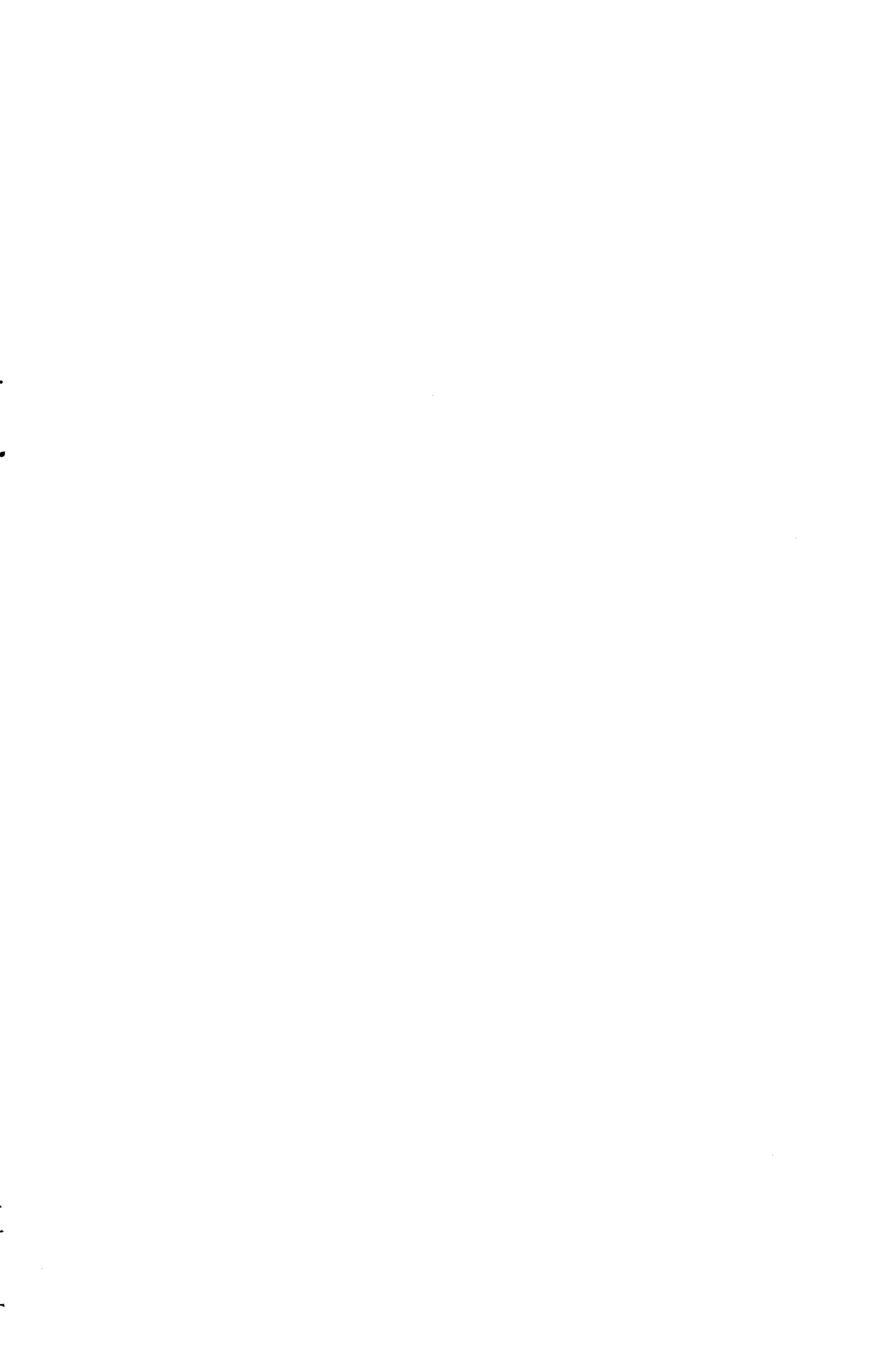


القسم الأول

تحقيق النصوص عند الأقدمين

الفصل الأول: الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين.

الفصل الثاني: أصول قواعد التحقيق عند المحدِّثين.





الفصل الأول

الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين

إذا كان الغرض من تحقيق النصوص هو المحافظة عليها، وإخراجها في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، فإن الشروط والضوابط التي وضعها علماء المسلمين، وعلى الأخص علماء الحديث، للتحقّق من صحة النصّ، وضبطه، واتقانه، قد بلغت من ذلك الغاية.

وإن أول ما ينبّهنا في أعمال المسلمين الأولى إلى مبدأ التحقيق متمثلاً في معارضة النصوص، لتوثيقها وتصحيحها أمور:

أولاً:

معارضة النبي ﷺ القرآن مع جبريل عليه السلام في رمضان من كل عام، منذ بدأ نزول القرآن، إلى أن توفي رسول الله ﷺ، روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان، حتى ينسلخ، يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن..». وفي رواية أخرى للبخاري: «فعَرَض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه»[(١)].

ومعارضة النبي ﷺ لجبريل، وإن لم يتمحّص فيها معنى التحقيق

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠/ ٤٢١ ٤١٩.

بمفهومه كله، لأن البارئ عزّ وجلّ خاطب رسوله ﷺ بقوله: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾[1] - فإنها تركت منهجاً، ومثالاً يُحتذى في الأخذ بمنهج التحقيق، بالإضافة إلى أن العرضة الأخيرة كان عليها الاعتماد، في بيان ما استقرّ عليه الوحي بعد نسخ المنسوخ.

ثانياً:

معارضة زيد بن ثابت ما كان يكتبه من الوحي على رسول الله ﷺ بعد كتابته.

قال القاضي عِياض: «وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ، وهو يُملي عليّ، فإذا فرغت، قال: «**اقرأه**»، فأقرأه، فإن كان فيه سقَط أقامه[2]».

ثالثاً: جمع المصحف:

لم يُجمع القرآن على عهد النبي ﷺ، في مصحف، وإنما كان مكتوباً على أشياء مختلفة، من الحجارة، وجريد النخل، والرقاع، والأكتاف، وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجدَت في بيت رسول الله ﷺ، كان يأمر بكتابتها، ولكنها مفرّقة، فلما عزم الصحابة على جمعها - بإشارة عمر رضي الله عنه - في مصحف واحد، وذلك على عهد أبي بكر رضي الله عنه[3]، وضعوا خُطّة للعمل، ضَمِنَتْ الغاية في التأكّد، والحيطة، المؤدّية إلى صحة النصّ، وتوثيقه، فكان أول ما عمِل أبو بكر أن عهِد بالأمر إلى رجل، توفرت فيه أهمّ الصفات المطلوبة لمن يروم تصحيح نصّ، وتوثيقه، وهي الأمانة، والدِّربة، والقدرة على الصبر، والضمير المتحرِّج، كل هذه الصفات تنطق بها كلمات أبي بكر رضي الله عنه - مخاطباً زيداً -: «إنك رجل شاب

---

(١) سورة الأعلى آية ٦.

(٢) الإلماع ص ١٦١.

(٣) البرهان ١/ ٢٣٣.

عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتّبع القرآن فاجمعه». وكان ردُّ زيد ردًّ من تحرّج ضميره، فأدرك جسامة المسؤولية، التي كُلِّف بها، قال: «فوالله لو كانوا كلّفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل عليّ مما أمرني به، من جمع القرآن»[١]، ناهيك أن زيد كان من علماء الصحابة، وممن تدور عليهم الفتوى، وكان قد شهد العرضة الأخيرة، فكان من أدرى الناس بترتيب القرآن، وبالمنسوخ منه، ولا بدّ أن يكون زيدٌ قد استعان بغيره، وأنَّ من استعان بهم هم أيضاً، من أهل العلم والخبرة والفصاحة، يشهد لذلك قول عمر رضي الله عنه: «لا يملينّ في مصاحفنا إلاّ علماء قريش وثقيف»[٢]، وكانوا مع ذلك كله يستظهرون على المكتوب بالمحفوظ في صدور الرجال. وبَقِي هذا النصّ محفوظاً في بيت الصديق حياته ثم عند خليفته الفاروق إلى أن مات، ثم تحوّل إلى بيت النبوّة عند حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها.

رابعاً: نشر المصحف وتوزيعه في الأمصار:

لمّا عزم عثمان رضي الله عنه في خلافته على نشر هذا المصحف، وتوزيعه في الأمصار الإسلامية، أحضر المصحف الإمام، أو النسخة الأمّ، من حفصة، وعهِد بالأمر إلى جماعة من ذوي الحفظ، والعلم، والفطنة، والفصاحة من قبائل العرب، وكان على رأس هؤلاء الجماعة زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، أمّا زيد، فأهّله للأمر ما سبق من صفاته، ولأن المصحف الأصل مكتوب بخط يده، وليس أنسب لذلك الأمر منه، وأما سعيد بن العاص، فلأنه كان أفصح الناس، فقد جاء أن عثمان رضي الله عنه، لما عزم على القيام بهذا الأمر، سأل، فقال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ، زيد بن ثابت، قال: فأيّ الناس أعرب، وفي رواية: أفصح، قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: «فليُمل سعيد، وليكتب

---

(١) صحيح البخاري ١٠/ ٣٨٧.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٩٣.

زيد»[١]، وكان سعيد هذا أشبه الناس لهجة برسول الله ﷺ.

وذكر البخاري من أعضاء هذه الجماعة التي أسند إليها نشر المصحف الشريف - عبدالله بن الزبير، وعبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، وذكر غيره آخرين بلغوا في مجموعهم اثني عشر رجلا، منهم أُبيّ بن كعب، وابن عباس، وغيرهما، وكان من المنهج الذي اختطوه إذا اختلفوا في شيء أن يكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل القرآن بلسانهم - وبذلك ضمِنوا أفصح اللهجات -، وأن يكتبوا ما اختلفوا فيه على العرضة الأخيرة[٢]، وهذا يُضاهي ما يعرف الآن في فنّ التحقيق بتقديم الإملاءة الأخيرة، إذا كان لأصل الكتاب أكثر من إبرازة.

ولمّا تمّ لهم ذلك، وزّع عثمان هذه النشرة على الأمصار الإسلامية، وألزم الناس بها، وأمر بترك ما سواها؛ لأنها صارت حُجّة بما حظيت به من عناية وتوثيق.



(١) فتح الباري ١٠/٣٩٣.

(٢) فتح الباري ١٠/٣٩٣.



الفصل الثاني

أصول قواعد التحقيق عند المحدّثين

قواعد التحقيق مطبّقة في كتب المحدثين وإن لم ينصوا عليها:

ألّف علماء المسلمين، وخاصة أهل الحديث منهم، كتباً تشتمل على قواعد في كتابة العلم وضبطه، غاية في الأهمية للمحقق، ترشده إلى كثير من الأمور، التي يحتاج إليها في التحقيق، ابتداءً من كيفية التعرف على قراءة الخط، والاهتمام بدراسة صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وانتهاءً بوضع الفهارس، وبيان كيفية استعمال الاختصارات والرموز، بحيث تكون واضحة، منبَّهاً عليها في أول الكتاب، أو في آخره.

وبعض هذه القواعد، والضوابط طبقها علماء الحديث في كتبهم تطبيقاً عملياً، بقي منهجاً لمن بعدهم، يمكن استخلاصه من كتبهم، وتقنينه، بالدراسة والتأمل، لمن يريده، وبعضها الآخر قنّنوه هم أنفسهم، ونبّهوا عليه في كتب، ألّفوها مخصوصة لبيان هذه القواعد، ومن أهم الكتب التي جاءت في ذلك:

بعض الكتب التي اهتمت بتقنين قواعد التحقيق:

١ ـ «المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي» للحسن بن عبدالرحمٰن بن خلّاد الرامَهُرمزي (ت ٣٦٠ هـ).

٢ ـ «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي، ت ٤٦٣ هـ).

٣ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

٤- «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض بن موسى اليحصُبي (ت ٥٤٤ هـ).

٥- «مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث» لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمٰن الشَّهْرزُوري (ت ٦٤٣ هـ).

٦- «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» لابن جَماعة (محمد بن إبراهيم، ت ٧٣٣ هـ).

٧- «المعيد في أدب المفيد والمستفيد» لعبدالباسط بن موسى العَلْمَوِي (ت ٩٨١ هـ).

هذا وإن ما جاء في هذه الكتب، منه ما يندرج في فنّ قواعد التحقيق ومكملاته، ومنه ما هو من الأمور المساعدة للمحقق على التحقيق، وفيما يلي تفصيل ذلك في مبحثين.





المبحث الأول

قواعد فنّ التحقيق ومكملاته

في كتب علماء الحديث، التي سبقت الإشارة إليها وفي غيرها، كثير من المبادئ التي تعالج قواعد تحقيق النصّ، وتوثيقه، وتقويمه.

وفيما يلي عرض لأهم هذه القواعد من كتبهم:

١- صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه:

من الأشياء التي يجب على المحقق أن يُعنِّي نفسه بها، مسألة صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، فإن من الكلام كلاماً موضوعاً على صاحبه، وليس ناشئاً منه، وأوضح ما يدلّنا في كتب الحديث على وجوب التحقق من هذا الأمر، والاعتناء به، تفحص أصحابها للأحاديث، ونقدها نقداً داخلياً، وهو ما يسمى بعلل المتن، أو نقده، فإذا نسب الوضّاعون كلاماً للنبي ﷺ، زاعمين أنه حديث، انبرى له جهابذة المحدِّثين، ونقَدَة العلم، وأبطلوا نسبته المزعومة، وقوّضوا أركانه من داخله، ولا يفيد واضعيه أنهم أسندوه بأسانيد صحيحة الإسناد والرواة.

روى الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، في ترجمة الخطيب البغدادي قال: «أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي ﷺ الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مزوّر، قيل من أين قلت هذا؟، قال: فيه شهادة معاوية، وهو أسلم عام الفتح بعد

خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسنتين»[1].

وفي هذا الكتاب أيضاً من أمارات الوضع أن الجزية لم تكن معروفة، ولا مشروعة في عام خيبر، وإنما نزلت آية الجزية في سورة التوبة، عام تبوك، فحقائق التاريخ كلها تنفي صحة نسبة هذا الكتاب للنبي ﷺ.

ومن الأحاديث التي حكموا فيها بالوضع، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها، ما زعمه الوضّاعون بالسّند المتّصل إلى محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك بن أنس، عن ربيعة بن عبدالرحمٰن، عن نافع عن ابن عمر، قال: «لما أنزل الله تعالى ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾، قال رسول الله ﷺ لِمُعاذ: «**اكتبها يا معاذ**»، فأخذ معاذ اللوح والقلم والنّون ـ الدواة ـ، فكتبها معاذ، فلما بلغ ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ۝١٩﴾ سجد اللوح، وسجد القلم، وسجدت النون، وهم يقولون: اللّٰهم ارفع به ذكراً، اللّٰهم احطط به وزراً، اللّٰهم اغفر به ذنباً، قال معاذ: سجدت، وأخبرت رسول الله ﷺ، فسجد»[2].

وعلى الرغم من وضع سند لهذا الكلام، في رجاله مثل الشافعي ومالك، ـ نفى ابن الجوزي وغيره نسبته للنبي ﷺ، أو أن يكون حُدِّث بهذه الصورة بحضرته، وكان يقول: «ما أبرد هذا الوضع، وما أبعد صاحبه عن العلم»[3]، والنصّ ذاته يحمل دلائل بطلانه، فإن سورة اقرأ، هي أول ما نزل من القرآن بمكة المشرفة، ومُعاذ بن جبل أنصاري، لم يعرف رسول الله ﷺ إلاّ بعد هجرته إلى المدينة. فهذا النصّ الذي يقول: لما نزلت سورة «اقرأ» كان معاذ يكتبها، لا شك في بطلانه، لأن بين نزول هذه السورة، وصحبة معاذ عشر سنوات على أقل تقدير.

ومن ذلك أيضاً ما زعمه الرافضة، «أنه لما أسري بالنبي ﷺ أتاه جبريل بسفرجلة من الجنّة، فأكلها، فحملت السيّدة خديجة أمّ المؤمنين

(١) تذكرة الحفاظ ١١٤١/٣.
(٢) تفسير القرطبي ١٢٩/٢٠.
(٣) اللآلي المصنوعة ٢٣٩/١، وانظر القرطبي ومنهجه في التفسير ص ٤٠٧.

بفاطمة رضي الله عنها (ت ١١ هـ)، فكان إذا اشتاق إلى رائحة الجنّة، شمّ فاطمة»[١].

وقد فات واضع هذا الخبر أن السيدة فاطمة ولدت قبل الاسراء والمعراج، بل قبل البعثة بثلاث سنوات على أقل تقدير[٢].

ومن ذلك أيضاً ما يطعن به الطاعنون على أبي هريرة، أنه لحرصه على الأكل، ورغبته في الطيّبات منه، كان يأكل عند معاوية، ويصلي عند علي، ولم يسألوا أنفسهم كيف يتأتى له ذلك، وعلي إمّا بالمدينة، وإمّا بالكوفة، ومعاوية كان بالشام[٣].

واذا كان التمرس بأساليب الكاتب، ومعرفة طريقته في التعبير، من الوسائل التي تعين على معرفة صحة نسبة المخطوط إلى صاحبه في قواعد تحقيق المخطوطات، فإن هذا المبدأ لم يغفله علماء الحديث، فإنهم يعدون من العلامات التي يُعرف بها كلام النبي ﷺ من الكلام المدسوس عليه ـ ركاكة اللفظ، واختلاله، ـ بحيث لا يتفق وفصاحة النبي ﷺ، وأسلوبه في البيان.

قال ابن دقيق العيد: «وكثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المرويّ، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث، حصلت لهم هيئة نفسية، وملكة قويّة، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز»[٤].

مثال ذلك، ما رواه العُقيلي عن أنس مرفوعاً: «**الدّيك الأبيض الأقرن حبيبي، وحبيب حبيبي جبريل، يحرُس بيته، وستة عشر بيتاً من جيرته، أربعة عن اليمين، وأربعة عن الشمال، وأربعة من قدام، وأربعة من خلف**»[٥].

---

(١) قال الذهبي هو من أباطيل عبدالله بن داود الواسطي التمار ميزان الاعتدال ٩١/٤ وانظر المستدرك للحاكم ١٦٩/٣ والكشف الحثيث لسبط بن العجمي ١٥١/١.

(٢) انظر منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص ٥١، وفي تفسير القرطبي أن فاطمة رضي الله عنها ولدت قبل النبوة بخمس سنين انظر ١٤/ ٢٤١.

(٣) انظر دفاع عن الحديث النبوي ص ١١٥.

(٤) فتح المغيث ١/ ٢٦٨.

(٥) اللآلي المصنوعة ٢/ ٣٢٨.

ومنه أيضاً ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: «**أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وعالِم من علم**»[1].

فالذي يقرأ مثل هذه الأحاديث المزعومة، لا يتردّد في الحكم عليها بالبطلان؛ لما هي عليه من السخف في المعنى، والركاكة في اللفظ.

٢ ـ «المقابلة بين النسخ:

المقابلة بين النسخ، أو المعارضة التي عليها يدور تحقيق النصّ، هي عند علماء الحديث واحدة من أعلى طرق التحمل والرواية.

معنى المعارضة:

العرض أو المعارضة: طريق من طرق تحمّل العلم الثمانية[2] عند أهل الحديث.

---

(١) الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة ص ٢٧٥.

(٢) طرق التحميل الثمانية هي:

١- العرض.

٢- السماع من لفظ الشيخ، وهو أرفع أقسام التحمل. وأرفعه، ما كان إملاءً، لما يلزم فيه من تحرز الشيخ والطالب، وصيغة التحمل به: حدثنا، أو سمعت، أو حدثنا إملاء. انظر الإلماع ص ٦٩.

٣- الإجازة، وهي أنواع، وأعلاها: إذن الشيخ للطالب أن يروي عنه كتاباً، أو كتباً معينة، لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه، وجمهور المحدِّثين على جوازها، وتكون لماهر بالصناعة، حاذق بها، وظهرت الإجازة في هذا العلم بعد أن صُنّفت الكتب، ووُثِّقت نسبتها إلى أصحابها، بقراءتها على مؤلفيها، أو بمقابلتها على نسخهم، فقام هذا التوثيق مقام سماع الكتاب كله من الشيخ. هذا وللإجازة سبعة أنواع أخرى، بعضها باطل، وبعضها مختلف في صحة الرواية به، وصيغة التحمل بها: أخبرنا، وأنبأنا إجازة. انظر الإلماع للقاضي عياض ص ٨٨، ومقدمة ابن الصلاح ص ٧٢، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢١٥.

٤- المناولة، وهي: أن يعطي الشيخ لغيره كتاباً يناوله إياه، ويقول له: اروه عنّي، والأصل فيها حديث البخاري: أن رسول الله ﷺ كتب لأمير السّرية كتاباً، وقال له: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا. =

ومعناها: أن يقابل الطالب أصله بأصل شيخه من حفظه، أو من كتابه، أو يقابله مع غير شيخه بحضرة الشيخ، بأن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، كما يعرض القارئ القرآن على المقرئ.

والأصل فيها: ما استدل به شيخ الصنعة أبو عبدالله البخاري في صحيحه في باب القراءة والعرض على المحدّث، من كتاب العلم، فقد روى بسنده عن أنس بن مالك[1]: «بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانَيْهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له الرجل: ابنَ عبدالمطلب، فقال له النبي ﷺ: «**قد أجبتك**»، فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك، فمشدّد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك، فقال: «**سل عمّا بدا لك**»، فقال: أسألك بربك

= صحيح البخاري مع فتح الباري ١/ ١٦٤. ووجه دلالة الحديث على المناولة: أنه ناوله الكتاب، وأمره أن يقرأه على أصحابه، ليعملوا بما فيه.

وصيغة التحمل بها: أخبرنا، أو أنبأنا مناولة. انظر الإلماع ص ٧٩ وما بعدها.

٥- المكاتبة، وهي: أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه، فيعطيه إياه، أو يرسله إليه، والقسم الأول منها يدخل في المناولة، وصيغة التحمل بالمكاتبة: أخبرنا، أو أنبأنا كتابة، والأصل فيها كتب النبي ﷺ إلى عماله.

٦- الإعلام، وهو: أن يعلم الشيخ الطالب بأنه سمع هذا الحديث، أو الكتاب، ولكن من غير أن يأذن له في روايته عنه. ومن الناس من منع الرواية بالإعلام، ومن أجازه قال: هو في معنى الإجازة. انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤.

٧- الوصية، وهي: أن يوصي الراوي عند موته بكتابه، أو كتبه لفلان، ومِنَ السلف من رخص لمن أوصِي له بذلك أن يروي تلك الكتب عن الموصي، والصحيح خلافه، فلا تجوز الرواية بالوصيّة لضعفها، لأن الوصيّة إن أفادت تمليك الكتاب فلا تفيد الإذن بروايته. انظر الإلماع ص ١١٥، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٥، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢١٥.

٨- الخط، أو الوِجادة، وهو ان يجد إنسان خطّ عالم في كتابه، دون أن يلقاه بنفسه، فيجوز أن يروي عنه كتابه هذا، فيقول: وجدت بخطّ فلان، حدثنا فلان إلى آخر السّند. انظر الإلماع ص ١١٦، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٦.

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥٨.

وربّ مَنْ قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم، فقال: «**اللّهم نعم**»، قال: أُنشدك بالله، آلله أمركِ أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة، فقال: «**اللّهم نعم**»، قال: أُنشدك بالله، آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنّة، قال: «**اللّهم نعم**»، قال: أُنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا، فتقسمها على فقرائنا، فقال النبي ﷺ: «**اللّهم نعم**»، فقال الرجل: آمنت بالذي جئتَ به وأنا رسول مَن ورائي من قومي، وأنا ضِمام بن ثعلبة، أخو بني سعد بن بكر»[1].

ووجه دلالة الحديث على العرض واضح، فإن ضِماماً كان يعرض ما سمعه من أركان الإسلام على النبيِّ ﷺ ركناً فركناً، والنبيُّ ﷺ يُقِرُّه على ذلك، ثم بيَّن ضِمامٌ في آخر الحديث أنه رسول مَن وراءه من قومه؛ ليحمل إليهم ما يرويه، ولم يجئ التَّصريح في رواية البخاري، أن ضِماماً أخبر قومه بما تَحَمَّل، وقد جاء التصريح في رواية غيره أنه أخبر قومه: «إن الله قد بعث رسولاً، وأنزل عليه كتاباً، وقد جئتكم من عنده بما أمركم به، ونهاكم عنه»[2].

وبذلك تمَّ معنى المعارضة تحمّلاً وأداءً.

والعرض من أرقى صيغ التحمّل، مساوٍ للسماع عند كثير من علماء الحديث.

وصيغة التحمل به: حدثنا فلان قراءة عليه، أو قرأت على فلان، ومنهم من جوز فيه إطلاق لفظ: حدثنا، أو سمعت.

سئل مالك عن الكتب التي تُعرض عليه، أيقول الرجل: حدثني؟ قال: نعم، كذلك القرآن، أليس الرجل يقرأ على الرجل، فيقول: أقْرأني فلان[3].

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١/١٥٨.

(٢) انظر فتح الباري ١/١٥٧.

(٣) الإلماع ص ٦٩، ٧٣.

وسأله آخر: أرأيت ما قرأته عليك، هل أقول فيه: حدثنا، وأخبرنا. قال: نعم، ألستُ فرّغت نفسي لكم، وأقمت سقَطَه، وزلَلَهُ[1].

ولم تكن طريقة مالك، وطريقة ابن شهاب في التحديث إلا العرض. قال عبدالله بن عمر العمري (ت ١٧٣ هـ): «ما أخذنا على ابن شهاب إلا قراءة، كان مالك بن أنس يقرأ لنا، كان جيد القراءة»[2].

وكذلك كان مالك، كانت أكثر رواية أصحابه عليه، يقوم أحد الرواة واقفاً يقرأ من كتاب مالكٍ، ومالكٌ يسمع.

روى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرِّف بن عبدالله، قال: «صحبت مالكاً سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ على أحد، بل يقرؤون عليه، قال: وسمعته يأبى أشد الإباء على من يقول: لا يجزيء إلا السّماع من لفظ الشيخ، ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم»[3].

٣- كيفية المقابلة:

أما طريقة المقابلة، فقد نبّه عليها غير واحد من أهل الحديث، منهم القاضي عِياض، وابن الصلاحِ، وغيرهما. وبيّنوا أنه على صاحب الشأن وقت المقابلة، أن يكون مقيِّداً لما تختلف فيه الرواية، جيّد التمييز بينها، كيلا تختلط عليه، وتشتبه.

وطريقته في ذلك أن يجعل الأم على رواية خاصة، ثمّ ما كان من خلاف في غيرها كتبه في الهامش، منسوباً لأصله، ذاكراً لاسمه بتمامه، أو رامزاً إليه بحرف من حروفه، على أن يبيِّن المراد بذلك الرمز في مقدمة

---

(١) الإلماع ص ٧٨، وترتيب المدارك ١/ ١٦٢.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٣٨٧، وكشف المغطّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ص ١٤.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥٩، وانظر الكفاية ص ٣٩٤.

كتابه، كي لا يطول عهده به فينسى، أو يقرأه غيره، فلا يهتدي إلى ما عناه برموزه[1].

٤- التلفيق بين النسخ:

وكان من طريقتهم أن الكتاب إذا رُوي من عدّة طرق، لا يلفقون بين النسخ، بل يُروَى سماع كل طريق مفرداً، من أوله إلى منتهاه، ولا تخلط رواية بشيء من رواية أخرى، بل يحافظ الراوي على كل نسخة من سماعه بحروفها. وكذلك كانوا يفعلون في رواية الأحاديث، فلا يخلطون رواية من طريق بشيء من رواية طريق آخر، مع أن الحديث واحد، ومخرجه واحد.

وعلى الرغم من أن المحقّقين المحدِّثين لهم في هذه المسألة طريقتان:

طريقة المحدِّثين هذه، بجعل نسخة أمّ، يسير عليها المتن بالأصل ولا تخلط بغيرها.

وطريقة أخرى، طريقة «النصّ المختار» بأن يجمع في المتن من النسخ كلها ما يُعتَقَد صحيحاً ـ فإن الطريقة الأولى (طريقة المحدِّثين) أكثر أماناً، من حيث إن الطريقة الثانية تعتمد على اجتهاد المحقق في اختيار ما يراه صواباً، واختياره لا يكون دائماً صحيحاً.

والأمثلة على ما يصنعه المحدِّثون من عدم الخلط بين الروايات أكثر من أن تحصى، فكتاب «فتح الباري» مثلاً ـ على كبر حجمه ـ لا تكاد تخلو صفحة منه، لا ينبِّه فيها الحافظ ابن حجر على اختلاف ألفاظ البخاري، بسبب اختلاف طرق الرواية، فتراه يقول: كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية كريمة كذا.

ويحكي في بعض المواضع: أنه راجع أصل سماعه لموطأ مالك، في حديث: **«اللّهم ارحم المحلّقين»**، كررها النبي ﷺ مرتين، وقال في

(١) انظر الإلماع ص ١٨٩، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ وما يأتي في عمل اليونيني في مقابلة صحيح البخاري تطبيق عملي للمقابلة انظر ص٣١.

الثالثة: «**والمقصِّرين**» راجعها في سماعه من طريق ابن بكير لأن بن عبدالبر قال: انفرد يحيى بن بُكَير، دون رواة الموطأ بإعادة الدعاء للمحلِّقين ثلاثاً.

قال الحافظ: «راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بُكَير، فوجدته كما قال»[1].

٥ ـ المفاضلة بين النسخ: ولها أسباب، أذكر منها عند المحدِّثين:

أ ـ قرب النسخة من المؤلف:

لا شك أن أرفع النسخ قدراً، وأعلاها شأناً ما كانت أقرب إلى المؤلف، بأن كانت بخطّه، أو مجازة من قِبَله، وكلّما قربت النّسخة المكتوبة من مؤلفها كانت الثقة بها أكبر، وكلما ابتعدت كان احتمال ورود الخطأ عليها أكثر؛ ولذلك كان المحدِّثون يتسابقون في طلب علوّ الإسناد، ويتركون الدّيار والبلاد في الرحلة إليه، فقد كان أصحاب عبدالله بن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة؛ ليأخذوا عن عمر، طلباً للعلوّ، وكان للبخاري في هذا الأمر شأوٌ بعيد، فهو معاصر لمسلم بن الحجاج، ولكن لم يحصل لمسلم ما حصل للبخاري من علو الإسناد، لكثرة ما رحل، وجاب الآفاق.

قال ابن السُّبكي في طبقات الشّافعية: «وأكثَرَ الحاكمُ في عدّ شيوخه ـ أي البخاري ـ وذكرَ البلاد التي دخلها، ثم قال: وإنما سميَّتُ من كل ناحية جماعة من المتقدمين ليُستدلّ بذلك على عالي إسناده، فإن مسلم بن الحجاج لم يُدرك أحداً مِمّن سميّتُهم إلاّ أهل نيسابور»[2].

ويبين ابن الصلاح فائدة علو السنّد، واقتراب العلم من أصله، ومشرعه، بقوله: «والعلوّ يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته، سهواً، أو عمداً، ففي قلتهم قلّة جهات

---

(١) فتح الباري ٤/٣٠٩.

(٢) طبقات الشافعية ٢/٣.

الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جَليّ واضح»[1].

فطلب الإسناد العالي سنّة مَنْ سلف من الائمة المحدِّثين، وبغيتهم التي كانوا يتزاحمون عليها ويتنافسون، وكانوا يعدّونها قُربة لله عزّ وجلّ.

قيل ليحيى بن مَعين ما تشتهي؟ قال: «بيت خال، وإسناد عال»[2]، وذكر الحاكم: أن طلب الإسناد العالي، فيه سنّة صحيحة عن النبي ﷺ، ففي حديث مسلم عن أنس بن مالك، قال: «نُهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يُعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقلُ، فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، أتانا رسولك، فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: «**صدق**».

وقد سأل الأعرابي بعد ذلك عن أركان الإسلام ركناً، فركناً، وفي كل مرة يقول: وزعم رسولك أن علينا كذا وكذا، وعدّد الصلاة، والصيام، والحج... إلى آخره، وفي كل مرة يقول له النبي ﷺ: «**صدق**»، ثم ولّى الأعرابي، وقال: والذي بعثك بالحقّ، لا أزيد عليهنّ، ولا أَنقُص منهنّ، فقال النبي ﷺ: «**لئن صدق ليدخلَنّ الجنة**»[3]، قال الحاكم: «فيه دليل على إجازة طلب المرء العلوّ من الإسناد، وترك الاقتصار على النزول فيه، وإن كان سماعه عن الثِّقة، إذ البدويّ لما جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ، فأخبره بما فرض الله عليهم، لم يقنعه ذلك، حتى رحل بنفسه إلى رسول الله ﷺ، وسمع منه ما بلّغه الرسول عنه، ولو كان طلب العلوّ في الإسناد غير مستحب، لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه، ولأَمَرَهُ بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه»[4].

ولذلك اهتم المحدِّثون بتخريج العوالي، فخرّجوا الثُّنائيات، والثُّلاثيات، والرُّباعيات، ولمالك في الموطأ كثير من الثنائيات، مثال ذلك:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح مسلم ١/ ٤١، وقارن معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧.

مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وأفرد العلماء ثلاثيات مسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وغيرهما بالتأليف[1].

ب ـ النسخة التي اعتنى بها العلماء:

وكما تَفْضُل نسخة المخطوطة بقدر قربها من المؤلف، الذي يضاهي علو الإسناد في الرواية، كذلك تَفْضُل بتداول العلماء إياها، بأن يكون كتبها عالم، أو قابلها، أو تملكها، أو راجعها؛ لما قد تشتمل عليه من الحواشي والتصويبات.

ولذلك جعل الشيخ أحمد شاكر العمدة في تصحيح كتاب «سنن الترمذي» النسخة التي قام بمقابلتها العالم المحدِّث محمد عابد السِّندي المتوفي ١٢٥٧هـ. الذي يصفه الكتّاني في «فهرس الفهارس» بأنه محدِّث الحجاز ومسنده[2]، وكذلك حازت نسخة الحافظ اليونيني (علي بن محمد ت ٧٠١ هـ) من صحيح البخاري القبول العام من الناس، فحفظت حتى طبع عليها النص المتداول من «الصحيح» اليوم.

وكان لها فضل على غيرها؛ لأنها صُحِّحت وقوبلت بمحضر جماعة من العلماء في مجالس علمية متعدّدة، أُحضِرَ لها على وجه الخصوص شيخ الإسلام، ابن مالك النحوي (محمد بن عبدالله ت ٦٧٢ هـ)؛ لتصحيحها، وضبط ألفاظها، فقد جاء في آخر ورقة منها بخط صاحبها الحافظ اليُونيني: «بلغت مقابلة وتصحيحاً، وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حُجة العرب،مالك أَزمة الأدب، العلاّمة أبي عبدالله بن مالك الطائي الجيِّاني، أمدّ الله تعالى في عمره، في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجّحه وأمر بإصلاحه أصلحتُه وصحّحتُ عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان، أو ثلاثةٌ كتبت عليه «معاً»، فأعملت ذلك على ما أمر ورجَّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر،

---

(١) انظر رباعيات الإمام البخاري ص ١٣٩، وتاريخ التراث العربي ١/ ٣٣٧.

(٢) فهرس الفهارس ١/ ٢٧٠.

والحافظ أبي القاسم الدمشقي»[1].

وبعد إتمام التصحيح كتب ابن مالك على النسخة نفسها في أول ورقة من الجزء الأخير ما نصّه: «سمعت ما تضمّنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه، بقراءة سيّدنا الشيخ الإمام، العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد اليُونيني رضي الله عنه، وعن سلفه، وكان السّماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلّما مرّ بهم لفظ ذو إشكال، بَيَّنْتُ فيه الصواب، وضبطُّه على ما اقتضاه علمي بالعربية....»[2].

وقد أفرد ابن مالك تصحيحاته وتعليقاته هذه في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

٦ ـ تعدد إبرازات الكتاب:

قد تتعدّد إبرازات الكتاب أحياناً، وذلك على عادة العلماء، من أن صاحب الكتاب قد يتولّى إقراء كتابه سنين طويلة، وفي كل مرة يضيف، أو ينقُص من كتابه، وفي كل مرة يكتب عنه ناس، وتُروى عنهم سماعاتهم.

فتختلف مخطوطات الكتاب باختلاف وقت السماع.

وكانوا يعدّون أصح النسخ آخرها سماعاً، ولذلك كانت لرواية الفَربَري (محمد بن يوسف ت ٣٢٠ هـ) لصحيح البخاري مزية على غيرها، فقد سمعه من مؤلفه مرتين، أخراهما كانت عام ٢٥٢هـ، ومات البخاري عام ٢٥٦هـ، وقد أقرأ كتابه ما لا يقل عن ثلاث وعشرين عاماً[3].

وكذلك كانت لرواية يحيى بن يحيى اللّيثي (ت ٢٣٤ هـ) لموطأ مالك أفضليةٌ على غيرها من الرِّوايات، فكانت من أوفى روايات الموطأ، وأكثرها

---

(١) مقدمة صحيح البخاري ١/٧، وانظر شواهد التوضيح ص ٢٢٠.

(٢) شواهد التوضيح ص ٢٢٠.

(٣) انظر تاريخ التراث العربي ١/٣٠٩ و٣١٠.

مطابقة لأصل مالك؛ لأن يحيى رحل إلى مالك للسماع منه في السنة التي مات فيها، حتى إن أبواباً من الموطأ فاتته لم يسمعها من مالك، وإنما سمعها من زياد بن عبدالرحمٰن الملقّب شبطُون (ت ١٩٣ هـ). وقد أقرأ مالك كتابه ما لا يقل عن عشرين سنة[١]، قال ابن عبدالبر عن رواة الموطأ: «ويحيى آخرهم عَرْضاً، وما سقط من روايته، فعن اختيار مالك وتمحيصه»[٢].

٧- استعمال الرموز وعلامات الترقيم:

كُتُب الحديث من أكثر الكتب استعمالاً للرموز، حتى أصبحت بعض الرموز المستعملة فيها لشهرتها، وكثيرِ استخدامها، معلومة للقراء عامة، لا تحتاج إلى بيان وإيضاح. ومن أقدم الرموز استعمالاً عندهم «ح» يعنون بها تحويل السند، عندما يكون للحديث إسنادان، أو أكثر، ويجمعون بينها في متن واحد.

ويكون التعدّد أحياناً في جزء من السّند وأحياناً في السّند بكامله، فإن كان التعدّد في جزء من السّند، فيذكر صاحب الكتاب الطريق الأول للسند منه إلى الراوي، الذي تدور عليه الطرق كلها، ثم يجعل علامة «ح»، ويذكر إسناداً آخر أيضاً منه إلى ذلك الراوي نفسه، ويكرر ذلك إلى أن يستوفي جميع الطرق التي رُوي بها ذلك المتن، ثم يكمل السّند إلى منتهاه، ويحدِّث بمتن الكتاب[٣].

---

(١) مالك بن أنس ص ٢١٣.

(٢) انظر التمهيد ١/ ١٠٠، وتهذيب التهذيب ١١/ ٣٠١.

(٣) مثاله: حديث مسلم: **«إن خَلْقَ أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين ليلة..»** الخ. بعض طرقه تدور على الأعمش، فيرويه مسلم عنه من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبدالحميد ح، ومن طريق إسحاق بن إبراهيم، عن عيسى بن يونس ح، ومن طريق أبي سعيد الأشجّ، عن وكيع، كلهم (أي جرير، وعيسى، ووكيع) عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ.
مسلم مع شرح النووي ١٦/ ١٩٢.

وإن كان التّعدّد في السّند بكامله، ذكره بكامله إلى الصّحابي، ثم يجعل علامة «ح»، ويذكر السند الآخر أيضاً، وبعدها يحدِّث بالمتن[1] و«ح» التحويل هذه قديمة عندهم، فإن البخاري المتوفي ٢٥٦ هـ.، ومسلم بن الحجاج المتوفي ٢٦١ هـ.، يستعملانها كثيراً في صحيحيهما، وشيوعها في صحيح مسلم أكثر[2].

ومِن الرموز الشائعة أيضاً عند علماء الحديث «ثنا» لحدثنا، و«أنا» لأخبرنا.

ووضع الحافظ المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ.) في كتابه: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» رمزاً في أول كل تَرجمة يشير به إلى اسم الكتاب الذي لصاحب الترجمة فيه رواية.

فمثلاً علامة (خ) عنده، للبخاري في الصحيح مسنداً، و«خت»، للبخاري في الصحيح تعليقاً، و«ر» للبخاري في كتاب «الأدب المفرد»، و«عخ»، له في كتاب «أفعال العباد»، وعلامة ما اتفق عليه الجماعة في الكتب الستة «ع»، ولأصحاب السُّنن الأربعة «٤»، وهكذا إلى أن ذكر سبعاً وعشرين علامة من هذه الرموز[3].

واصطلح على هذه الرموز بعد ذلك من أتى بعده، فاستعملها الحافظ ابن حجر في كتبه، والسيوطي في الجامع الصغير، مع شيء من الاختلاف.

أمّا الرموز لنسخ المخطوطة عند المقابلة بين النسخ، فهو ما فعله

---

(١) مثاله: حديث أبي هريرة في تقارب الزمان، وقبض العلم، يرويه مسلم عنه من طريق يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ح، ويرويه عن ابن نمير عن إسحاق بن سليمان عن حنظلة عن سالم، عن أبي هريرة ح، ويرويه عن محمد بن رافع، عن عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبّه عن أبي هريرة، كلهم قال: عن النبي ﷺ وذكر الحديث.
مسلم مع شرح النووي ١٦/٢٢٣.

(٢) انظر مقدمة النووي على صحيح مسلم ١/٣٨، وتدريب الراوي ٢/٨٨.

(٣) انظر تهذيب الكمال ١/١٤٩، وتهذيب التهذيب ١/٥.

الحافظ اليُونيني عندما قابل صحيح البخاري بمحضر العلماء، فكان يرمز لكل نسخة من النسخ التي يقابلها بحرف من اسم صاحبها، قال عن طريقته في العمل: «وعلامة ما وافقت عليه أبا ذَرّ الهَرَوي «هـ»، والأصيلي «ص»، والدمشقي «ش»، وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك»[1].

وقد نبّه القاضي عياض وغيره إلى أنه لا ينبغي عند استعمال الرموز، أن يصطلح الإنسان مع نفسه في كتابة على ما لا يفهمه غيره، فيوقع غيره في حَيْرة، وأنه إذا استعمل الرموز بالحروف من أوائل كل اسم، فينبغي أن ينبّه على ذلك في أول الكتاب أو آخره، مبيّناً مراده منها.

أما علامات الترقيم فلم يجئ عنهم فيها سوى أنهم يذكرون: إذا كان الذي يُكتَب حديث، فينبغي أن يجعل الكاتب بين كل حديثين دارة، يتركها غُفلاً، تفصل بين كل حديث والذي يليه، فإذا عارض نسخته، وقابلها، فكل حديث يفرَغُ من معارضته، ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطاً. ولعلهم استعاروها من الدوائر التي تفصل الآيات في المصاحف.

وأحياناً يفصلون بين الجمل بوضع نقطة، أو دائرة يخرج منها خط منحن، أو دائرتين متداخلتين[2].

٨ ـ الهوامش والاعتناء بالضبط والتخريج:

امتازت الكتب القديمة في علوم التفسير، والفقه، والسيرة، والعقائد، والبلاغة، والنحو، بوضع الشروح والحواشي عليها، وكثير من هذه الشروح والحواشي يقوم مقام الهامش في فنّ التحقيق، فالحاشية أو الشرح يضعه صاحبه على كتاب من الكتب التي درسها، وفهمها فهماً جيداً، يهتم فيه

---

(١) مقدمة صحيح البخاري ٧/١، وانظر فيما سبق «النسخة التي اعتنى بها العلماء» ص ٣١.

(٢) انظر الإلماع ص ١٨٩، ومقدمة ابن الصلاح ص ٩٠، والمخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري ص ١٧٤.

ببيان الغامض، وتوضيح المشكل، وتعقُّب صاحب الأصل (المتن)، والتنبيه على أوهامه، وترجمة الأعلام التي يذكرها، وتخريج الآيات القرآنية والأحاديث، أو تتميم نصّها، إذا اقتصر صاحب الأصل على ذكر أطرافها، مع استطراد بعض الفوائد التي يناسب المقام ذكْرُهَا.

والحاشية في التحقيق الجيّد ليست محلاً لعرض المعلومات، وكثرة الاستطرادات، ولذلك لم يَفُتْهُم أن يحذروا من التمادي في الاستطراد، وإثقال الحواشي، وتسويدها بما يناسب وما لا يناسب، بل ينبغي أن يُقتصر في الحاشية على ذكر الاشياء المهمة التي تُنبِّه على إشكال، أو بيان خطأ، يتصل بأصل الكتاب.

يقول العَلْموي: «لا بأس بحواشي الكتب... ولا ينبغي أن يكتب إلاّ الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال، أو احتراز أو رمز، أو خطأ، أو نحو ذلك، ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يُظلِم منها الكتاب»[١].

نموذج من الشروح التي تمثل التحقيق الجيد:

وشرح الخفاجي «نسيم الرياض» على كتاب «الشفاء» للقاضي عياض فيه نماذج للتحقيق الجيّد، الذي يقوم فيه المحقق بتخريج الايات، والأحاديث، وشواهد الشعر، وتزييف نسبته غير الصحيحة، وترجَمة الأعلام، وشرح الغريب، والاستدراك على الوهم، والإحالة على ما سبق ذكره من التراجم، وضبط الغريب من الألفاظ، إلى آخر ما يلزم المحقق من عمل، وفيما يلي شواهد على ذلك من الشرح المذكور:

أ ـ مثال تخريج الآيات:

قال القاضي عياض: فإن قلت فما معنى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾.

---

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٩ بواسطة مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٤١.

قال الخفاجي معلقاً: «قول الله تعالى، في سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام».

ب ـ التنبيه على الوهم:

قال القاضي عياض: «ثم قال بعدُ عن الرسل: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾.

قال الخفاجي معلقاً: «ليس بعد هذه الآية، فإن الأولى في سورة الأعراف وهذه في سورة إبراهيم[1] وكونها بعدُ في النزول يحتاج إلى نقل، وقيل بعدُ في الجملة؛ لأن القصة واحدة، وهي قصة شعيب»[2].

جـ ـ تخريج الحديث:

قال القاضي عياض: «فلا تشكل عليك لفظة العود، وأنها تقتضي أنهم إنما يعودون إلى ما كانوا فيه من ملَّتهم، فقد تأتي هذه اللفظة في كلام العرب لغير ما ليس له ابتداء، بمعنى الصيرورة، كما جاء في حديث الجهنمِيِّين».

قال الخفاجي معلقاً: «أي الحديث الذي في حق أهل جهنم، المروي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه».

د ـ ضبط الألفاظ وشرح الغريب:

قال القاضي عياض: «عادوا حُمماً».

---

(١) هكذا وردت العبارة، ولعل العكس هو الصحيح، فإن الأولى في سورة إبراهيم، وهذه في الأعراف.

(٢) نسيم الرياض ٤/٤٥.

قال الخفاجي: «بضم أوله، وفتح ثانية، بزنة صُرد، أي سوداً كالفحم جمع حُمة»[1].

هـ ـ تتميم الحديث محل الاستشهاد:

قال الخفاجي: «وأوله ـ أي الحديث ـ: إذا دخل أهل الجنِة الجنةَ، وأهل النارِ النارَ، يقول الله تعالى: من كان في قلبه حبّة خردل من إيمان فأخرجوه، فيُخْرَجُون قد امتحشوا، وعادوا حُمما، فيلقَوْن في نهر الحياة فينبُتُون كما تنُبت الحبة في حميل السَّيل، وعادوا هنا بمعنى صاروا»[2].

و ـ تخريج الشعر والتعريف بالشاعر، ومناسبة القصيدة[3]:

قال القاضي عياض: «ولم يكونوا قبل ذلك كذلك، ومثله قول الشاعر:

....فعادا بعدُ أبوالا»

قال الخفاجي: «هو أمية بن أبي الصلْت من قصيدة مدح بها سيف بن ذي يَزِن، ملِك اليمن لمّا ظفرَ بالحبشة، وقد غَلبوا على مُلكِهم، فغزاهم، ونفاهم عن بلاده، وذلك بعد مولد النبي ﷺ بسنتين، فأتته وفود العرب تهنئه، وفيهم قريش وعبدالمطلب».

ز ـ تتميم شطر البيت:

قال الخفاجي: «فأنشد أمية بن أبي الصلْت ـ وهنا ذكر الخفاجي أبياتاً من أول القصيدة، ثم ذكر بيت الشاهد وهو:

تلك المكارم لا قَعبانِ من لبن   شيِبَا بماء فعادا بعدُ أبوالا

---

(1) لعل الصواب (حُممة) انظر ترتيب القاموس ١/٧١١، ومشارق الأنوار ١/٢٠١، وفتح الباري ١٤/٢٢٢.

(2) نسيم الرياض ٤/٤٥. والحديث في البخاري، ومسلم، انظر البخاري مع فتح الباري ١٤/٢٢٢، ومسلم مع شرح النووي ٣/٣٥، امتحشوا: احترقوا.

(3) نسيم الرياض ٤/٤٦.

والقصيدة بتمامها في ديوانه، وفي كثير من كتب الأدب، والتاريخ، والسّير بأسانيد صحيحة»[1].

ح ـ إبطال النسبة غير الصحيحة للشعر:

بعد أن ذكر الخفاجي أبياتاً لقائل عارض بها قصيدة أمية بن أبي الصلْت، فتمثل بها عمرو بن عبدالعزيز، فتوهّم الحافظ الحلبي أنّها لَهُ، قال الخفاجي مبطلاً ذلك الوهم: «وليس الشعر المذكور منها، كما توهمه من لا خبرة له بالأدب، وأساليب كلام العرب، وليس كما قيل لأبي الصّلْت، ولا للأعشى، ولا للنّابغة، ولا لعمر بن عبدالعزيز، وإنما تمثل رضي الله عنه بهذا البيت ـ محل الشاهد ـ فتوهّم الحافظ الحلبي، أنه له»[2].

ط ـ شرح البيت المستشهد به:

قال الخفاجي: «وهذا مثل في الفخر بمعالي الأمور، وعدم التّنزُّل لسَفسافها.

وشِيبا، بمعنى: خُلِطا ومُزجا، والقَعْبُ إناء معروف، يقول: إنك في معال وقصور رفيعة، متلذذا بالخمور، وتجود بالأموال، لست كعرب البادية، الذين جودهم سَقْي ضيفانهم لبناً بماء مزج به، يعود في يومه بولاً مراقاً، وجودك بمكارم وأموال، تبقى عند من أنعمت عليهم فشتان بينك وبين غيرك. فعاد بمعنى صار، لأنه لا يتصور أنها كانت بولاً قبل ذلك»[3].

ي ـ الترجمة للأعلام:

قال القاضي عياض: «وقال الجُنَيْد».

قال الخفاجي معلقاً: «وهو أبو القاسم بن محمد، الزاهد العابد، شيخ

---

(١) المصدر السابق ٤/٤٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٤٦.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٦.

وقته، وحيد عصره، وأصله من نهاوند، ونشأ بالعراق، وتفقه بأخذه عن الثوري رحمه الله تعالى، وسفيان، وأخذ الطريقة على السَّري السَّقَطي، والمَحَاسبي، وتوفي ٢٩٧ هـ، وهو من فقهاء الشافعية كما في طبقات السُّبكي»[1].

٩ ـ مقدمة التحقيق:

كان لأسلافنا منهج مضبوط في التحقيق، لم يَفُتْهُمْ منه، حتى وضع المقدمات العلمية، على النحو المعروف الآن في مقدمات التحقيق للكتب؛ من بيان خطة العمل، والتعريف بصاحب الكتاب، وشيوخه، والراوين عنه، ومؤلفاته، ونبذ من حياته العلمية، ثم دراسة الكتاب دراسة شاملة، ببيان موضوعه، ومكانته بين الكتب في فنّه، وتحرير مواضع الشبُّه، التي ترد على بعض مسائله، إلى غير ذلك من المسائل المهمة.

وفي التحقيق الذي عمله الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري، وسماه: «هدي الساري»، وجعله مقدمة لكتابه الكبير: «فتح الباري»، مثال للتحقيق، ومقدمة التحقيق، التي بلغت من الإتقان، والاستيعاب والمنهجيّة المبلغ العظيم. وتكلم في أول الكتاب عن خطته في هذه الدراسة التي شملت عشرة فصول.

وفيما يلي أهم أبحاث هذه الفصول كما وردت في المقدمة، ومنها يتبيّن ما ينبغي للمحقق أن يهتم به من مباحث عند دراسته للكتاب:

الفصل الأول: في بيان السبب الباعث للبخاري على تصنيف كتابه.

الثاني: في بيان موضوع الكتاب، وشروط البخاري فيه، وكونه من أصح الكتب.

الثالث: في بيان الحكمة من تقطيع البخاري للحديث، وإيراده له في مواضع متعددة، وإعادته، وتكراره، واختصاره.

---

(١) المصدر السابق ٤/٤٧.

الرابع: في بيان السَّبب في إيراده الأحاديث المعلّقة، والآثار الموقوفة والمرفوعة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب، وإلحاقه فيه سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة، والإشارة إلى وصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متن الكتاب، مرتباً على حروف المعجم.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة، والكنى، وبيان أنه اقتصر منها على المؤتلف والمختلف، أو ما كان من قبيل المفردات، أما ما عدا ذلك، فيذكر في الأصل.

السابع: في تعريف شيوخ البخاري غير المنسوبين الذين يكثر اشتراكهم مع غيرهم، كمحمد.

الثامن: في الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقُطني، والجواب عنها.

التاسع: في سياق جميع من طعن فيه من رجاله على حروف المعجم، والجواب عن ذلك.

العاشر: في سياق فِهرِست كتابه المذكور باباً باباً، وعدَّة ما في كل باب من الأحاديث، وذكر أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم الكتاب، مرتَّباً لهم على حروف المعجم، وعدد ما لكل واحد منهم عند البخاري من الأحاديث[١] كما تكلم في آخر هذه المقدمة على التعريف بالبخاري، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وجمل من شمائله، وأخباره العلمية[٢].

ويتضح من هذه الخطّة مدى عمق هذه الدراسة الشاملة الواعية، التي سبَر فيها الحافظ ابن حجر أغوار هذا الكتاب من الصحيح، المترامي الأطراف، الصّعب التبويب، ومع ذلك لم يترك موضع إشكال، ولا محل اختلاف، ولا مَظِنَّة نقد أو طعن إلا انبرى لذلك كله، مُجلياً إشكاله،

---

(١) انظر هدي الساري ١/ ١٥-١٦.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٥٠ - ٢٦٥.

مُوضحاً غموضه، جامعاً لأطرافه، مفهرساً لأبوابه وشيوخه، وللغريب من ألفاظه، وإنه بحق لمنهج شامل مُتقن في دراسة الكتب، ووضع المقدمات العلمية عليها، لا يكاد يُلحق.

١٠ ـ التَّضبيب:

التضبيب معناه: استغلاق الكلام، وعدم فهم معناه، لسُقم في لفظه، مع صحة ورود الرواية به، ويسمّى أيضاً التّمريض، وهو أن تُكتب علامة (ص) على الكلام الذي هذه صفته، كأن يكون فيه تصحيف، أو نقص، أو تقديم وتأخير أفسد السياق، ومن مواضع التّضبيب، أن يقع في الإسناد إرسال، أو انقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال، أو الانقطاع[١] ولا يُلزق حرف الصَّاد هذا بالكلمة المعلَّم عليها، حتى لا يشتبه بعلامة الضرب، والإبطال.

وصاد التَّضبيب هذه كتبت ناقصة، كأنها جزء من (صح) إشارة إلى أن الصِّحة في الكلام لم تتمَّ، فهو وإن كان صحيحاً من حيث الرّواية، فهو ناقص، لعدم استقامة المعنى، فكأنه حرف ناقص وُضع على ناقص، يفيد تمريضه، وضعفه، واحتيج لوضع هذه العلامة، ليُنبَّه على أنه وُقِف على هذا الكلام المختلّ، وأنه صحيح الرواية، ولكن لم يُهتد فيه بعد النَّظر والتأمّل إلى وجه، فلا يظنّ أنه غفل عنه[٢].

ويكتب المحققون الآن مكان هذه الصاد، عندما يختل نظم الكلام، كلمة (كذا)، بل إن كلام السخاوي والعلموي يفيد أن كلمة (كذا) هذه كانت مستعملة عندهم، يقول السخاوي: «وإن كان وقع في الرواية خطأ مَحْض عند كل واقف عليه، كتب فوقه (كذا) صغيرة، كما قال ابن الجزري، وتبعه غيره، وبيّن الصواب بالهامش»[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٦.

(٢) الإلماع ص ١٦٦.

(٣) انظر فتح المغيث ٢/٢٠١.

ويقول العلموي: «ويكتب فوق ما وقع من التصنيف، أو النَّسخ، وهو خطأ: (كذا) صغيرة، أي هكذا رأيته، ويكتب في الحاشية: (صوابه كذا)، إن كان يتحقّقه، أو: (لعله كذا)، إن غلب على ظنّه أنه كذلك[1] ونبهوا على أنه ينبغي أن تترك الكلمة المضبَّبة على ما هي عليه، ولا يتجرَّأ على تغييرها، فلعل متعقِّباً يجد لها وجهاً صحيحاً، ورب مجترئ استغلقت عليه كلمة ظنّها خطأ، فصوّبها حسب اجتهاده، ثم بان الفساد في صوابه، والصواب فيما أنكره.

يقول القاضي عياض: «فأما الجسارة فخسارة، فكثيراً ما رأينا من نبّه بالخطأ على الصواب، فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير، فقد سلك كل مسلك في الخطإ، ودلاّه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين، وسننبّه من ذلك على ما تُوافيه العبر، وتَحقَّق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف، وأحجم، لا مع من صمّم وجسر»[2].

وقد بيّن القاضي عياض في كتابه الحافل بالفوائد «مشارق الأنوار» كثيراً من هذه التصويبات التي ظهر خطأها، وتكلم على ما أصلحه أبو عبدالله بن وضَّاح في «الموطأ» على يحيى بن يحيى الليثي شيخه، وكذلك إصلاحات أبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي (ت ٤٨٩هـ) شيخ القاضي عياض، الذي كان إذا مرّ به شيء لم يتجه له وجهُه، أصلحه، اعتماداً على وثوقه بعلمه[3].

ومن الأمثلة على خطإ التصويب، ما أصلحه أبو عبدالله بن أبي نصر الحميدي (محمد بن فتوح ت ٤٨٨ هـ) في حديث جُويْرية عند مسلم، من طريق يحيى بن يحيى التَّميمي: «أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلِق وهم غارُّون، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مُقاتِلَتهم، وسبي سبيهم، وأصاب يومئذٍ ـ قال يحيى، أحسبه قال: جُويْريَة ـ أو قال البتَّة ـ ابنة الحارث»[4].

---

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٦ بواسطة مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٣٣.

(٢) مشارق الأنوار ص ٤.

(٣) المصدر السابق ص ٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٦/١٢.

فأصلح الحُميْدي «البتة»، وجعلها: أَلِيتَه، وظنَّها اسماً آخر للمرأة، شك فيه يحيى.

قال القاضي عياض: «وهو تصحيف لا شك فيه، إذ هذا الاسم مما لم يُعرف، ولا سُمِع به فيمن سُبِي من بني المصطلِق»(١).

وحقيقة الأمر في معنى هذا الحديث أن يحيى بن يحيى قال: أصاب يومئذٍ بنت الحارث، وشك في أول الأمر في سماع اسمها من شيخه، فقال: وأظن شيخي سُليم بن أخضر (ت ١٨٠ هـ) سماها في روايته: جُوَيْرية، ثم ما لبث أن جزم أن شيخه سماها له فقال: أو البتة، أي: أحقق أنه نطق بلفظ جويرية.

وكان يحيى بن يحيى لتورّعه، وخوفه ودقته في نقل الرواية، يتوقف في الحديث كثيراً، ويذكر الشَّك، حتى كانوا يلقّبونه بالشَّكَّاك(٢).

ومن الإصلاحات التي ردّها القاضي عياض على الحُمَيْدي أيضاً ما ورد أن إدام أهلِ الجنّة بَالامٌ، قال: فأورده الحُمَيْدي في الجمع بين الصحيحين: باللَّأى، على وزن رَحَى، ومعناها: الثور الوحشي، ولم يروها أحد غيره كذلك، فلعلها من إصلاحاته، والأولى أن تبقى الكلمة على ما وقع في الرواية، ويُحمل على أنها بالعِبرانية، ولذلك سأل الصحابة اليهود عن تفسيرها، كما ورد في الحديث، ولو كان (اللَّأى) لعرفوها، لأنها من لسانهم(٣).

---

(١) مشارق الأنوار ١/ ٧٧.

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/ ٣٦.

(٣) مشارق الأنوار ١/ ٥، وسياق الحديث في البخاري (فتح الباري ١٤/ ١٦٢): أتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمٰن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة، فقال: «**بلى**»، قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال النبي ﷺ وهو هنا يشير إلى الحديث الذي قبل هذا في البخاري ـ: «**وتكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفَّاها الجبار بيده، كما يَكْفَأ أحدُكم خبزته في السَّفَر، نزلاً لأهل الجنة**»، فنظر النبي ﷺ إلينا، ثم ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال - أي اليهودي -: ألا أخبرك بإدامهم، قال: إدامهم بَالامٌ ونون، قالوا: ما هذا، قال: ثور ونون.

ومما ردّه القاضي عياض على أبي الوليد الوَقَّشي، وعدَّه من جسارته في التغيير، ما جاء في صحيح مسلم، في صفة قبض روح المؤمن وروح الكافر: «**إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يُصعِدانها**»، قال حماد ـ أحد رواة الحديث ـ: فذكر من طيب ريحها، وذكر المِسْك، قال: «**ويقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قِبل الأرض صلى الله عليك، وعلى جسد كنت تعمُرينه، فَيُنطَلق به إلى ربه عزّ وجل، ثم يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل، قال: وإن الكافر إذا خرجت روحه**»، قال حماد: وذكر من نَتْنِها، وذكر لَعْناً، «**ويقول أهل السماء: روح خبيثة...**»[1] الحديث.

قال القاضي عياض: وذكر «لَعْناً» كذا في جميع النسخ، وكان الوَقَّشي يذهب إلى أن في اللفظ تغييراً، ويقول: لعله، وذكر الخُرْء، لقوله قبل في طيب روح المؤمن: وذكر، المسك، وهذا عندي من جسارته، وتسوّره، كأنه ذهب لمقابلة المسك بما ذكر، قابل الطيب بالنَّتن، ولم يكن مثل هذا في ألفاظه عليه السلام، فما كان فاحشاً، ولا مُتفحِّشاً، وقد كان يكنِّى عند الضرورة، فكيف بهذا، وليست المقابلة التي ذهب إليها بأولى من مقابلة الصلاة على روح المؤمن المذكورة في الحديث قبلُ، باللعن في روح الكافر»[2].

ومن هنا قال السخاوي: «وقد تجاسر بعضهم، وأكثرهم من متأخري المحدِّثين، كما أفاده عياض ـ كأبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي، أحد أكابر العلماء، وأهل اللغة، فكان كما قال تلميذه عياض: إذا مرّ به شيء، لم يتجه له وجهُه، أصلحه بما يظنّ، اعتماداً على وثوقه بعلمه في العربية واللغة وغيرهما، ثم يَظْهر أن الصواب ما كان في الكتاب، ويتبيّن أن ما غيره إليه خطأ فاسد»[3].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/ ٢٠٥.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٢٠٠.

(٣) فتح المغيث ٢/ ٢٠٠.

إصلاح الخطإ في القرآن:

ويطرد عدم التدخل في النصِّ بالتغيير عند بعضهم حتى في آيات القرآن، إذا جاءت في النصِّ على وجه لا تحتمله القراءة، فإنها ترسم كما وردت، ويُنبَّه على خطئها في الحاشية[1]، لكنها عند القراءة لا تُقرأ إلا على الصواب، وذلك حماية للباب، حتى لا يتساهل في إصلاح كتب الناس من غير إذنهم.

وقد استشهد السخاوي على أن الأصوب إبقاء ما في الكتب وتقريُره على الوجه الذي وقع فيه بقوله: «حتى إنهم سلكوه في أحرف من القرآن، جاءت على خلاف ما في التلاوة المجمع عليها، بحيث لم يقرأ بها في الشواذ، فضلاً عن غيرها، كما وقع في «الصحيحين»، و «الموطأ» وغيرهما»[2].

ولكن العلموي يرى أن عدم التدخل في النصِّ بالتغيير محله في غير القرآن، يقول: «لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطاً، أو ملحوناً فليصلحه»[3].

والرأي الأخير هذا أولى بالإتباع في باب التحقيق، بأن يُكتب ما وجد خطأً في المخطوطة من القرآن، ولا تحتمله قراءةٌ ـ صحيحاً، ويُنبِّه على أصله المحرّف بالهامش؛ لأن القرآن حصرت ألفاظه، وحروفه في قراءاته المختلفة، فلا يخاف من إصلاح ما لا يحتمله وجه من قراءاته ما يخاف في غيره، من احتمال أن يكون لما ظُنّ خطأً وجه من الصواب، وذلك للإحاطة بألفاظ القرآن، وعدم إمكان الإحاطة بألفاظ غيره من اللغات والعلوم.

الخطأ في الحديث:

اختلف الناس في الخطإ واللحن يروى في حديث رسول الله ﷺ،

---

(١) انظر الإلماع ص ١٨٥.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٢٦٩.

(٣) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣١.

هل يُبْقُون عليه كما روي، ويُنبِّهون على خطئه في الحواشي، أو يُصلحونه، ويروونه على الصواب، ولا يلتفتون للرواية التي بان خطؤها، وإليك التفصيل:

الفريق الأول: المجيزون:

ذهب الأعمش والأوزاعي وأحمد بن حنبل وجماعة، إلى أنه لا بأس بإصلاح الحديث، الذي جاءت به الرواية خطأ، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «ما زال القلم في يد أبي حتى مات، ويقول: إذا لم يتصرّف الشيء في معنى فلا بأس أن يُصلح»[1].

وقال أيضاً: «إذا مرّ أبي بلحن فاحش غيّره، وإذا كان سهلاً تركه»[2]، ولما قيل للأعمش إن ابن سيرين يحدِّث بالحديث على لحنه، قال: إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي ﷺ لم يلحن، يقول: قوِّمه، وكان الأوزاعي يقول: لا بأس بإصلاح الخطإ واللحن والتحريف، وكذلك كان يقول الشعبي، وحمّاد بن زيد، وابن المبارك وجماعة[3].

قال الخطيب: «قلت: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بدّ من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمّن هذا سبيله أن يحكي لفظه، إذا عرف وجه الصواب بخلافه، إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العرب ظاهراً معلوماً، ألا ترى أن المحدِّث لو قال: لا يؤم المسافر المقيمُ، فنصب المسافر، ورفع المقيم، كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه»[4].

ونقل السخاوي عن كتاب «الجامع» للخطيب «إن الذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه، وإن كان قد سُمِع ملحوناً،

---

(١) الكفاية ص ٢٨٧.

(٢) الكفاية ص ٢٨٧.

(٣) الكفاية ص ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٦٥.

(٤) الكفاية ص ٢٨٧.

لأن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويصير الحرام حلالاً، والحلال حراماً، فلا يلزم اتّباع السماع فيما هذه سبيله»[١].

ويرى الخطيب: أن الإصلاح مذهب المحصِّلين من المحدِّثين، واحتجوا له بحديث: **«فرب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه»**؛ لأنه يفيد في الجملة جواز عدم موافقة الراوي في كل ما يجيء به.

ويدل على الإصلاح أيضاً عندهم: أنه يترتب على القول بعدم الإصلاح أن الراوي إذا كان لحّاناً، وروى عن اللحان لحانٌ، وعن الثاني مثله، وهكذا، مُسخ الحديث، ولم يُعدّ من العربية في شيء[٢].

ويذهب ابن حزم إلى أن اللحن الواقع في الرواية، إذا لم يكن له وجه في الكلام البتة، يجب إصلاحه، وتحرم روايته ملحوناً، لأنه يكون من الكذب على رسول الله ﷺ، أما إن كان للكلام وجه، ولو على لغة بعض العرب، فلا يُصلَح، لأن النبي ﷺ كان يكلم الناس أحياناً بلغتهم[٣].

وإصلاح الخطإ المتيقن تارةً يكون بالضرب على شيءٍ ليس هو من أصل الكلام، وتارةً بالزيادة التي لا بدّ منها، يقول الخطيب: «مما لا يتبع فيه الأصل أن يكون قد وقع فيه زيادة، الوهم فيها ظاهر، فيجب حذفها، وإن كانت أصول الأحاديث صحاحاً، ورواتها عدولاً»[٤].

مثال ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن عطاء، قال: «أرسل ابن الزبير إلى عبدالله بن عباس ـ وكان الذي بينهما حسناً ـ فقال: إن هذا العيد قد حضر، وكيف أصنع؟ قال: فأرسل إليه: ابدأ بالصلاة قبل الخطبة، ولا

---

(١) فتح المغيث ٢/٣٦٦.
(٢) انظر فتح المغيث ٢/٢٦٧.
(٣) انظر فتح المغيث ٢/٢٦٨.
(٤) الكفاية ص ٣٥٨.

تؤذِّن، ولا تُقِم، قال: فساء الذي بينهما، فأذّن، وأقام، وخطب قبل الصلاة»[1].

قال الخطيب: «هكذا كان بأصل السماع، ووجد بخط الورَّاق: وكان الذي بينهما حسناً عليه السلام، وإنما أخبر عطاء أن الحال كانت بين ابن عباس، وابن الزبير جميلة، ولما قرأنا على ابن رياح، وقَفْتُه على هذا الخطإ، فأمر بالضرب على (عليه السلام)»[2].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديث أبي هريرة، فيما يكون عليه خلْق الكافر وصفته في النار: «**ضِرْسُ الكافر مثل أحد.. وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار**»[3]، قال الخطيب: هكذا أصل السماع، ووجد في نسخة: بذراع الجبار عزّ وجلّ، وعليه تصحيح، وهذا يدل على أنه كان في الأصل الذي نقل منه هكذا، ونرى أن الكاتب سبق إلى وهمه، أن الجبّار في هذا الموضع هو الله تعالى، وكتب: (عزَّ وجلَّ)، ولم يعلم أن المراد أحد الجبارين، الذين عظم خلقهم، وأُوتوا بسطة في الجسم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[4].

هذا مما وقع الإصلاح فيه بالضرب والحذف، وأحياناً يكون الإصلاح بزيادة لا بدّ منها لسياق الحديث.

ومثاله: ما روي عن عروة بن الزبير، في حديث الاعتكاف «عن عَمْرَة بنت عبدالرحمٰن ـ يعني عن عائشة ـ قالت: كان رسول الله ﷺ يدني إليَّ رأسه، فأُرَجِّلُه، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان»[5]، قال الخطيب:

---

(١) الكفاية ص ٣٥٩.

(٢) الكفاية ص ٣٥٩.

(٣) الكفاية ص ٣٦٠.

(٤) الكفاية ص ٣٦٠.

(٥) الحديث خرّجه البخاري وغيره، وانظر البخاري مع فتح الباري ١٧٨/٥، والكفاية ص ٣٧٠.

«كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي: عن عَمْرة بنت عبدالرحمٰن، أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يدني إليَّ رأسه، والحديث محفوظ عن مالك، لا يختلف فيه أنه عن عَمْرة، عن عائشة، إذ لم يكن منه بد، وعلمنا أن المَحامِلي (الحسين بن إسماعيل ت ٣٣٠) كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر قلت فيه: يعني عن عائشة، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك، وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل ذلك»[1]، وهكذا يرى الخطيب أن الزيادة الضرورية في نصِّ الحديث لا بأس بإضافتها، ولكن يُنَبَّه على ذلك، كما نبّه الخطيب وغيره، بأن أضاف جملة - يعني عائشة - للتّنبيه على أن لفظ (عائشة) لم يكن موجوداً بأصله.

وأحسن أحوال الإصلاح أن يصلح الحديث بالحديث، وذلك إذا وردت اللفظة المغيّرة بمعناها وسياقها في حديث آخر؛ حتى يأمن الكاتب أن يقول على النبي ﷺ ما لم يقل.

وكانت هذه طريقة الحافظ سعيد بن عثمان البزَّار (ت ٣٥٣ هـ.) في انتقائه روايته لصحيح البخاري، فكان يضبط ما يحتاج من ألفاظه إلى ضبط، من الأحاديث الأخرى، من البخاري وغيره[2].

الفريق الثاني: المانعون:

ذهب جماعة من أئمة الحديث إلى عدم إصلاح الخطإ في الحديث، ويتعيّن عندهم أن يحدّث بالحديث كما رُوي، وينبّه فيه على الصَّواب، منهم القاسم بن محمد (ت ١٠٦ هـ.) ورجاء بن حَيْوَة (ت ١١٢ هـ.) ومحمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ.)، فكان ابن سيرين يحكي صاحبه في الرواية حتى يلحن كما يلحن.

قال أبو مَعْمَر: إني لأسمع الحديث لحنا، فألحن اتباعاً لما سمعت،

---

(١) الكفاية ص ٣٧١.
(٢) الإلماع ص ١٨٧.

وقال إسماعيل بن أمية (ت ١٤٤ هـ): كنا نريد نافعاً على ألاّ يلحن، فيأبَى إلاّ الذي سمع، وخرّج الخطيب بسنده إلى عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**خُيرت بين الشفاعة، أو نصف أمتي في الجنّة، فاخترت الشفاعة، لأنها أعمُّ وأكفى، أترونها للمتّقين؟ لا، ولكنها للمتلوثين الخطاؤون**». قال زياد بن خيثمة ـ أحد رجال سند الحديث ـ أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا»[١].

قال القاضي عياض: الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ، نقل الرواية كما وصلت إليهم، وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطّردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجيء في الشاذ، من ذلك في الموطأ والصحيحين، حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السَّماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم»[٢].

وقال النووي في مقدمة الصحيح: «إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول: كذا وقع، والصواب كذا»[٣]، وطريقة المانعين للتغيير في الحديث اتباعها أمثل.

وعلى المحقق أن ينبّه في الحاشية على ما رآه صواباً كما قال النووي، لأن الإحاطة بألفاظ الحديث ورواياته المختلفة متعذر، فلا يأمن من تعاطي الإصلاح أن يخطِّئ صواباً، وردت به رواية نفاها؛ لعدم اطلاعه عليها، وإذا ساغ لبعض الحفاظ، وأئمة الحديث أن يتعاطوا الإصلاح، فذلك لسعة حفظهم، واطلاعهم الواسع على اختلاف الروايات، والألفاظ ومع ذلك لم يسلم بعضهم من الخطإ فيما أصلح.

صحيح أن هناك أخطاء ربما تكون من الوضوح في الخطإ، بحيث لا

---

(١) الكفاية ص ٢٨٤.

(٢) الإلماع ص ١٨٥.

(٣) ١/ ٣٧.

يحتمل أن تكون صواباً على الإطلاق، ولكن مع ذلك تبقى كما هي، ويتمّ التنبيه عليها في الحواشي، حماية للباب من أصله، حتى لا يُقتَحم، فيأتي منه التحريف، بإنكار الصواب، وتخطئة الصحيح من الحديث.

هذا في الخطإ الناشئ عن اللّحن والتحريف، وأما الناشئ عن سَقَط خفيف، يعلم قطعاً أنه سهو، كابن، من ابن جريج، وأبي، من أبي بكر، فهذا مما يصلح، ولا يختلفون فيه، سئل الإمام أحمد عن الرجل يسمع الحديث، فَيَسقُط من كتابه الحرف، مثل الألف واللام، ونحو ذلك، أيصلحه؟ فقال: لا بأس به، وكذلك قيل لمالك: حديث النبي ﷺ يزاد فيه الفاء والواو والألف، والمعنى واحد، فقال: أرجو أن يكون خفيفاً[1].

١١ ـ الفهارس:

وضع الفهارس المعجمة من أهم الأعمال المتممة للتحقيق، فإن الفهارس مفاتيح الكتب، والكتاب الجيد إذا لم يكن له فِهرس يسهّل الاستفادة منه، انصرف الناس عنه، وتركوه، والكتاب المحقق يحتاج إلى عدد من الفهارس، تختلف في العدد والنوع حسب موضوعه.

وأول ما ظهرت الفهارس في الطباعة الحديثة، كانت في الكتب التي اعتنى بتحقيقها المستشرقون، ولأن الكتب التي طبعتها المطابع في بلاد الشرق في ذلك الوقت كانت خالية من الفهارس التفصيلية، المرتّبة على الحروف، ظنّ الناس أن عمل الفهارس الجيّدة هو من ابتكار المستشرقين.

وليس في التدليل على ردّ هذا الزعم كبير عناء، فإن كتاب الحافظ ابن حجر «هدي الساري» الذي مرّ ذكره للتمثيل على وضع المقدمة الدراسية للكتاب المحقّق ـ اشتمل على سبعة أنواع من الفهارس الجيدة، كما اتضح من العرض السابق، ثم إن الكتب التي ألفها الحافظ في علم الرجال ـ وهي متعددة ـ ومنها ما يشتمل على اثني عشر مجلداً، مثل: «تهذيب التهذيب» ـ كلها مفهرسة على حروف المعجم[2].

---

(١) انظر فتح المغيث ٢/ ٢٧٠، وتدريب الراوي ٢/ ١٠٩.

(٢) انظر مقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي ١/ ٤٧.

وتجده في «تهذيب التهذيب» يفرد في آخر الكتاب فِهرساً لمن اشتهر بكنيته، أو لقبه، فيبين لك اسمه واسم أبيه، ليحيلك على موضع ترجمته في ترتيب الحروف، وكذلك يفرد لأعلام النساء فِهرِساً.

ولم يكن الحافظ ابن حجر الوحيد في هذا الباب، فكذلك صنع الذهبي في كثير من مؤلفاته في علم الرجال، والحافظ المِزِّي في كتابه «تهذيب الكمال» ومن قبلهم ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) في «الجرح والتعديل».

وفي مقدمة «أُسد الغابة» الذي رتب فيه ابن الأثير تراجم الصحابة - وصفٌ لأحدث وأيسر ما يمكن أن تكون عليه فهارس الأعلام.

وفي كتب الحديث ما يسمي بالمعاجم، وهو نوع من التأليف ابتكره المحدِّثون، رتبوا فيه مروياتهم، على الشيوخ، بل إن المحدثين هم أول من استعمل كلمة معجم، وذلك في القرن الثالث الهجري عندما عقد البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في صحيحه باباً، ترجمه بقوله: «باب تسمية من سُمِّي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبدالله، على حروف المعجم»[١]، ذكر فيه أربعة وأربعين بدرياً ممن جاءت الرواية في صحيحه، أنهم شهدوا بدراً.

وألّف البخاري أيضاً التاريخ الكبير في الرجال، رتبه على حروف المعجم، بدأه بمن اسمه محمد تبركاً، ثم ابتدأ على الحروف، وألّف الحافظ أبو يعلى (أحمد بن علي ت ٣٠٧ هـ) المعجم، ذكر فيه شيوخه[٢].

وللبغوي (عبدالله بن محمد ت ٣١٧ هـ) المعجم في أسماء الصحابة[٣]، وللطبراني (سليمان بن أحمد ت ٣٦٠ هـ) ثلاثة معاجم؛

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨/ ٣٢٩.
(٢) انظر تاريخ التراث العربي ١/ ٤٣٠.
(٣) الأعلام ٤/ ٢٦٣.

الصغير والأوسط رتبهما على أسماء شيوخه، والكبير على مسانيد الصحابة[1].

وهذا كافٍ في الدلالة على أن وضع الفهارس الجيدة من الأمر القديم في كتب أسلافنا، وليس من ابتكار المستشرقين.



(1) الأعلام ٣/ ١٨١، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢٠٣.



المبحث الثاني

الأمور المساعدة على التحقيق

المراد بالقواعد المساعدة على التحقيق: تلك التي تساعد المحقق على قراءة المخطوط، وفهم الرموز والعلامات المستعملة فيه، مثل: علامات اللّحق، والحاشية، والضرب والإبطال، وعلامات إهمال الحروف، وغير ذلك من الاصطلاحات.

ومعرفة هذه الأشياء أمر مهم لإقامة نصّ صحيح، حتى لا يختلط الأصل بالحواشي، أو يُسَاء فهم استعمال الرموز، وأهم هذه القواعد التي نبه عليها علماء المسلمين في كتب الحديث ما يلي:

١ ـ اللّحق:

اللّحق هو استدراك الساقط من أصل الكتاب، والتنبيه عليه في الحواشي، ومرادهم بالحواشي: الفراغ الذي يترك على جانبي الورقة من جهتيها، وصورة التنبيه عليه: أن يخط الكاتب من موضع سقوطه. من السَّطر خطاً صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السَّطرين عطفة يسيرة، إلى جهة الحاشية، التي يكتب فيها اللحق، وينبغي أن يكون اتجاه العطفة إلى جهة اليمين، إن كان اللحق في أول السطر، وإن كان في آخره جعلت إلى جهة الشمال، فإن كان اللّحق سطراً واحداً، فليكتبه صاعداً، مبتدئاً عند سَمْت الخط المنعطف، مُتَّجهاً إلى أعلى الورقة، وإن كان أكثر من سطر، يبتدئ

من أعلى إلى أسفل، ويجعل منتهى كتابته جهة باطن الورقة، إن كان اللّحق إلى جهة اليمين، أما إن كان اللّحق إلى جهة الشمال، فيجعل آخر الكتابة إلى جهة طرف الورقة، وفي آخر اللحق يكتب (صح)، أو (رجع)، أو (أصل).

وهناك من يكتب في آخر اللّحق الكلمة المتصلة به من أصل الكتاب، فتكرار الكلمة مرّة في اللّحق، ومرّة في أصل السطر دليل على اتصال الكلام، إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة الأخيرة، أنه لا يؤمن أن تكون الكلمة، التي جُعل تَكرارها علامة على اتصال الكلام، نفسها مكررة في أصل الكتاب، مقصود تكرارها لمعنى، فيلتبس الأمر[1].

وكانوا يعدون اللّحق، وكذلك الإصلاح في الحواشي من علامات صحة الكتاب، يقول الشافعي: «إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة»[2].

وإذا أريد التنبيه في الحاشية على خطإ وقع في الأصل، أو أريد شرح ما يحتاج إلى شرح، أو إثبات ما في نسخة أخرى من خلاف، فلهم في كيفية التنبيه على ذلك طرق وعلامات:

منها أن يخرج لذلك خط منعطف كالخط المنبِّه على السَّقط، ولكن لا يجعل مبتدؤه بين الكلمتين الواقع السَّقط بينهما، وإنما يجعل مبتدؤه فوق الكلمة، المراد شرحها، أو التنبيه عليها، لئلا يلتبس بالخط المنبِّه على السَّقط.

ومنها أن يجعل على الكلمة المراد التّنبيه عليها كعلامة الضَّبّة[3] (صـ)، أو التصحيح[4] (صح)، وهو قول القاضي عياض[5]، وهو غير مرضي، لأن علامة الضَّبّة أو التصحيح توضع لما صحّت الرِّواية به من

---

(١) الإلماع ص ١٦٣.
(٢) الكفاية ص ٣٥٨.
(٣) تقدم التضبيب ص ٤٢.
(٤) التصحيح يأتي ص ٥٨.
(٥) الإلماع ص ١٦٤.

أصل الكتاب، فإذا وضعت لما هو من الشرح، التبس الأصل بالشَّرح، ولذلك قال العَلْمَوِي عمّا يقع في الحواشي من الشروح: «ولا يكتب في آخره (صح)، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج»[١].

وهناك من يجعل عليه في الحاشية علامة (حـ)، أو (حشـ) اختصار حاشية، ورأيت من يضع حرف (خ) لينبه على اختلاف النسخ، وهناك من يضع رقماً في الأصل ومثله في الحاشية، إذا أراد شرح مسألة، أو توضيحها، ويبتدأ عبارته بقوله: (قوله: كذا)، وكانوا يعدون اللّحق في حواشي الكتب لشرح مبهم، أو التنبيه على خطإ، أو إثبات اختلاف بين النسخ، يعدونه زينة للكتاب، وحلية ترغِّب فيه، ويعلو بها قدره، ذكر الزمخشري: أن العرب كانوا يقولون: «حِلية الخرائد الحَلَق في ذفارِها[٢]، وحِلية الدفاتر اللّحق في حواشيها»، والمغاربة يقولون: «الدُّرر في الطُّرر»، وقيل لأبي بكر الخُوارزمي عند موته ماذا تشتهي؟ قال: النظر في حواشي الكتب»[٣].

٣ ـ الضرب على ما ليس من أصل الكلام:

وإذا وقع في الكلام ما ليس منه، فإنه يُنفى عنه، إما بالضَّرْب ـ وهو أجود ـ وإمّا بالحكّ، وكانوا يكرهونه؛ لأنه ربما كان تهمة بتغيير الكتاب، وإما بالمحو بالماء أو غيره.

روي عن إبراهيم النخعي قوله: «من المروءة أن يُرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد»، وقالوا: إن في ذلك دليلاً على جواز لعق الكتاب باللسان، وكان سُحنون ربما يكتب الشيء ثم لعِقه[٤].

والضّرب له صور: أحياناً يكون بجرٍّ خط فوق الكلام المضروب، مرتفع عنه قليلاً، بحيث يُقرأ ما تحته، وأحياناً يكون مختلطاً بالكلمات

---

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٩.
(٢) الخرائد: الأبكار، والذفاري: أصول الأذنين.
(٣) ربيع الأبرار عن كتاب تحقيق التراث العربي ص ٩٠.
(٤) الإلماع ص ١٧٣.

المضروب عليها، ويسمونه الشّق، وأحياناً يحوّق على الكلام المضروب بالأقواس، أو تجعل دائرة صغيرة، مثل النقطة: (٠) في أول الزِّيادة وآخرها، أو يكتب في أوله (لا)، أو (من)، أو (زيادة) وفي آخره (إلى)(١).

وذكر القاضي عياض قاعدة في الأحق بالضّرب إذا تكرر شيء من الكلام سهواً، راعى فيها تحسين صورة المكتوب، وجمال مظهره.

ومفادها: أن الثاني أحق بالضرب إن كان التَّكرار في أول السَّطر، صيانة لأوّل السّطر عن الطّمس والتّشويه، وإن كان التكرار بوقوع أحد اللفظين في آخر السطر والآخر في أوله، فليُضْرَب على الذي في آخر السّطر؛ لأن أول السّطر أولى بالمراعاة، هذا ما لم يكن التكرار في المضاف والمضاف إليه، أو في الصفة والموصوف، فإن كان كذلك، فلا تراعى أوائل السُّطور ولا أواخرها، بل المراعى اتصال المضاف والمضاف إليه، فلا يفصل بينهما بالضَّرب؛ لأنه ربما أحدث إشكالاً، وتوقفاً في المعنى، والاحتياط في مراعاة المعاني، أولى من تحسين الصورة.

أما إذا كان التكرار في غير أوائل السطور وأواخرها، فقال قوم: الأول أحقّ بالإبقاء؛ لأنه كتب صحيحاً، والثاني مستغنى عنه، وقال آخرون: الأولى بالإبقاء ما كان أحسن صورة في الكتابة(٢).

٤ ـ التصحيح:

من شأن المتقنين العناية بالتّصحيح، والتصحيح: أن تكتب علامة (صحّ) عند الكلام الذي صحَّ رواية، ومعنى، ولكنه عرضة للتوقّف والخلاف، فَيُنبَّه عليه لِيُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنّه مُحِّص وحُقِّق.

قال ياقوت: «وإنما قصدوا بكَتْبهم على الحرف (صحَّ)، أنه كان شاكًّا في صحة اللّفظ، فلما صحّت له بالبحث خشي أن يعاوده الشّكّ، فكتب

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٩٥.

(٢) انظر الإلماع ص ١٧٢.

(صحَّ)، ليزول شكُّه فيما بعد، ويعلم أنه لم يكتب عليها (صحَّ) إلا وقد انقضى اجتهاده في تصحيحها[1].

٥ ـ ضبط النص:

الحروف العربية يشتبه كثير منها في الصُّورة، ويختلف نطقاً، لاختلاف إعجامه، أو إهماله، فالباء تتّحد صورتها مع: التاء، والثاء، والياء الواقعة في أوّل الكلمة، أو وسطها، وكذلك الحال في الجيم مع الحاء والخاء، والسِّين مع الشّين، والصّاد مع الضّاد، والطاء مع الظاء، والعين مع الغين.. إلخ، وخوفاً من اللّبس بين المعجمات والمهملات، وضعوا للمهملات علامات تدلّ على إهمالها، ولهم في ذلك طرق:

منهم من يقلب النَّقط الذي فوق المعجمات فيجعله في المهملات من أسفلها، فإذا وجد القارئ نقطة تحت العين مثلاً، علم أنها ليْست غينا، ويستثنون من ذلك الحاء المهملة، فلا يميِّزونها كذلك، لئلا تلتبس بالجيم، ويجعلون تحت السِّين المهملة ثلاث نقط مبسوطة صفاً (. . .)، فلا تلتبس بالشِّين.

ومنهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحرف المهمل كقلامة الظفر (u) مضجعة على قفاها، وهناك من يجعل تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله، فيجعل تحت العين عينا صغيرة، وتحت السِّين سيناً، وهكذا.

قالوا: ومن العلامات الموجود في الكتب القديمة، ولا يفطن لها كثير من الناس، جعل خط صغير فوق الحرف المهمل، أو جعل مثل النبرة (الهمزة) تحت الحرف المهمل. ومنهم من يضع علامة شبيهة برقم (٤) علامة لإهمال الحرف، وأحياناً يستعملونها لتدل على الشَّدَّة.

---

(١) انظر معجم الأدباء ٦/٢، والإلماع ص ١٦٩ مع تعليق سيِّد صقر.

٦ ـ بعض الرموز المستعملة في المخطوطات:

الرموز والاختصارات المستعملة في المخطوطات كثيرة ومتنوعة، وفيما يلي أهم هذه الاختصارات: (خ) أو (خف) بمعنى أن الكلمة مخففة، و(ض) بمعنى أن الأصل المنقول عنه فيه بياض، و(ظ) يعنون بها: الظاهر كذا، و(ع) في الحاشية تعني: لعله كذا، و(ك) تعني: كذا في الأصل، و(ث) تعني أن الكلمة مثلّثة، تُقرأ على ثلاثة وجوه، و(خ ق) تعني تقديم وتأخير في الكلام، وكذلك (م م) و(ا)(ا) تعني مقدم ومؤخر[1]، أيضاً.

مثال ذلك: الرجل 'عقل' يمنعه من الزلل، أي عقل الرجل يمنعه.. إلخ.

وهناك من يضع (ثنى) لحدثني، و(ثنا) لحدثنا، و(أخ نا) و(أرنا) لأخبرنا، وهو اصطلاح للمغاربة غير مشهور[2]، و(قثنا) لقال: حدثنا، و(ق) لقال، و(صلعم)، أو (ص م) لصلى الله عليه وسلم، و(ع م) لعليه السلام.

وأهل الحديث يكرهون هذا الاختصار في الصلاة والتسليم، وينهوْن عنه، وينبّهون على أنه ينبغي أن تكتب: (صلى الله عليه وسلم) كاملة[3]، ولا ينبغي ان يملّ من تكرارها كلما تكرر ورود الاسم الشريف؛ لأن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها الكاتب، ويكره أيضاً الاقتصار على (عليه السلام)، أو على الصلاة من غير تسليم، وهكذا الأمر في الثناء على الله عزّ وجل، عند ذكر اسمه، فيذكر (عزَّ وجلَّ) أو (سبحانه وتعالى).

قالوا: وما وجد من إغفال ذلك في خط الإمام أحمد بن حنبل عند ذكر النبي ﷺ، سببه أنه كان يرى التقّيد في ذلك بالرواية، وكان يصلي

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٠ وما بعدها.
(٢) انظر تدريب الراوي ٢/ ٨٧.
(٣) يقول السّيوطي في تدريب الراوي ٢/ ٧٧: «ويقال: إن أول من رمزها بصلعم قُطِعَت يده»..

على النبي ﷺ نطقاً لا خطّاً، ومع ذلك خالفه في هذا غيره من الأئمة المتقدمين[1].

ومن اختصاراتهم أيضاً (رضي) لرضي الله عنه، و(المصـ) للمصنِّف بالكسر، و(ص) للمصنَّف بالفتح، و(ش) للشرح، و(الشـ) للشارح، واستعمل صاحب «القاموس» الفيروزآبادي، ومن بعده (م) لمعروف، و(ع) للموضع، و(ج) للجمع، و(جج) لجمع الجمع، و(ججج) لجمع جمع الجمع، و(د) لبلد، و(ة) لقرية[2].

٧ ـ تمييز الحروف بالوصف:

شاع في كتب الأقدمين عدم الاكتفاء أحياناً بوضع علامات على الحروف تُميِّز المهمل من المعجم، وإنما يميزون ما يشتبه مع غيره بألفاظ اصطلحوا عليها، لا تترك مكاناً لِلبَسِ. وفيما يلي أهم هذه الاصطلاحات:

لتمييز (ب) عما في صورتها من الحروف، وهي (يـ) و(ث).. الخ. يقولون بالموحّدة. ولتمييز (ت) يقولون: بالمثناة، وللثاء، يقولون: بالمثلثة، وللجيم يقولون: بمعجمة من أسفل، وللحاء يقولون: بمهملة، وأحياناً بمبهمة، وللخاء يقولون: بمعجمة، وللدال يقولون: بمهملة، وللذال يقولون: بمعجمة.

وفي الراء والزاي أحياناً يكتفون باسمها، فيقولون: بالراء المهملة، والزاي المعجمة، وأحياناً يقولون: بالراء بهمزة بعد الألف، وبالزاي بمثناة تحتية بعد الألف، ويعبرون عن السِّين بالمهملة، وعن الشِّين بالمعجمة، وعن الصاد بالمهملة الساقطة، وعن الضاد بالمعجمة السَّاقطة، وعن الطاء بالمهملة المشالة، وعن الظاء بالمعجمة المشالة، وعن العين بالمهملة، وعن الغين بالمعجمة، وعن النون بموحدة من فوق، وعن الياء بمثناة تحتية، وإذا

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٩١.

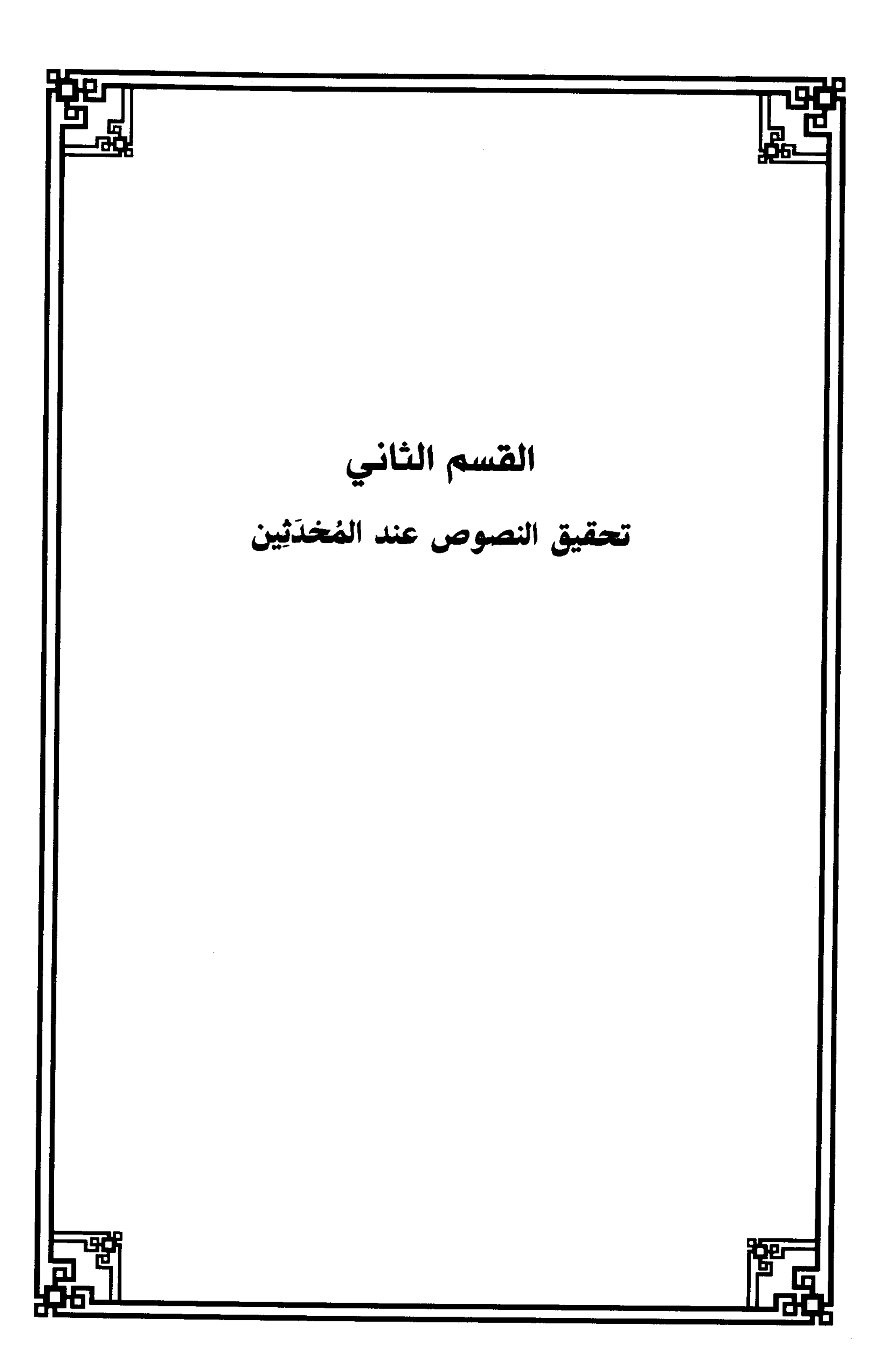
(٢) انظر ترتيب القاموس المحيط ١/٧٢، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٥٤.

قالوا: بالخفّة يعنون عدم التشديد، وليس الإسكان، ويقولون للحرف الساكن المشدَّد: بالسُّكون والشّدة.

وإذا قالوا: زيد بزاي فياء فدال بالعطف بالفاء، فمعناه: أن الحروف متوالية متصلة ليس بينها شيء، وإذا عطفوا بالواو، فهو أعم من أن تكون متصلة، أو دخل بينها حرف آخر[١].



(١) انظر المغني في ضبط أسماء الرجال، ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم ص ١٣.



القسم الثاني

تحقيق النصوص عند المُحَدِّثين




تمهيد:

حركة إحياء الكتب
وتحقيقها في العصر الحديث

الفصل الأول: مراحل تحقيق النصّ.

الفصل الثاني: مكملات التحقيق.

الفصل الثالث: الأمور التي تساعد على إخراج نصّ صحيح.



تمهيد
حركة إحياء الكتب وتحقيقها في العصر الحديث

دور المستشرقين:

عمّت الشرق الإسلامي موجة من الانبهار بأعمال المستشرقين، في ميدان تحقيق كتب التراث في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين؛ وذلك لما أصاب المسلمين من ضَعف، وركود، وتفكك، وتبعية، على مدى الأربعة القرون الماضية، قطعهم عن ماضيهم التليد، يوم أن كانت لهم الريادة، وبين الحضارات في الذروة والسَّنام، في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تستيقظ من نومها الطويل.

ومع بداية ظهور المطابع، تنبّه المهتمون بدراسة علوم الشرق من الأوروبيين إلى أهمية إخراج بعض كتب تراث المسلمين، وتحقيقها، خصوصاً أنه كان لبني جلدتهم من الأوروبيين، منذ القرن الخامس عشر الميلادي تجارب أولية في إحياء النصوص اليونانية واللاتينية، إلا أن إخراجهم لتلك النصوص كان يقتصر على مجرد طبعها، دون تحقيق نصوصها، والتثبت منها بمقارنة أصولها، وكذلك كانوا لا يحفلون إلا بإصلاح القليل من الأخطاء، ولم يكن لهم منهج مُتَّبَع، ولا قواعد ضابطة لهذا العمل، ولكنها كانت بداية طوّرتها الأيام، حتى اكتمل نضجها مع منتصف القرن التاسع عشر، عندما وضع المستشرقون ضوابط علمية لنقد

النصوص، ونشرها، وخرجوا على الناس حينها بطبعات جيّدة متقَنة، ومحققة[1] تحقيقاً علمياً، يتّسم بالدقة والأمانة، حيث وضعوا أصول النصِّ كما هي بين يدي القارئ، ووقَفُوه على الفروق بين النسخ، مع العناية بضبط الكلماتِ، ووضع الفهارس، ووصف الأصول التي يطبعون عنها وصفاً جيداً، يجعل القارئ على بصيرة من أمرها، صحةً أو خللاً، فنشروا على هذا المنهاج العديد من أمهات كتب اللغة والأدب، والعلوم الإسلامية، مثل: تفسير البيضاوي، والكامل للمبرد في ليبزج عام ١٨٦٤م، وكتاب سيبويه في باريس عام ١٨٨١م، وسيرة ابن هشام في ليبزج عام ١٨٩٩م، ونقائض جرير والفرزدق في ليدن عام ١٩٠٥م، وديوان الأعشى في لندن عام ١٩٢٨م... إلى غير ذلك[2].

وليس كل ما أخرجه المستشرقون هو من التحقيق الجيد، بل اجتمع في عملهم الغثُّ والسَّمين، ولكن الغالب على كتبهم التي حُقّقت بعد منتصف القرن التاسع عشر الجودة، والإتقان، ولا يعني هذا أن فنَّ تصحيح النصوص وقواعد تحقيقها هو من ابتكار الأوروبيين، واختراعهم، بل فنّ التحقيق والتّصحيح والضّبط، عرفه المسلمون منذ فجرهم الأول، بل عليه يقوم عمود نصوصهم في الكتاب والسنّة، ابتداء بمعارضة رسول الله ﷺ كتاب الله عزّ وجل على جبريل، عليه السلام، ثم بما وضعه علماء المسلمين من مؤلفات في علوم الحديث دراية، لضبط هذه القواعد.

أما فضل المستشرقون في هذا الميدان ـ والحق يقال ـ فهو تنبيه المسلمين إلى أهمية إخراج كتب تراثهم، التي كانوا عنها في غفلة، وتقديم القواعد، والضوابط اللازمة لذلك الإخراج، ممهّدة، ومطبقة فيما حقّقوه من كتب في تلك الفترة المبكرة من ظهور التحقيق في العصر الحديث، وما علم المسلمون أن هذه القواعد والضوابط مسطورة ومقنّنة في كتب تراثهم

---

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١١، ومقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي ١/١٧.

(٢) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٥٨، وتحقيق التراث ص ١١.

الدّفين، وما أن انتبهوا إلى ذلك، وأدركوا أهميته حتى وصلوا ما انقطع من أسباب نهضتهم، حيث بدأ الاهتمام بإحياء الكتب القديمة وتحقيقها.

حركة إحياء الكتب في الهند[1]:

كانت الهند أسبق إلى حركة إحياء الكتب القديمة من غيرها، فقد أنشئت المطبعة العربية في بعض المدن الهندية، مثل: كلكوتا، وبمبامي في أواخر القرن الثامن عشر ١٧٩٦م، وصدر عنها كثير من الكتب الإسلامية، والعربية، مثل: (تفسير الجلالين) و (التاريخ الصغير) للبخاري، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(الإتقان) للسّيوطي و(الإصابة) لابن حجر، وغير ذلك.

وساعد على نشاط هذه الحركة، اتصال أهل تلك البلاد بالجمعيات الاستشراقية التي تُعنى بالتراث العربي.

وفي أوائل القرن العشرين ازدهرت حركة إحياء التراث الإسلامي في الهند، وذلك بما أخرجته تباعاً دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد الدُّكن، من نفائس كتب التراث في علم التفسير، والحديث، والرجال، والتاريخ، واللغة، والأدب، مثل: (لسان الميزان) لابن حجر عام ١٣٠٠هـ. و(الكُني والأسماء) للدُّولابي عام ١٣٢٢ هـ.، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر عام ١٣٢٧هـ.، و(تفسير الكشاف)، و(السُّنن الكبرى) للبيهقي عام ١٣٤٤هـ.، و(التاريخ الكبير) للبخاري، و(الأنساب) لابن السمعاني، و«الكفاية» للخطيب البغدادي عام ١٣٥٧هـ، و«الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم عام ١٣٦١هـ.، إلى غير ذلك من نفائس الكتب، وهي كثيرة.

وكان يشرف على إخراج هذه الكنوز علماء أهل كفاية ودراية، مَهَرُوا في فنَّ التّحقيق، ودُرِّبوا فيه، وشهد لهم الكافة في عملهم بالدّقة، والإتقان، وكان شعارهم في عملهم الاحتساب والإخلاص، حتى إن أحدهم ليحقّق

(١) انظر تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً، مقال د. محمد طه الحاجري، مجلة عالم الفكر مايو- يونيو ١٩٧٧م.

الكتاب ذا المجلدات الضخمة، ولا تجد له اسماً على جلدته.

ومن هؤلاء أبو الحسن الأمرُوهي المؤلوي، وأحمد الله النَّدوَي، والمؤلوي طه، وهاشم النّدوي، الذين اشتركوا في تحقيق (السنن الكبرى) للبيهقي، وعبدالرحمٰن بن يحيى المُعلِّمي محقق كتاب (الإكمال) لابن ماكولا، و(الأنساب) لابن السمعاني، وهو ممن اشترك في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وأبو بكر بن عبدالرحمٰن المؤلوي الذي أخرج (تهذيب التهذيب) لابن حجر، وغيرهم كثير.

حركة إحياء الكتب في مصر[1]:

أما في مصر فقد بدأت حركة إحياء الكتب مع إنشاء المطبعة الأميرية، مطبعة بولاق عام **١٨٢١**م.

وكانت بدايتها الأولى متعثره كمّاً وكيفاً، فمن حيث الكم، كان عدد الكتب التي تصدر عنها قليلاً، مقتصراً على بعض المقرّرات الدّراسية بجامعة الأزهر، ومن حيث الكيف لم يكن فيما تخرجه من كتب معنى التحقيق العلمي، الذي يمتاز بالرجوع إلى أصل المخطوط، وإثبات الفروق، وما إلى ذلك، ولكن مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نشطت حركة إحياء الكتب، وتمَّ إخراج العديد من الكتب على نحو جيد، وطُبعت بمطبعة بولاق كثير من كتب الأمهات، مثل: (صحيح البخاري)، وشرحه (فتح الباري) للحافظ ابن حجر، و(الصِّحاح) للجوهري، و(الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني، و(لسان العرب) لابن منظور، و(التفسير الكبير) للرازي، و(المخصَّص) لابن سِيدَه.

وكان يشرف على إخراج الكتب وتصحيحها في مطبعة بولاق في ذلك الوقت، جِلّة من العلماء المتقنين، ذوي كفاية عالية، بَرعوا في عملهم وحذقوه، منهم الشيخ نصر الهوريني (ت ١٨٧٤م.) شارح ديباجة (القاموس

---

(١) انظر المرجع السابق، وتاريخ الكتاب الإسلامي ص ٢٧٧.

المحيط) للفيروزآبادي، وكان يشغل منصب رئاسة التصحيح بالمطبعة، والشيخ محمد محمود بن أحمد التُّركزي الشنَّقيطي (ت ١٩٠٤م) علاّمة عصره، في اللغة والأدب، اشتهر والده بالتلاميد (تصحيف التلاميذ)، فعرف بابن التلاميد، وقد أُسند إليه تصحيح كتاب (المخصَّص) لأبي الحسن علي بن سِيدَه الأندلسي، وتصحيح (الأغاني)، وقد طبع التصحيح الأخير مستقلاً، واشترك معه في تصحيح (المخصَّص) الشيخ عبدالغني محمود، من علماء الأزهر، وكان ذلك بإشراف الشيخ محمد عبده.

ومنهم الشيخ محمد الحسيني الذي أشرف على تصحيح (لسان العرب) لابن منظور. وكان من المصححين المجيدين في مطبعة بولاق أيضاً الشيخ قُطَّة العدوى (محمد بن عبدالرحمٰن ت ١٨٦٤م) والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبدالرسول وكانوا يسمون عملهم هذا تصحيحاً، أو نشراً.

وكان هذا العمل يتمثل في تقويم النصِّ والإطمئنان إلى صحته، ومقابلته على بعض أصوله، دون تقصِّي أصوله ووصفها، أو الاشارة إلى أسمائها، ومكان وجودها، في الحواشي، أو المقدمات، ولم تظهر كلمة تحقيق إلاّ على يد الجيل الذي كان يتقدمه أحمد زكي باشا (ت ١٩٣٤م) الذي قام بتحقيق كتاب (الأصنام) و(أنساب الخيل) لابن الكلبي، طبعة بولاق عام ١٩١٤م، وكتاب (التّاج) للجاحظ.

ويُعَدُّ أحمد زكي رائد فنِّ التحقيق الحديث، حيث بدأ التحقيق معه في المشرق يأخذ نهجاً جديداً، على النّمط الذي عرفه به المتقنون من المستشرقين(١)، ولم يعد يقتصر على تصحيح النصِّ ومقابلته على بعض مخطوطاته، وإنما صار أوعب من ذلك، وأكثر تدقيقاً، بحيث يشمل مقدمة لدراسة الكتاب، ووصف مخطوطاته وصفاً، يبين قيمة كل منها، والتعريف بمؤلفه، وآثاره العلمية، كما أنه يشتمل على تعليقات في حواشي الكتب، تهتم بإثبات الفروق بين النسخ، والرموز إلى الأصول التي وردت فيها، هذا

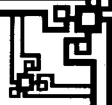
---

(١) انظر تحقيق التراث العربي ص ١٢٤.

بالإضافة إلى التعليقات اللغوية، والتصحيحية النافعة على متن الكتاب، كما أن وضع الفهارس الجيدة الشاملة، التي تسهِّل الاستفادة من الكتاب ـ صار من أهم أعمال التحقيق.

ثم ظهر في مصر جيل آخر، جيل الشيخ أحمد شاكر، ومحب الدين الخطيب، ومصطفى السَّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالسلام هارون، الذي أثرى المكتبة العربية بما قدمه من الكتب المحققة تحقيقاً جيداً، أفادت فنَ التحقيق، وحدَّدت مناهجه ومعالمه، فبدأت الأبحاث والمقالات، ثم الكتب تخرج تباعاً مقنِّنة فنّ التحقيق، ومسجِّلة لتجارب المحققين، حتى أصبح الطريق فيه ممهداً، واضح المعالم، ولم يعد لدعوى أنه من ابتكار المستشرقين، وصنعهم نصيب من الصحة، وذلك بما أثبتَتْه الدراسات الحديثة، ولا تزال تؤكده يوماً بعد يوم بالشواهد والبراهين من أن علم التحقيق قديم في مصادر المسلمين الأولى، وعلى الأخص فيما كتبه علماء الحديث، وما امتازوا به في باب ضبط الرواية وطرق تحمّل العلم، ونقله.



الفصل الأول

مراحل تحقيق النص

- المرغبات في تحقيق الكتاب.
- جمع النسخ.
- تصنيف النسخ إلى مجموعات.
- ترتيب النسخ من حيث أهميتها.
- معرفة قدم النسخة.
- الإعتناء بالسماعات والإجازات.
- تحقيق عُنوان الكتاب.
- تحقيق اسم المؤلف.
- تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المقابلة بين النسخ.
- الفروق الجديرة بالإثبات.
- ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة.



المرغبات في تحقيق الكتاب

تتفاوت قيمة الكتاب بتفاوت المادة التي احتواها، فمن الكتب ما هو أصل في بابه، علم الناس أن صاحبه أتى فيه بشيء مبتكر، وقنّن علماً جديداً لم يسبق إليه بالتأليف، على أنه ينبغي التحفظ في مفهوم وصف الابتكار، بحمله على معنى خاص، عندما يسند استقلالاً إلى آحاد الناس، إذ الابتكار بالمعنى الكامل لهذا الوصف، نادر الوجود في باب المعرفة، فإن الفرع من العلم، كثيراً ما يشترك في بنائه جيل من العلماء، أو أجيال، كل يضيف لبنة إلى بنائه، فإذا اكتملت اللبنات، نُسب إلى واضع آخر لبنة فيه، فطار به ذكره، واستقل به دونهم، ونسي الناس أسماء السابقين.

ومن ثمّ فإن ما يلوح في مقدمات الكتب من مؤلفيها، أو مما يقال عنهم من عبارات الإطراء بالسبق في هذا الميدان، أو ذاك، من مثل عبارة: «لم أُسبق إليه»[1] أو «لم يسبقه إليه أحد» ينبغي أن تفهم في إطار هذا التحديد السابق لمعنى الابتكار، أو تحمل على معنى التجديد فيما كان موجوداً، بتهذيبه وحسن عرضه، وجمع شتاته.

---

(١) يُروى أن الجوهري صاحب (الصحاح) أصابته وسوسة في آخر عمره، فاعتلى سطح الجامع القديم بنيسابور، وقال: أيها الناس إني عملت في الدنيا شيئاً لم أُسبق إليه، يعني كتابه (الصحاح) فسأعمل للآخرة أمراً لم أُسبق اليه، وضم إلى جنبيه مصراعي باب، وتأبطهما وزعم أنه يطير، فألقى بنفسه من أعلى مكان في الجامع فمات. انظر مقدمة (الصحاح) ص ١٠٩. ومناهج العلماء المسلمين ص ١٧٣.

مثال ما عُدّ من التأليف جديداً في بابه غير مسبوق إليه فيما وصل إلينا من تراث: كتاب (العين) المنسوب للخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) وتقنين الأوزان والبحور الشعرية في علم العَروض له أيضاً، وكتاب (الرسالة) للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ.) في أصول الفقه، و«القواعد الفقهية» لأبي الحسن الكَرخي (ت ٣٤٠هـ.).

فهذا النوع من التأليف أنفس ما تعقد عليه العزائم في التحقيق، وعليه الناس يتنافسون، وإليه يطمحون، لأنه إضافة في فرع من فروع المعرفة جديد، ثم إن الغالب على كتب القرون الأولى الأصالة والتجويد، وطابع الابتكار والاستقلال، فكلما رجع تاريخ تأليف المخطوط قِدماً في القرون، افترض فيه أن يكون أجود، وبالتحقيق أجدر.

وهذا الحكم كلي أغلبي قد تنخرم فيه القاعدة، فيفضل اللاحق السابق.

المرتبة الثانية:

هناك كتب تلي النوع الأول في الأهمية، وهي كتب لها طابع التجميع، والنقل من مصادر سابقة عنها، ولكن فقدت مصادرها بصفة كلية أو جزئية، فلم يعد لها وجود في فهارس المكتبات، وبذلك حلّت هذه الكتب محلّ أصولها في الأهمية حتى يُعثر على أصولها.

مثال ذلك: كتاب «العتبية» لمحمد بن أحمد العتبي (ت ٢٥٥ هـ.) فهو كتاب مستخلص من «الواضحة» لعبدالملك بن حبيب (ت ٢٣٨ هـ.)، ولذلك يسمى أيضاً «المستخرجة من الواضحة»، و«الواضحة» فقدت لم يبق لنا منها إلا عدد قليل جداً من الورقات[1].

أيضاً كتاب «المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي، هو من الكتب التي تقوم على التجميع المحض، ولكن تبقى له أهمية من حيث إن بعض مصادره مفقود. وهذا النوع من الكتب كثير.

---

(١) انظر تاريخ التراث العربي ٢/ ١٣٧.

المرتبة الثالثة:

كتب مواضيعها مطروقة، ولها نظائر في فنِّها، ولكن تميَّزت عن غيرها في موضوعها بأسلوب رفيع، ومبنى شريف، أو حسن عرض وتحرير وتخليص، أو غير ذلك من الأغراض المعتبرة في التأليف، فإن من ألّف في باب من أبواب العلم طرقه السابقون، لا بدّ لكي يكون تأليفه في عِداد الأغراض الصحيحة التي تستحق الاهتمام، أن يدور على واحد من الأغراض الستة الآتية:

١ ـ تتميم الناقص.

٢ ـ الاستدراك وتصحيح الخطأ.

٣ ـ شرح المبهم المستغلق الذي عمّاه الاختصار.

٤ ـ اختصار المطول الذي يُملّ طوله بما لا يخل بمعناه ولا يبهمه.

٥ ـ تجميع أشتات المتفرق بتقريبه وجمع نظائره.

٦ ـ ترتيب المشوش، ترتيباً يجعله قريب التناول للمتعلمين[(١)].

وقد لخّص القاضي ابن العربي أغراض التأليف هذه، فوصف الكاتب الذي يُعتدّ بكتابه في باب التصنيف بقوله: «إمّا أن يخترع معنى، أو يبدع وضعاً ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السَّرَق»[(٢)].

أما كِبَر الكتاب فلا يكون عائقاً دون تحقيقه، إذا كانت مادّته جديرة بالتحقيق.

والطلبة غالباً ما ينصرفون عن تحقيق الكتب الكبيرة، ذات الأجزاء والمجلدات، لصعوبة العمل فيها، بسبب طولها، ولكن ينبغي التغلب على هذه الصعوبة، بحيث يتمّ التنسيق بين الطلبة، فيُسنَد تحقيق الكتاب الكبير،

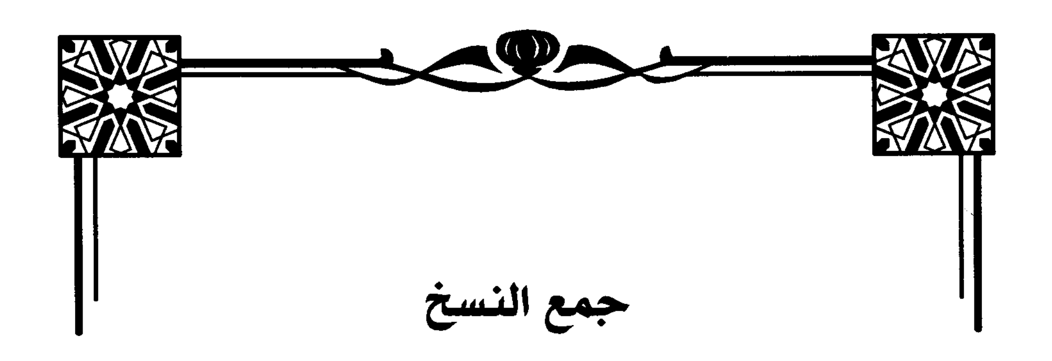
---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ١/١٠٢٩، ومناهج العلماء المسلمين ص ١٤٧.

(٢) انظر فتح المغيث ٢/٣٩١.

ذي المجلدات إلى فريق منهم، ويحدّد لكل طالب مقدار مناسب منه يتولاه، ويسند وضع مقدمته مثلاً، إلى من يحقق الجزء الأول منه، ومن يحققون الأجزاء الباقية، يسند إلى كل منهم دراسة باب من أبواب الكتاب، بالإضافة إلى تحقيق الجزء الخاص به، وبذلك يتمّ إخراج كثير من كتب الأمهات، والموسوعات، في الحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والأدب، محقَّقة تحقيقاً علمياً متقناً، بدلاً من الانصراف عنها، أو مجرد طبعها، وإخراجها بأخطائها، وتصحيفاتها، أو ناقصة التخريج والتوثيق، كما يحدث في الغالب عندما يتولى تحقيق الكتاب الكبير الحجم شخص واحد.





جمع النسخ

إذا اطمأنّ الباحث إلى أن كتاباً ما، جدير بالتحقيق، فأول ما يبدأ به أن يجمع نسخه المنتشرة في مكتبات العالم، ويستعين على معرفة عدد نسخه وأماكن وجودها بكتب الفهارس العامة، والخاصة.

ومن أهم كتب الفهارس العامة كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦ م) و(تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين.

١ ـ طريقة الكشف في كتاب بروكلمان:

هذا الكتاب نشره صاحبه باللغة الألمانية، وهو على ما فيه من أخطاء وأوهام، وقصور، وسوء تبويب، يُعدّ أجمع كتاب وأشمله في بابه إلى يومنا هذا؛ لأن صاحبه جمع فيه ما انتهى إلى عمله من فهارس مكتبات الدنيا، من كتب مطبوعة ومخطوطة، يبين مكان المخطوط، ورقمه، والمطبوع ومكان نشره، ومصادر ترجمة المؤلف، وهو عمل ضخم تنوء به الجماعات، بَلْه الواحد من الناس.

يتكون الكتاب من خمسة مجلدات؛ مجلدان أصليان، وثلاثة مجلدات ملاحق، رتب فيه المؤلف الكتب التي فهرسها ترتيبا تاريخياً، ابتدأ في الجزء الأول من جزئي الأصل بالعصر الإسلامي الأول مع بداية التأليف، وانتهى في الجزء الأخير من الملحق بفهرسة كتب التراث في العصر الحديث.

ومواد الجزئين الأول والثاني من الأصل يكمل المؤلف تناولها

وتفصيلها في الجزء الأول والثاني من الملحق، فلا بدّ من الرجوع إلى الأصل والملحق، في كل مادة يُراد الكشف عنها، وعند ذكر المادة في الأصل من الطبعة الثانية المتداولة، يشير بروكلمان إلى مكانها أيضاً في صفحات أجزاء الملحق إرشاداً للقارئ.

والجزء الثالث والأخير من الملحق يشتمل بالإضافة إلى كتب التراث في العصر الحديث، على ثلاثة أنواع من الفهارس للاجزاء الخمسة من الكتاب؛ فِهرِس لأسماء المؤلفين، وفِهرِس لأسماء المحقّقين من المستشرقين، ويرمز في هذه الفهارس للجزئين الأصليين بحرف G (GRUNDWERK) (الكتاب الأصلي) وللملحق بحرف S (SUPPLEMNT) (ملحق)[1].

فمثلاً في الفهرس يضع أمام عبدالحق بن عبدالرحمٰن الأشبيلي:

S ١ ٦٣٤ ; G ١ ٣٧١ يعني الجزء الأول من الأصل ص **٣٧١**، والجزء الأول من الملحق ص **٦٣٤**، وهو حين يحيل في الفهرس إلى رقم صفحات جزئي الأصل يعني بها صفحات الطبعة القديمة من جزئي الأصل، المكتوبة على جانبي الصفحات في الطبعة الجديدة المتداولة، ولا يعني الأرقام المكتوبة في أعلى الصفحات المعتاد الإشارة إليها، فقد طبع جزءاً الأصل مرتين؛ الأولى في **١٨٩٧ ـ ١٩٠٢**م، والطبعة الثانية طبع الجزء الأول منها عام **١٩٤٣**م، والثاني **١٩٤٩**م، وأما الملحق فقد طبعت أجزاؤه الثلاثة على التوالي في **١٩٣٧** و**١٩٣٨** و**١٩٤٢**م.

وقد ترجم النصّ الألماني إلى العربية كاملاً الآن.

والنصّ الألماني يستعمل الرموز والاختصارات كثيراً، فالأسماء التي يترجم لها يرمز إليها بحرفين أو ثلاثة من أول حروفها، وأحياناً بحرف

---

(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٦٣.

واحد، وكذلك أسماء المكتبات، والأماكن، والكتب، والدوريات، فالاستفادة منه تحتاج إلى تعوّد، ومَرانه، ودُرْبة، والحروف العربية التي لا نظير لها في اللاتينية يرسمها على النحو الآتي:

الهمزة في غير أول الكلمة (')، والثاء (T̲)، والجيم (G)، والحاء (H)، والخاء (H̲) والذال (D̲)، والشين (Š)، والصاد (S)، والضاد (D)، والطاء (T) والظاء (Z)، والعين (e)، والغين ('G) والقاف (Q)، والواو المتحركة (W)، والواو الساكنة (u)، والياء المتحركة (Y)، والياء الساكنة (I).

وعلامة الكسرة المتولدة منها الياء: (Ī)، والضمة المتولدة منها الواو: (ū)، والفتحة المتولدة منها الألف: (ā)، والحرف المشدّد يكرره مرتين، مثل: (Haqq).

وفيما يلي نموذج من الرموز التي يختصر بها الأسماء التي يترجم لها:

(a) تعني أبو، (b) تعني ابن، (A) تعني أحمد، (^{eA}) تعني علي، (^{eA1}) تعني عبدالله، (eAr) تعني عبدالرحمٰن، (a.'1Qa) تعني: أبو القاسم.

- **كتاب (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين**، وهو أيضاً نشره صاحبه باللغة الألمانية، وكل جزء مخصص لفرع من العلوم؛ الجزء الأول للعلوم الإسلامية، والثاني للشعر والأدب واللغة، والثالث للترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية... الخ.

وهو أكثر تدقيقاً واستقصاءً، وأحسن تنظيماً، وأوفر معلومات، يذكر أولاً المخطوطات التي ذكرها بروكلمان، ثم يتبعها بالمخطوطات الجديدة، التي عثر عليها، ويضيف الى ما ذكره بروكلمان من مخطوطات معلومات مكمّلة عنها، مثل: تاريخ المخطوطات، وعدد أوراقها، أو صفحاتها، وأجزائها.. الخ، إلا أنّ الكتاب يقف عند من كانت وفاته من المؤلفين قبل سنة ٤٣٠هـ.

وطريقته أن يذكر المؤلف، وتاريخ وفاته، ومصادر ترجمته، ثم آثاره، وأماكن وجودها.

وقد فهرس في كتابه لمكتبات منتشرة في خمس وأربعين دولة، ويرتب

المؤلفين في كل فرع من العلوم يتناوله على ترتيب وفياتهم، فمثلاً إذا أردت الكشف على موضع أبي بكر بن أبي شيبة المتوفي ٢٣٥ هـ، تجده في الباب الخاص بعلم الحديث، عقب علي بن المَدِيني المتوفي ٢٣٤ هـ، فالرجوع إلى موادّه سهل ميسّر.

هذا بالإضافة إلى فهارس الأعلام الموجودة في آخر الأجزاء.

وقد تُرجِم مقدار من الجزء الأول من النصّ الألماني إلى العربية في جزئين.

واختصاراته ورموزه تتفق إلى حد كبير مع اختصارات كتاب بروكلمان.

٢ ـ الفهارس الخاصة بالمكتبات:

ولا يُكتفى في جمع النسخ بالبحث في الفهارس العامة، بل ينظر أيضاً في فهارس المخطوطات الخاصة بدور الكتب، والمتاحف، والجامعات، ومراكز إحياء التراث، وهي كثيرة، مثل: فهِرِس دار الكتب بالقاهرة، والخزانة العامة بالرباط، والقرويين بفاس، والظاهرية بدمشق، والمتحف البريطاني بلندن، والمكتبة الوطنية بباريس، وبرلين.

وبعض هذه الفهارس الخاصة مُتقَن، يعطي وصفاً صحيحاً لأصل المخطوط، ويزوّد بالمعلومات التي يُحتاج إليها عنه، من حيث قيمته، وموضوعه، ونوع خطه، وتاريخه، واسم الناسخ، ونقل فقرات منه.

مثل هذه المعلومات مهمة للمحقق في المرحلة الأولى من اختياره لموضوع التحقيق؛ لأن من شأنها أن تجعله يمضي في اختياره، أو ينصرف عنه، كما أنها توفر عليه جهداً ووقتاً، فإذا وجد في وصف المخطوط أن أوراقه بها تلف، أو خطه مطموس، أو نسخته منقولة من نسخة أخرى قد تحصّل هو عليها، وفّر على نفسه مؤونة البحث في طلبه.

تجميع ما يمكن من النسخ:

والمحقق مُطالَب بإحضار جميع نسخ المخطوط الممكن إحضارها،

إلا ما علم من واقع الفهارس الموثوق بها أنه لا فائدة منها، كأن تكون متعذرِّة القراءة مثلاً، ولا يجوز له الاكتفاء بإحضار بعضها في إخراج الكتاب، ما دام يعلم أن هناك نسخاً أخرى في متناوله، فقد يكون فيما لم يطلع عليه من النسخ زيادات مهمة، ذات قيمة للكتاب، أو يكون من بينها نسخة المؤلف، أو التي تحمل إجازته، ثم إنه كلما كثرت النسخ، استطاع المحقق أن يخرج نصاً صحيحاً كاملاً، خالياً من التصحيف والتحريف، لأن النسخ يكمل بعضها بعضاً.

تصنيف النسخ إلى مجموعات:

بعض المخطوطات توجد لها أصول كثيرة، قد تُعدّ بالعشرات مثل: كتاب «الشفا» لابن سينا، و«مفتاح العلوم» للسكّاكي، و«التلخيص»، للخطيب القزويني، فإن نسخ هذه الكتب كثيرة ومنتشرة في مكتبات العالم[١].

ففي هذه الحالة ينبغي الاطلاع على هذه الأصول، وتقسيمها إلى مجموعات، ويستعان على ذلك بالقرائن الدالة على أن هذه المجموعة أو تلك ترجع إلى أصل واحد، كأن تتفق مجموعة منها في تكرار أخطاء بعينها، أو تتفق في إسقاط بعض النصوص وحذفها في أكثر من موضع، أو تتفق في شيء من الزيادات، أو في الحواشي والتعليقات، أو تنصّ على الأصول التي ترجع إليها.

ولا داعي لاستعمال جميع النسخ في التحقيق عندما تكون بهذه الكثرة، بل يختار من كل مجموعة أفضل نسخها، ويكتفي بالمقارنة بين أفضل النسخ في المجموعات، ولا يغفل أن ينبَّه على ذلك في مقدمة دراسة الكتاب.

---

(١) انظر: نظرة في تحقيق الكتب د. أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات ص ٢٧ - عدد يناير - يونيه ١٩٨٢.

المخطوط ذو النسخة الواحدة:

إذا لم يكن للكتاب سوى نسخة واحدة، فإنه ليس هناك ما يمنع من تحقيقه ما دامت هذه النسخة الوحيدة سالمة من التلف، مقدوراً على قراءتها، ولو بالاستعانة على تتميم نصوصها وتصحيحها بمصادر أخرى قبلها، تنقل عنها المخطوطة، أو بعدها تعتمد على المخطوطة، أو بوجود مختصر لها لمؤلف آخر.

أما إذا كانت النسخة الوحيدة دبّ إليها الفساد، وعمل فيها العُثّ عمله، أو غلب على خطّها الطّمس والإبهام، وكانت قراءتها غير ممكنة، فإنه لا يجوز الاعتماد عليها في تحقيق الكتاب.

مثال ذلك النسخة الفريدة المعلوم وجودها حتى الآن لكتاب: «الذّب عن مذهب مالك» لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) في مكتبة تشستربيتي رقم ٤٤٧٥ كتبت عام ٣٧١ هـ، في حياة مؤلفها، وقد اطلعت على صورة منها، فوجدت أكثرها متعذّر القراءة[1].



(١) انظر تاريخ التراث العربي ٢/ ١٦٠.



ترتيب النسخ من حيث أهميتها

أولاً - نسخة المؤلف:

من المعلوم أن أهم النسخ وأعلاها شأناً النسخة التي كتبها المؤلف بخطّه، بأن ينصّ على ذلك في آخرها، فهذه ينبغي أن تكون هي الأصل عند تحقيق النص، وينبغي التفطّن إلى أن بعض الناسخين تذهب به الغفلة أحياناً، إلى نقل عبارة المؤلف بنصِّها، من نسخة الأصل، التي كتب فيها (انتهيت منه) أو (كتبه فلان)، اسم المؤلف، فيظنُّ المحقق ومن يقف عليها بسبب تلك العبارة أنه ظفِر بنسخة المؤلف، وليس كذلك[1].

تعدد الإبرازات:

ونسخة المؤلف هذه قد تتعدّد إبرازاتها مرتين أو ثلاثة، أو أكثر، فإن من الكتب ما نقل عن مؤلفه في ست صور، مختلفة بالزيادة والنقص.

فقد ذكر النديم أن كتاب «الياقوت» لأبي عمرو الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) أملاه مؤلفه ست مرات، وفي كل مرة يضيف يواقيت وزيادات لم تكن فيما أملاه من قبل، إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي سماها البحرانية، ونبّه إلى أن ما جاء فيها هو المعتدّ به، ونفى صحة ما خالفها

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٧.

مما جاء في غيرها[1]، وفي مثل هذه الحالة يكون للإبرازة الأخيرة فضل وتقديم على غيرها.

وقد ينبّه صاحب الكتاب بنفسه على إبرازته الأخيرة أحياناً، كما فعل المسعودي (علي بن الحسين ت ٣٥٤ هـ) في آخر كتابه «التنبيه والإشراف».

قال: «وقد سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة نسخة على الشطر منها، وذلك في سنة ٣٤٤ هـ، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به، فالمعوّل من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة»[2]، وذكر ياقوت في «معجم الأدباء»[3]، أن الجاحظ ألّف كتابه «البيان والتبيين» مرتين، والثانية أصح وأجود.

وقد يترك الأمر إلى اجتهاد المحقق ليقرر أي النسخ كان آخراً عندما تتعدد طرقها إلى مؤلفها، مستعيناً بالقرائن والأمارات التي توصله إلى مطلوبه، كما سبقت الإشارة إلى أن آخر روايات الموطأ عن مالك كانت رواية يحيى بن يحيى الليثي، لأنه أندلسي لم يرحل إلى مالك، ولم يره إلا في السنَّة التي مات فيها مالك.

المسوّدة والمبيّضة:

المسوّدة هي: المحاولة الأولى لكتابة نصّ مّا، قبل أن يخرج في صيغته النهائية، والمبيّضة: ما نسخ من المسوّدة مهذَّباً منقَّحاً، محرّر العبارة ومخلَّصاً من الأخطاء، وتعرف المسّودة بكثرة الضرب والتغيير، واكتظاظ الحواشي، والإلحاقات، على حين أن المبيّضة تكون خالية من ذلك، أو لا يقع فيها إلا قليلاً، ومسوّدة المؤلف إذا ورد ما يفيد أنه تركها كذلك، ولم يبيّضها، أو بيّضها، ولكن المبيّضة فُقِدت، فإن المسوّدة تحُل محلَّها في

---

(١) انظر الفهرست للنديم ص ١١٣ و١١٤.

(٢) التنبيه والإشراف ص ٣٦٣.

(٣) ١٠٦/١٦.

جعلها أصلاً للنسخ، أما إذا وجدت المبيّضة، فيكون دور المسوّدة ثانوياً معها[١].

ثانياً - النسخة المكتوبة في حياة المؤلف:

بعد النسخة التي قرأها المؤلف، أو قُرئت عليه في الأهمية، تأتي النسخة التي كُتبت في عصر المؤلف، وليس عليها إجازات، أو سماعات من المؤلف، ويعرف أن النسخة كتبت في حياة المؤلف بتاريخ نسخها إن وجد، مثل نسخة «الذّبّ عن مذهب مالك» لابن أبي زيد، تاريخ نسخها عام ٣٧١ هـ.، وابن أبي زيد توفي عام ٣٨٦ هـ.، أو يفهم ذلك من عبارة الكاتب، حين يقول عن المؤلف عند ذكر اسمه: (أطال الله عمره)، أو (أبقاه الله) دون أن يقول: (رحمه الله).

ومن جملة ما استدل به الشيخ شاكر على أن نسخة «الرسالة» للإمام الشافعي، كتبت بخط تلميذه الربيع في حياة الإمام، أن الربيع لم يذكر ولا مرة الترحّم على الشافعي عند ذكر اسمه[٢].

ثالثاً - النسخة الأقدم:

ثم يلي ذلك من النسخ في الأهمية، ما كان أقدم خطًّا، وتفضل النسخة التي كتبها عالم، أو ملكها، أو راجعها، أو تداولتها أيدي علماء، ويعرف ذلك بالتنبيه عليه أحياناً كما جاء في مخطوطة (توشيح الديباج وحلية الابتهاج) لمحمد بن يحيى القرافي (ت ١٠٠٩ هـ.) نسخة الأزهر رقم ٣٠٣٥، فإن عليها مطالعة للشيخ حسن العطار شيخ الأزهر (ت ١٢٥٠ هـ.) فقد جاء في آخر ورقة منها: «الحمد لله على فضله، استقصاه مطالعة فقير رحمة ربه حسن محمد العطار خادم العلم والعلماء بالأزهر عفا الله عنه».

وتعرف مراجعة العالم للمخطوط أيضاً بحواشيه الغنية بالتعليقات

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٣١ و ٣٢.

(٢) انظر الرسالة ص ١٨.

العلمية المفيدة، مثل التنبيه على خطإ، أو تحرير إشكال، وتنتهي عبارة الحاشية غالباً بما يفيد التوثيق الذي هو عادة صنيع العلماء، فيذكر المصدر، أو اسم الكاتب إن كان من العلماء، مثال ذلك: نسخة «إيضاح المسالك» في القواعد الفقهية لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ.) منه نسخة في المكتبة الوطنية في تونس رقم ١٥٥١٠ غنية بالهوامش العلمية، تصحيحاً، وتعليقاً، وينهى صاحبها التعليقات بقوله: «اهـ. منجور»[(١)].

وتقديم النسخة الأقدم على غيرها مبدأ عام صحيح من حيث الجملة، لكن لا يلزم أن يكون صحيحاً دائماً، فقد تكون النسخة القديمة أفسدتها يد كاتب قليل العلم عديم الخبرة، ففشا فيها التصحيف والتحريف، من جراء إصلاحه ما استغلق عليه وقت النسخ بعلمه القليل، فيُفسد الصالح، ويُظلم الكتاب، فإذا وجد مع نسخة هذه حالها نسخة أخرى أحدث منها صحيحة الكتابة، خالية من الأخطاء، فإنها تكون أولى بالتقديم، وقد يحدث أحياناً أن تكون نسخة متأخرة جداً، ولكنها متقنة ومضبوطة ضبطاً جيداً، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف، أو نسخة أخرى قديمة صحيحة فُقدت، أو يكون كاتبها عالماً أصلح ما أُفسد منها، فلا شك أنَّ مثل هذه تقدّم على ما كان أقدم منها، وليست له هذه الصفة.



(١) المنجور: هو الشيخ أحمد بن علي المنجور (ت ٩١٢ هـ.) صاحب (المنهج المنتخب شرح قواعد الزقاق.



معرفة قدم النسخة

قدم النسخة يعرف بتاريخ النسخ إن وجد عليها، وينبغي مرة أخرى أن يتنبّه إلى ما يفعله بعض النساخ عن غفلة، من أنه ينقل تاريخ سماع النسخة التي ينسخ منها دون تصرف، كأن يجد: «وكان الفراغ منه في شهر كذا، من عام كذا»، فيكتبه كما هو، ولا ينبّه على ما يشعر أن ذلك تاريخ سماع الأصل، أو تاريخ كتابته، فيظنّ المحقق أن ذلك تاريخ كتابة النسخة التي بين يديه.

مثال ذلك ما نبّه عليه المرحوم أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي، فقد وجد في إحدى النسخ سماعاً ظاهره يفيد لمن لم يتأمل أن صاحب النسخة سمع الكتاب من الحافظ ابن عساكر في عام ٥٥٨ هـ.، مع أن الواقع خلاف ذلك، وصورة السماع كما أثبتها كاتب النسخة: «أخبرنا الإمام، الشيخ العالم، ونحن نسمع في شهور سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، بمدينة دمشق. . .» إلى آخر السماع الذي ينتهي بقوله: «أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرمذي الحافظ رحمه الله».

قال أحمد شاكر: «فالذي يروي الكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ هـ ليس كاتب النسخة قطعاً؛ لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجده فيما ينقل عنه»[1].

---

(١) سنن الترمذي ١/ ١٥.

ويعرف قدم النسخة أيضاً بذكر اسم الناسخ، أو بما تحمله النسخة من إجازات وتمليكات، أو بما يوجد عليها من قراءات وتعليقات بعض العلماء، فإن مثل ذلك يفيد في تحديد مدى قدم المخطوط، فإن لم يوجد شيء من ذلك، فهناك قرائن أخرى قد تساعد، منها نوع الورق والمداد، ونوع الخط، فإن لكل عصر ملامح وخواص للخط تميزه عن غيره، فقد كان الخط الكوفي غالباً في القرون الثلاثة الأولى للهجرة[1]، ثم بدأ يتطور إلى خط النسخ، أو ما يشبه النسخ من أنواع الخطوط المدوّرة، أما الخط المغربي فهو مزيج بين الخط الأندلسي والنَّسخ، ولا زالت كتابة المصاحف المطبوعة على قراءة ورش، السائدة في المغرب، تحمل ملامح الخط المغربي، وكذلك كان للخط الأندلسي ملامح يختلف بها عن الخط المغربي، وخط المشرق، وذلك بما يظهر فيه من الاستدارات، وتداخل الكلمات، وإطالة أواخر الحروف.

ويختلف الخط الأندلسي والمغربي عن الخط المشرقي في نقط بعض الحروف، فالمشارقة ينقطون الفاء واحدة من أعلى، والمغاربة والأندلسيّون ينقطونها واحدة من أسفل، وينقطون القاف واحدة من أعلى، لا نقطتان كصنع المشارقة.

وترتيب المغاربة للحروف الهجائية يختلف عنه في المشرق، فهم يرتبونها على النحو التالي: (أ ب ت ث جـ حـ خـ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي)[2]، وقد رتب ابن عبدالبر في (التمهيد) شيوخ مالك على هذا النّسق، ولذلك تراه يذكر طلحة قبل صدقة، ونافع قبل صفوان، وكذلك القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جرى على هذا الترتيب.

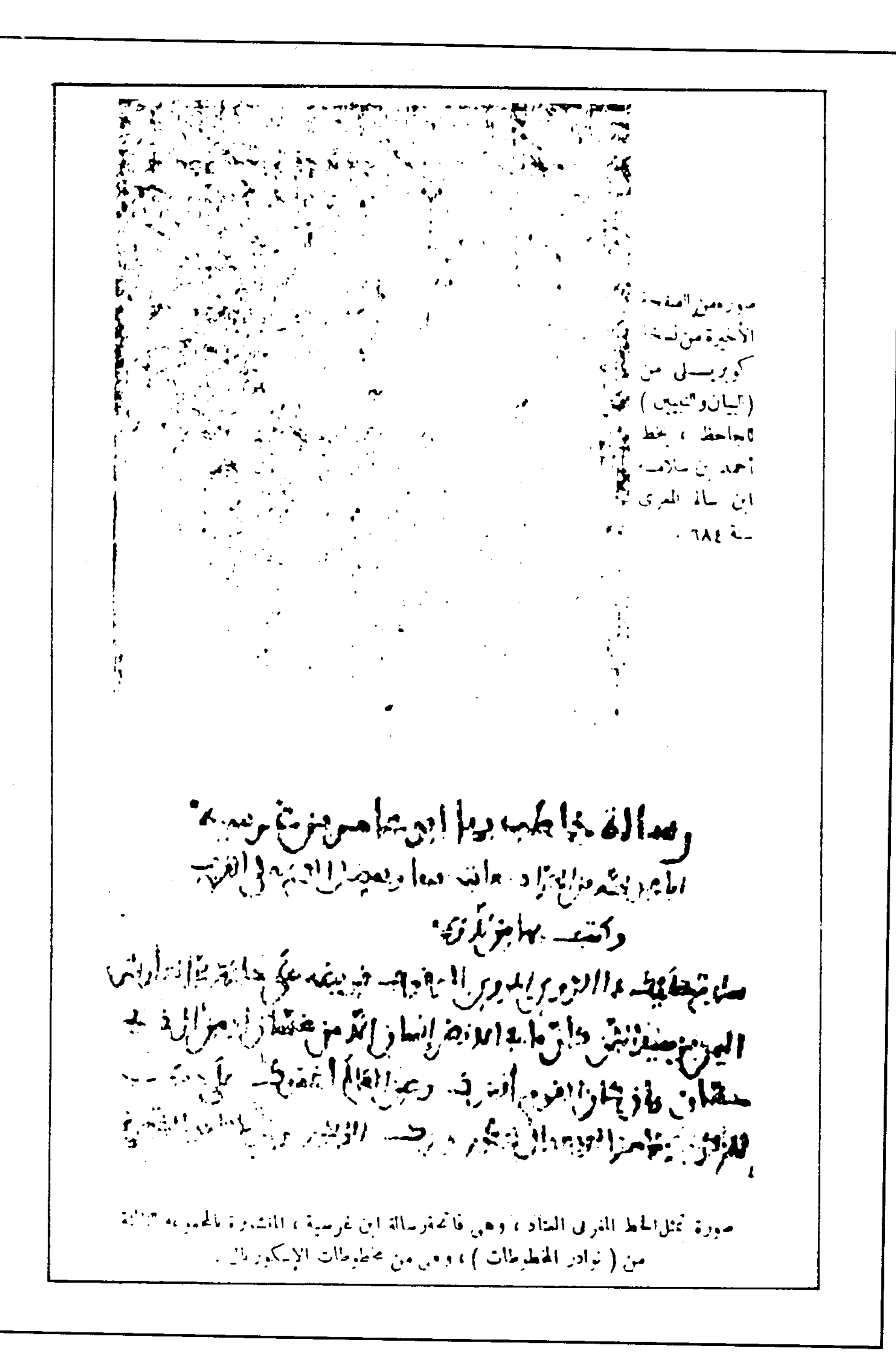


(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٥، والمخطوط العربي، ووفيات الأعيان ٥/ ١١٧.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٦.

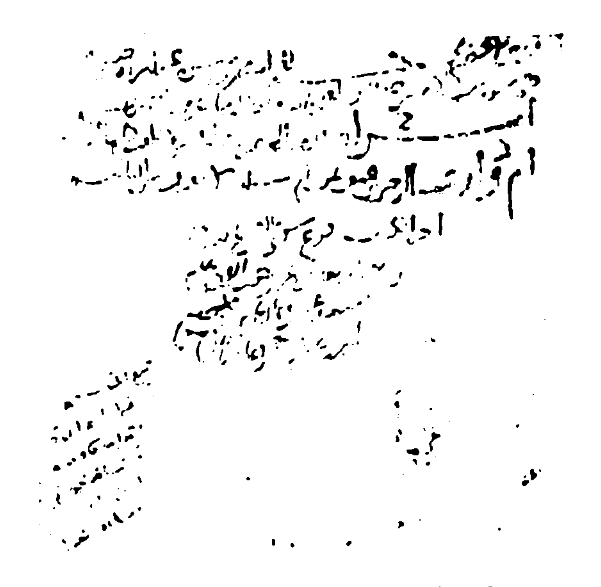
وهذه نماذج لبعض أنواع الخطوط مختلفة التواريخ:

صورة من النماذج التي أثبتها الشيخ أحمد شاكر في «الرسالة» للإمام الشافعي وقد انتهى إلى أنها بخط الربيع بن سليمان، وأنها مما كتب في أواخر القرن الثاني الهجري.



صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة كوبريلي من (البيان والتبيين) للجاحظ، بخط أحمد بن سلامة ابن سالم المقرى سنة ٦٨٤.

صورة تمثل الخط المغربي المتاد، وهي فاتحة رسالة ابن غرسية، المنشورة بالمجموعة الثالثة من (نوادر المخطوطات)، وهي من مخطوطات الإسكوريال.

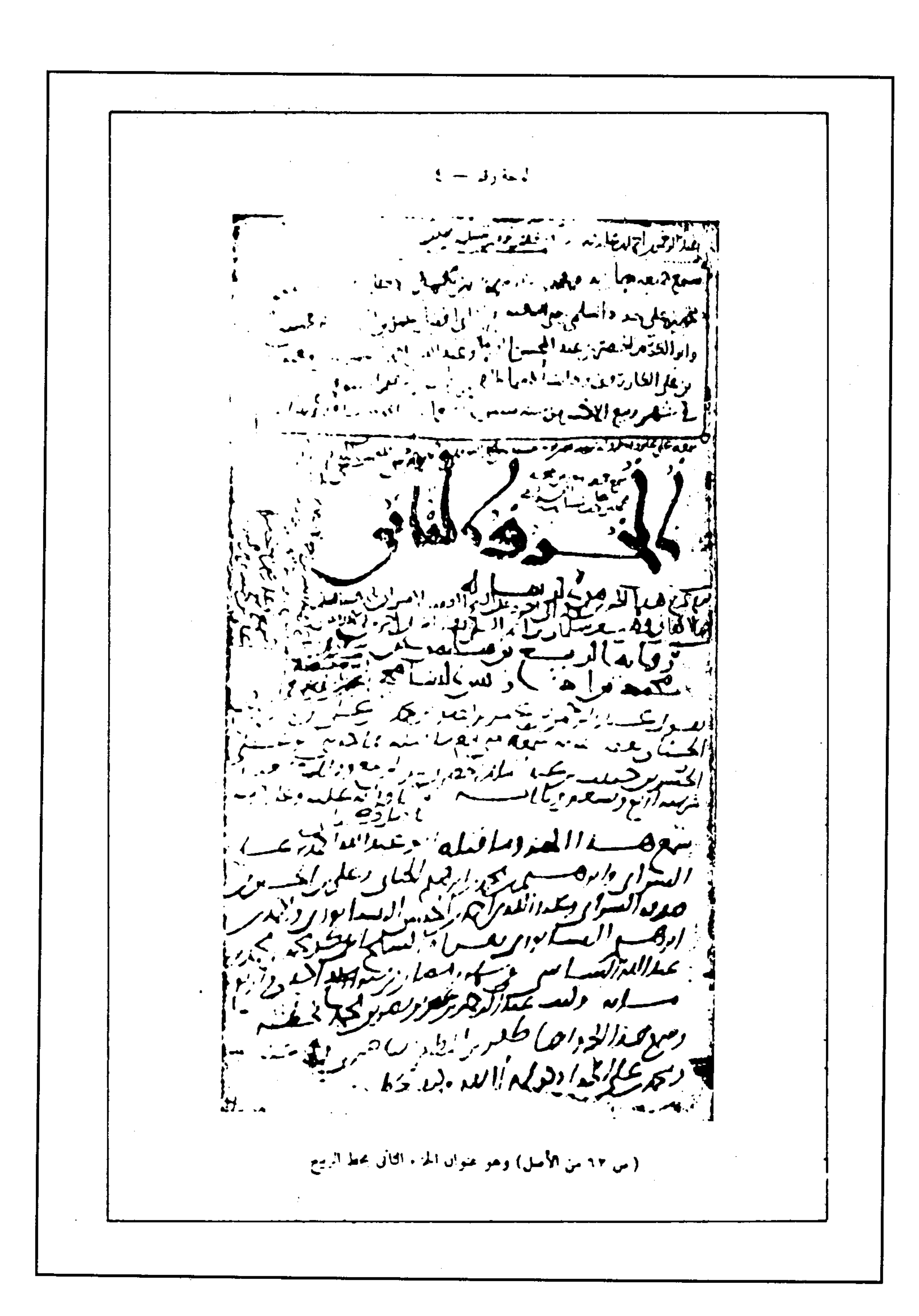


صورة من الصفحة الأخيرة لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، بخطه وكتب سنة ٨٢٧. ونجد في الزاوية اليسرى شهادة بخط السيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس هي نموذج لخطه

الباب الثامن عشر في ذكر الزروع

صورة تمثل الخط الأندلسي، وهي قطعة من كتاب «حلية الفرسان» لابن هذيل، كتبت في سنة ١١١٠.

لوحة رقم — ٤



الجزء الثاني

من كتاب الرسالة

رواية الربيع بن سليمان

محمد بن إدريس الشافعي

(ص ٦٢ من الأصل) وهو عنوان الجزء الثاني بخط الربيع

«الرسالة» للإمام الشافعي

[illegible]

تفسير يحيى بن سلّام البصري القيرواني توفي 815/200 ، جزء به من الآية 48 من سورة النحل ، وينتهي بشرح سورة فاطر.

كتب على الرقّ سنة 383 هـ. مقاسه 16/23 أوراقه 99

نماذج من المخطوطات إصدار المكتبة الوطنية التونسية

ورقة من مصحف مكتوب بخط كوفي على الرَّقّ ، في أواخر القرن الثالث الهجرى (ميلانو : أمبروزيانا ، 4:1 II ـ معهد المخطوطات ـ جامعة الدول العربية) .

وقراءتها :

« مَن خَلقَ السمواتِ
والأرضَ وسخرَ ا
لشمسَ والقمرَ ليقولنْ
اللهُ فأنى يؤفكون .
اللهُ يبسط الرزقَ لمَن يشاء
من عبادِه ويقدر لهَ
إنَّ اللهَ بكلِّ شيءٍ عليمٌ » .

(الآية ٦١ — ٦٢ من سورة العنكبوت)

وقد اتبع في الكتابة أبي الأسود الدؤلي . انظر تفصيل هـذا في ص ٥٠ .



السماعات والإجازات

السماع معناه: رواية الكتاب عن مؤلفه رأساً، أو بالسند المتصل إليه.

والإجازة: إثبات المؤلف نسبة الكتاب إليه، وإقراره للغير بأن يرويه عنه.

والإجازات بالسماع مظهر من مظاهر التوثيق العلمي للكتب الذي بلغ الغاية في التدقيق والإتقان، فهي بمثابة شهادة خاصة، يصدرها المؤلف لمن سمع منه الكتاب المعيّن، وقرأه عليه، وقد بلغت الأمانة العلمية في إصدار هذه الإجازات، أو الشهادات، مبلغاً لا مثيل له في التحري، والضبط والتحقيق، فيذكر في السماع اسم المؤلف الذي سمَّع الكتاب، وإذا كان الشيخ الذي سمَّع ليس هو مؤلف الكتاب، ذُكر معه السند الذي يتصل به ذلك الشيخ إلى المؤلف، حتى تتم حلقات سماع العلم ونقله، من صاحب النسخة إلى مؤلف الكتاب، ويُنَصُّ فيه على اسم القارئ، إن كان السماع عرضاً على الشيخ، ولم يكن الشيخ هو القارئ، وأحياناً ينصُّون على أسماء جميع الحاضرين، ويبيِّنون أسنانهم، وأعمارهم، وينصّون على مكان القراءة، بذكر اسم البلد، أو المدرسة، أو البيت، أو المسجد، أو الرباط، أو غير ذلك من الأماكن التي سُمِعَ فيها الكتاب، ويحدّدون كذلك في السماع تاريخ بدء قراءة الكتاب، وتاريخ الانتهاء منه، وصاحب النسخة التي كان يقرأ منها القارئ، إن كانت نسخة الشيخ، أو نسخة غيره، بل ينصُّون حتى على الأبواب التي تمّ سماعها، والأبواب

التي فات سماعها من غاب من السامعين، وكذلك يثبتون اسم كاتب السماع، ويُسمى كاتب الطبقة، الذي لا بدّ أن يكون عدلاً مأموناً، ثقة فيما يسجِّل من وقائع، ويختم السماع بإقرار المسمع بصحة ما ذكر معزَّزاً بعبارة (صح)، أو (ثبت)[1].

وقد ظهرت السماعات والإجازات في القرن الرابع الهجري بعد أن صُنّفت الكتب، ووثقت نسبتها إلى أصحابها، وتصدى العلماء لإقرائها في المدارس والمساجد، وطلب الناس سماعها من مؤلفيها، أو ممن سمعها منهم، عندما ضعف دور الرواية الشفهية بظهور التأليف، فحلّت المؤلفات التي تحمل الإجازات بالسماع محل الرواية الشفهية، فمن وقف على كتاب موثوق النسبة إلى مؤلفه، يحمل إجازته بخطه صار كأنما رواه كله عن مؤلفه مشافهة.

وتكتب الإجازات بالسماع في أوائل الكتب، أو في أواخرها، وكذلك في وسَط الكتاب إذا كان الكتاب مقسّماً إلى أجزاء، فيكتب السماع عند بداية كل جزء، ويتكرر بتكرر الأجزاء.

هذه السماعات، ينبغي الاعتناء بها، وإثباتها، ولا يهملها المحقق، لأنها ذات قيمة توثيقية وتاريخية كبيرة، فهي شهادة بصحة الكتاب منقولة بالسَّند المتصل، ثم هي مصدر من مصادر ذكر طبقات العلماء، ومعرفة الأقران والمتعاصرين، بما يذكر فيها من أسماء الطلبة والشيوخ، وكذلك هي وسيلة من وسائل معرفة مراكز النشاط العلمي، وأسماء الزوايا ودُور العلم، وحركة تنقلات العلماء في البلاد الإسلامية.

مثال ذلك: ما جاء في مواضع متعددة من كتاب (ناسخ الحديث ومنسوخه) لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) رقم ٥/١٢٠ بالمكتبة السليمانية، هذه النسخة تحمل في مواضع متعددة منها السماع الآتي: «قرأت

---

(١) انظر: إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد - مجلة معهد المخطوطات مجلد ١٩٥٥م ص ٢٣٢.

جميع ناسخ الحديث ومنسوخه هذا، تأليف أبي حفص ابن شاهين على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين بن الطباخ رضي الله عنه، من أصل سماعه بالحرم الشريف، بروايته عن الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن عبدالله بن بكار الوقايابي، سماعاً منه في جمادي الآخرة من سنة إحدى وعشرين وخمس مائة، بمسجده في الجانب الشرقي، من بغداد، عند مشرعة الصباغين، بروايته عن أبي منصور الحنّاط، عن أبي بكر الأخضر، عن ابن شاهين، وصح إسماع جميعه في شهور سنة خمس وسبعين، وخمس مائة، وفيها مات رحمه الله، وكتب عبدالله بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري المصري حامداً ومسلماً».





تحقيق عنوان الكتاب

مما ينبغي للمحقق أن يعتني به: التحقق من اسم الكتاب، ولا يكتفي بما يجده مدوّناً على ورقة الغلاف، خصوصاً إذا لاحظ اختلافاً في الخط، أو في المداد، بين كتابة الأصل والعُنوان، فبعض المخطوطات وضعت عليها عناوين غير صحيحة، لا تتفق مع مادة المخطوط العلمية ومحتواه، وقد يحصل ذلك بسبب خطإ من ناسخ أو غيره، وَجَدَ الكتاب غُفْلا من العنوان، لضياع الورقة الأولى منه مثلاً، فعَنْوَنَهُ على حسب ما بان له، فأخطأ في حُسبانه، وقد يتعمّد بعض الناس تغيير العُنوان لغرض ما، كرواج الكتاب ونفَاقه، بإعطائه عُنواناً يغري باقتنائه.

وسبيل التحقق من ذلك أمران:

الأول: دراسة النصِّ، والتأمل فيما إذا كان العنوان موافقاً للمحتوى، يترجم فعلاً عما جاء في الكتاب من موضوعات.

الثاني: الرجوع إلى فهارس الكتب، للعثور على العنوان الذي يراد البحث عنه، واسم مؤلفه، وبذلك يعلم ما إذا كان الكتاب وقع بهذا الاسم المدّون على غلافه لمؤلفه، أو ليس كذلك.

ومن الفهارس التي تُعين على هذا الأمر «الفهرست» للنديم محمد بن إسحاق (ت ٤٣٨هـ)، و(الفهرس) لابن خير الإشبيلي (محمد بن خير، ت ٥٧٥ هـ) فهرس فيه الكتب التي قرأها عن شيوخه، أو أجازوها له،

و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، و«كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» لحاجي خليفة كاتب جلبي (ت ١٠٦٧ هـ)، وذيله «إيضاح المكنون» لإسماعيل باشا البغدادي (إسماعيل بن محمد، ت ١٣٣٩ هـ) وله أيضاً «هدية العارفين في أسماء المؤلفين»، و«معجم المطبوعات العربية والمعرّبة» ليوسف إلياس سركيس (ت ١٣٥١ هـ)، وله كتاب آخر «جامع التصانيف الحديثة»، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة.

مثال ما دُوِّن من العناوين خطأ على ظهور المخطوطات، وجاء على الصواب في فهارس الكتب: كتاب ابن جني: «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السّكّري» جاء عنوانه في نسخته الوحيدة «شرح أشعار هذيل» مكتوباً بخط حديث، ولكن محققه اهتدى إلى اسمه الصحيح، لأن كثيرا من الكتب أشارت إليه، ومن أهمها، ما جاء في «معجم الأدباء» على لسان ابن جني نفسه، قال: «وكتابي التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري رحمه الله، وحجمه خمسمائة ورقة، بل يزيد على ذلك»[(١)].

كذلك لا يغفل المحقق أن يبحث عن اسم الكتاب في كتب المؤلف الأخرى، فقد يذكر فيها اسمه عرضاً، أو ترد فيها إحالة إليه، وذلك كما يصنع القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» وفي غيره من كتبه، فإنه يكثر فيها من الإحالات على كتبه الأخرى.

وأحياناً يرد عنوان الكتاب في فهارس الكتب بألفاظ مختلفة، لا يُدَرى فيها وجه الصواب، فيجيء عن المؤلف في كتاب من كتبه الأخرى ما يبين الصواب، فمثلاً: كثير من كتب التراجم تذكر أن القرطبي المفسّر (ت ٦٧١ هـ) له كتاب «قمع الحرص بالزهد والقناعة، وردّ السؤال بالكتب والشفاعة»

---

(١) انظر نظرة في تحقيق الكتب - د. أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات العربية، يناير ١٩٨٢ - ص ٢٠، ومعجم الأدباء ٥/٢٩.

ولكن القرطبي في التفسير، يعرض لذكر هذا الكتاب بقوله: «وقد أتينا على هذا في كتاب (قمع الحرص بالزهد والقناعة، ورد، ذلّ السؤال بالكسب والصناعة)»[1].

ولا يغفل المحقق أيضاً ما ألّف في موضوع كتابه متأخراً عنه، فقد يعثر على اقتباس منه يفيده في معرفة اسم كتابه.



(١) تفسير القرطبي ١٦/١٣ هكذا ورد فيه: «والصناعة» ولعلها تصحفت عن «والشفاعة» كما في كتب التراجم فهي أنسب مع السياق.



تحقيق اسم المؤلف

المطالع لفهارس المخطوطات، يصادفه من حين لآخر، اسم كتاب لمجهول، وقد يكون الكتاب جديراً بالتحقيق، فعلى المحقق، أن يبذل وسعه في التعرف على اسم مؤلفه، ويسلك في ذلك، السبيل الذي سلكه في تحقيق عنوان الكتاب، من قراءته أولاً لنصّ الكتاب، فقد يعثر فيه على اسم المؤلف، أو ما يشير إلى عصره، أو شيوخه، أو إلى شيء آخر ينطلق منه إلى مزيد من الدراسة والبحث، ثم يرجع كذلك الى كتب الفهارس، كما صنع في تحقيق اسم الكتاب.

وينبغي أن يُنَبَّه إلى أن هناك كتباً تتفق عناوينها، والمؤلف مختلف، وكذلك موضوعاتها أحياناً تتشابه، فتجد مثلاً: «الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم (ت ٩٧٥ هـ)، الأول له أشباه في القرآن، والثاني له أشباه في الفقه، وأخرى في النحو، والثالث له أشباه في الفقه، فلا يتسرع الباحث عند العثور على اسم المؤلف المجهول، وقد نسب إليه الكتاب الذي يبحث هو عن مؤلفه، فقد يكون ما وجده مجرد اتفاق، وقع في عنوان الكتاب، هو لمؤلف آخر، فلا بدّ من دراسة مادة الكتاب، لتعرف مدى صحة نسبته إليه، من حيث التاريخ والأسلوب، والأعلام الواردة في النصّ، والحوادث وما إلى ذلك[١].

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٤١.

وفي بعض الأحيان يكون اسم المؤلف مدوناً على المخطوط، ولكن دخله التصحيف والتحريف، فسفيان قد يصحّف إلى شعبان، وعباس قد يصحّف إلى عيّاش، وضُبيع يكتب صُبيغ، وحيّان حبّان، وكذلك الألقاب، مثل: الصرّاف والصوّاف، والحنّاط والخيّاط، والمِصري والعسكري.. إلخ، فلا بد من الصبر والتأنّي في البحث، بعرض ما يجده الباحث في كتاب على كتاب آخر، حتى يحصل له الجزم بصحة ما وصل إليه في آخر المطاف.





تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

إذا لم يكن الكتاب مشهوراً بين الناس لمؤلفه فينبغي ألاّ يكتفى بما يوجد على ظهر النسخة من أنّ مؤلفه فلان، فقد تكون هذه النسبة غير صحيحة، فلا بدّ من التأكد من ذلك بالنظر في فهارس الكتب، والمؤلفين، وكذلك الوسائل الأخرى، التي سبقت الإشارة إليها في تحقيق اسم الكتاب، واسم مؤلفه، ومن أهمها دراسة مادة الكتاب، فقد تأتي في الكتاب نصوص تكذّب النسبة المزعومة، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها.

وقد زوّر الناس قديماً نسبة مخطوطات إلى غير مؤلفيها، ربما لإكسابها شهرة بهذه النسبة لم تكن لها، من ذلك كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ، منه صورة في دار الكتب المصرية رقم **٢٣٤٥** أدب[١].

ومن أبواب هذا الكتاب، التي دلّت على عدم صحة نسبة الكتاب للجاحظ، باب «نكت من مكائد كافور الإخشيدي» فأين كافور من الجاحظ، مات الجاحظ عام **٢٥٥** هـ، وولد كافور عام **٢٩٢** هـ.

وقد تحصل هذه النسبة الخاطئة غفلة من ناسخ نسخ من أصل غُفل من اسم المؤلف، فوضع له من عنده اسماً بالاجتهاد أخطأ فيه، من ذلك

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٣.

على ما يبدو، مخطوطة «الغريب المصنَّف» في دار الكتب المصرية رقم ١٢١ لغة، يوجد في صفحة العنوان منها: «الغريب المصنَّف» لأبي عَمرو الشيباني، والكتاب هو لأبي عبيد القاسم بن سلّام، ولكن لما كان الكتاب يبدأ بعبارة: «قال أبو عبيد: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول» ربما ظنّ الناسخ أن الكتاب لأبي عمرو الشيباني فنسبه إليه[١].

وقد يكون سبب هذه النسبة الخاطئة ما يقع للنساخ من لبس وتشابه في الأسماء، وألقاب الناس، من ذلك ما ذكره السُّيوطي منسوباً إلى أبي الطّيب اللغوي في كتاب (مراتب النحويين) قال: «ولقد رأيت نسخة من كتاب «الغريب المصنَّف» وعلى ترجمته: تأليف عُبيد بن سلّام الجُمَحي، وليس أبو عبيد بجمحي، ولا عربي، وإنما الجُمَحي محمد مؤلف كتاب: «طبقات الشعراء»[٢]، فاشتبه على واضع الاسم محمد بن سلّام بأبي عُبيد بن سلّام».



(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٧٥.

(٢) المزهر ٢/٣٩٦.



المقابلة بين النسخ

إن الصورة المأخوذة عن المخطوط تكفي عن المخطوط ذاته، عند المقارنة بين النسخ، ولكن يبقى للاطلاع على الأصل أهمية أخرى في معرفة نوع الورق وحالته، ونوع المداد، وغير ذلك من الأمور التي قد يُحتاج إليها، لمعرفة مدى قدم النسخة. وقبل البدء في المقارنة، لا بدّ من نظرة فاحصة إلى النسخ مجتمعة، تتحدّد بها قيمة كل نسخة، وأوصافها، ودرجة أهميتها، وبذلك يعرف أيها أكثر صواباً، وأقرب إلى صحّة النصِّ، فيُجعل أصلاً.

فإذا توفر في نسخة ما، ما يجعلها كذلك، كأن كانت بخط المؤلف، أو كانت الأقدم، أو أكثر ضبطاً، فإنها تُعطي اسماً، ويُرمز لها بحرف من حروفه، ويقيَّد ذلك على ظهر النسخة، حتى لا تلتبس رموز النسخ إذا تعددت، أو يُنسى تمييز هذه الرموز إذا طال العهد، فإذا كانت النسخة مثلاً من مكتبة الأوقاف بطرابلس كتب عليها: النسخة الأم، مكتبة الأوقاف، طرابلس، والرمز لها (ق) مثلاً، ثم تجعل أصلاً تقارن عليه جميع النسخ الأخرى، وهذا يقتضي أن تنسخ هذه النسخة الأم في كراسات نسخاً محكماً مراجَعاً، ومعارَضاً، بحيث يكون طبق الأصل، دون أي تغيير، أو تبديل، مع ملاحظة أن يُترك لكل صفحة مكتوبة صفحة تقابلها، خالية من الكتابة، تُترك لأعمال التحقيق، كما تترك في أسفل كل صفحة مكتوبة حاشية فارغة، لتدوّن فيها الفروق بين النسخ.

ثم تعارض جميع النسخ الأخرى على هذا الأصل، واحدة واحدة، وما وجد من فرق بزيادة أو نقص، أو تغيير أثبت في الحاشية.

وهناك من يرى أنه لا داعي لنسخ المخطوطة الأصل في دفاتر وكراسات، بل تقابل النسخ بالنسخة المصوّرة عن الأم، وتكتب الفروق على هوامش المصوّرة نفسها، لأن النسخ في الكراسات عرضة هو الآخر للخطإ وبذلك يضيف الناسخ أخطاءه إلى أصل الكتاب[1].



(١) انظر أصول نقد النصوص ص ٩٧.



الفروق الجديرة بالإثبات

اتبع الناس في الماضي طريقة المستشرقين، فكانوا يثقلون حواشي الفروق بين النسخ بتدوين كل فرق جاء في رسم الكلمة، مهما كان قليل الأهمية، يعلم الناطق بالعربية يقيناً أنه لا يمثل قراءة أخرى للنصّ، وإنما هو بسبب سهو الناسخ، أو جهله، كأن يكتب في نسخة (رمى)، وفي أخرى (رما) بألف، أو في نسخة (هذا)، وفي أخرى (هدا) بالدال المهملة، أو تكون العبارة في الأصل: «وإبدال الناقص الرديء بالكامل الجيِّد»، فتوجد في نسخة أخرى: «وإبدال الناقض الرذيء بالكمال الجيِّد»، فنقط الصاد من ناقص، والدال من رديء، وإبدال الكامل بالكمال، يعلم جزماً أنه من خطإ الكاتب، أو تكون الكلمة في نسخة (ذاك) وفي أخرى (ذلك)، أو في واحدة: (والعجب)، وفي أخرى: (فالعجب).

إثبات مثل هذه الفروق هو تكثير للحواشي وتسويد لها، لا طائل من ورائه، ولذلك لم يَعُد المحققون يثبتون من الفروق بين النسخ إلا ما لهُ قيمة في قراءة النصَّ، بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف في المعنى، يحتمل أن يكون مراداً في السّياق، هذا هو الفرق الذي يحفلون به، وينبهون عليه، أمّا الفرق الذي يعلم بداهةً أنه غلط أو لفظ مرادف من عمل الناسخ لجهله، أو سهوه فلا يثبتونه.

ولكن على المحقق إذا وجد ذلك فاشياً في بعض النسخ، أن يشير في المقدمة إلى أن تلك النسخة يكثر فيها التشويه والتحريف، ويكتفي بذلك، فلا يتتبع تحريفاتها، فيثقل بها حواشي الكتاب.



ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة

إن كانت النسخة التي كتبها المؤلف بنفسه موجودة، فعلى المحقق أن يجعلها أُمّاً، ويثبتها في متن الكتاب، وعندما يجد شيئاً يخالفها في نسخة أخرى، يثبته في الحاشية، حتى إن كان ما في النسخة الأخرى أكثر ملاءمة لسياق الكلام، لأنه ينشر نسخة بعينها.

أما إذا كانت النسخ ليست من بينها نسخة المؤلف، وكانت تتفاوت من حيث الأهمية، كأن كان من بينها ما تحمل إجازات بالسماع، أو نسخة قديمة، فللمحقق أن يختار إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى:

أن يختار أهم النسخ وأصحها، لقدمها، أو لما تحمله من إجازات أو تملكات أو تصحيحات العلماء، أو لغير ذلك من الاعتبارات، فيجعله أُمّاً، يثبته في متن الكتاب كما سبق.

وهذا ما صنعه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق (الرسالة) للإمام الشافعي، ساق متن الكتاب كما جاء في نسخة الربيع بن سليمان تلميذ الإمام الشافعي التي جعلها أصلاً، وما خالفها حتى إن كان ذا وجه صحيح، ذكره في الحاشية.

وهذه هى طريقة المحدّثين، كانوا لا يخلطون رواية برواية أخرى، فإذا

ابتدأ أحدهم الرواية للكتاب من طريق أمضاه إلى آخره من تلك الطريق، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في القسم الأول[1].

الطريقة الثانية:

أن يُجعل ما اتفقت عليه النسخ في متن الكتاب، وما وُجد مخالفاً في نسخة ما، وكان أنسب للسيّاق يُثبت في المتن بين حاصرتين، هكذا: (   ) ويُنبّه على ذلك في الحاشية، بأن يقال: ما أثبت هو ما جاء في (س) مثلاً.

وعلى هذا منهج التحقيق في كتاب (الأغاني) في طبعة دار الكتب المصرية، الذي وضعه فريق من المتخصصين على رأسهم أحمد زكي[2].

وقد صدر الجزء الأول منها عام ١٩١٧م.

فقد جاء في منهج التحقيق قولهم: «إذا اختلفت الأغاني الموصوفة آنفاً، ننظر إلى ما هو الصحيح، أو الأنسب بالمقام، فنضعه في الصلب، وننبّه على باقي النسخ في أسفل الصفحة»[3].



(١) هذه الطريقة درج عليها أيضاً المستشرقون، بقول: برجستراسر: (يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب، ولا يمزجها بغيرها) أصول نقد النصوص ص ٢٧.

(٢) هم: أحمد تيمور، وجعفر ولَيّ، ومحمد الخضر حسين، وأحمد أمين، ومحمد البيلاوي، وحافظ إبراهيم (الشاعر) وأحمد نسيم، وأحمد عبدالرحيم. انظر الأغاني ١/ ٥٩.

(٣) الأغاني ١/ ٥٥.



النصّ المختار

أمّا إذا كانت النسخ متقاربة من حيث الأهمية، وليس من بينها نسخة فائقة، فالذي درج عليه كثير من المحققين أن تعتبر كلها أصولاً، يصحح بعضها بعضاً، ويكمل بعضها بعضاً، وهو ما يسمى «بالنص المختار»، فيكتب في متن الكتاب ما أجمعت عليه النسخ عند الاتفاق، وإذا اختلفت تُخُيّر منها للمتن ما كان أنسب للسياق، وأصح في الاستعمال، وما يُظنّ أنه يفصح عن رأي المؤلف، ويؤدي عبارته دون التقيّد بنسخة معيّنة، ويثبت ما خالف ذلك مما له أهمية في الحاشية، وما تُخُيِّر من النسخ المختلفة للمتن لا يجعل بين حاصرتين: (   )، وإنما يوضع عنده رقم في الحاشية، يبيّن مصدره، وعلى هذه الطريقة جرت اللجنة التي شكلت سنة ١٩٤٩م. لوضع منهج لتحقيق كتاب (الشفا) لابن سينا، بإشراف طه حسين[(١)].

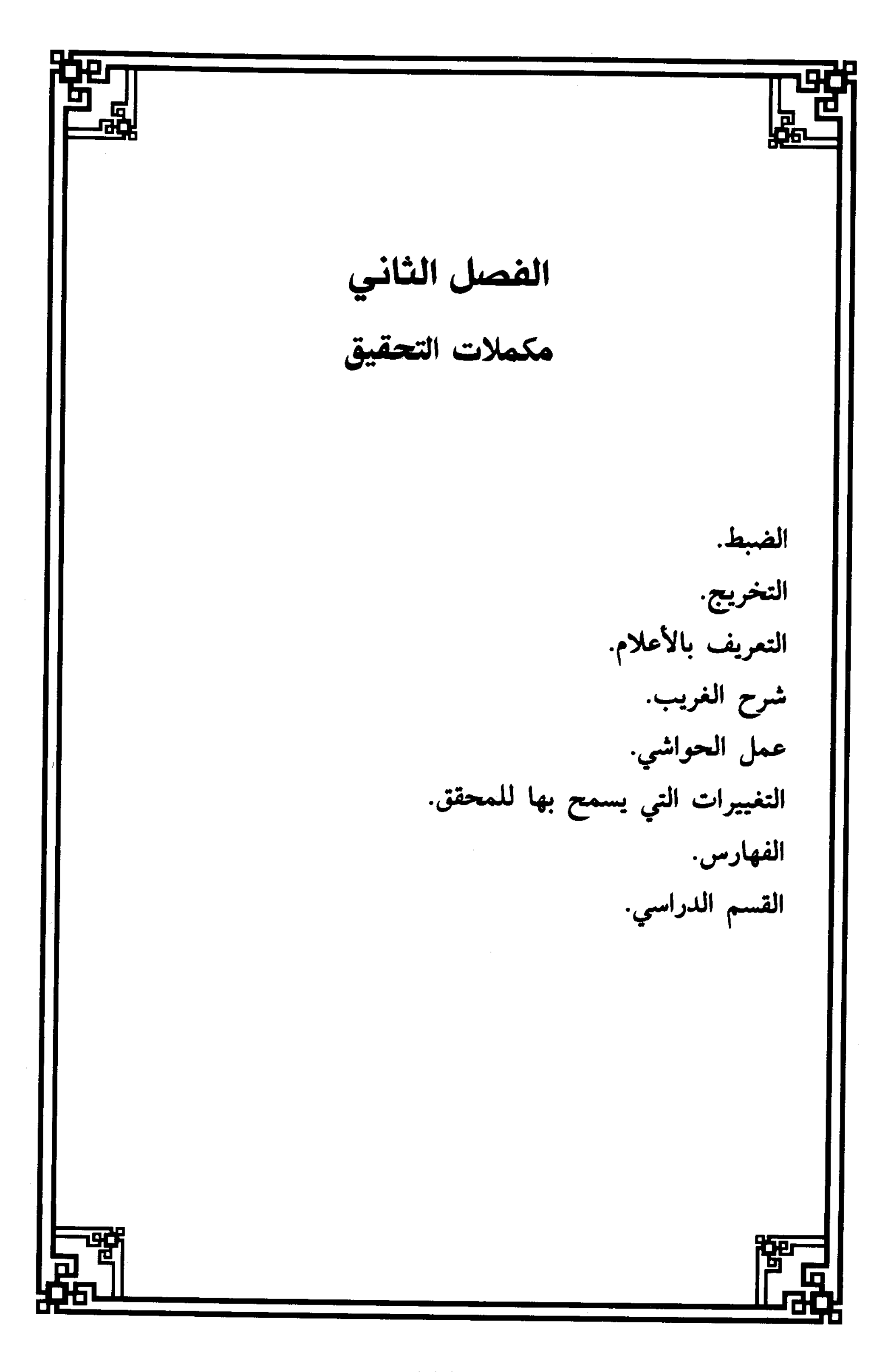
قالت اللجنة: «ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النّص المختار، لما تقوم عليه من تصرّف وحريّة، وتسمح به من تفصيل وموازنة، وهي لهذا لا شك أدقّ وأعقد، ولكنها أصح وأنفع،... فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجّحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة، أما ما أجمع عليه النسّاخ السابقون، فقد احترمنا إجماعهم.. وعنينا أن نثبت في الحاشية الروايات المختلفة منسوبة إلى مصادرها».

---

(١) وهم: إبراهيم مدكور، وجورج شحاتة قنواتي، ومحمد عبدالهادي أبو ريدة، ومحمود الحضيري، وأحمد فؤاد الأهواني، انظر الشفاء - المنطق - المدخل ص ٣٨.

وطريقة «النص المختار» هذه تعظم معها مسؤولية المحقِّق، لأنه يكون حَكَمًا على النسخ عند اختلافها، يقرّر أي النصوص أقرب إلى ما وضعه المؤلف، وهو ما يتطلب مهارة وحِسّاً علمياً مدرّباً، وتمرّساً في فنّ الكتاب، وعباراته، وأسلوبه.





الفصل الثاني

مكملات التحقيق

الضبط.

التخريج.

التعريف بالأعلام.

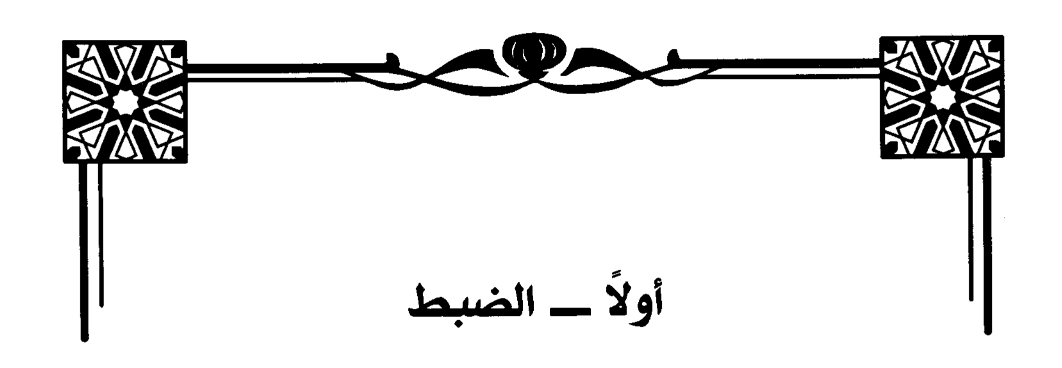
شرح الغريب.

عمل الحواشي.

التغييرات التي يسمح بها للمحقق.

الفهارس.

القسم الدراسي.



أولاً ــ الضبط

على المحقق أن يعتني بضبط الكلمات، والكلمات التي يحتاج إلى ضبطها بالشكل هي:

١ ـ الكلمات الغريبة، وهي التي تحتاج إلى شرح، ولا يدرك المتخصص معناها إلا باستعمال المعاجم، مثال ذلك: الوهَل بمعنى: الفزَع، والضِّبْن: ما بين الكَشْح والإبط، والرِّفاء: الالتحام والاتفاق، والمُغِيبة: للمرأة التي يكون زوجها غائباً، وهكذا ما كان على هذا المنوال من الغريب.

٢ ـ الكلمات التي يشيع استعمال الناس إيّاها خطأ، مثل: الخَصْر لوسط الإنسان، والقَلنسُوة للباس الرأس، والقَسُّ لمن يرأس النصارى في دينهم، والعِيُّ للعجز عن الإفهام، والقِمْع للإناء الذي تُصبّ به السوائل، وخُصْلة الشعر، ومُسكة العقل.. الخ.

٣ ـ أسماء النباتات والعقاقير، مثل: زعفران، وخَطْمي، وقَرَنْفُل، وكَرَويا.

٤ ـ الكلمات التي تتفق صورتها، وتختلف معانيها باختلاف شكل حركاتها، مثال ذلك ما جاء في الحديث من ندب المرأة إلى أن تأخذ فِرْصة مُمسَّكة تطيِّب بها محل الدم بعد الغسل من الحيض[1].

فينبغي ضبط الفاء من (فِرْصة) بالكسر، لأنها بمعنى القطنة، أو قطعة

---

(١) انظر صحيح مسلم مع شرح النووي ٣/ ١٣.

القماش، فإن الفُرصة بالضَّم تعني: اغتنام الأمر والفوز به، وبالفتح: داء يصيب فَقَار الظهر، فيكون منه الحَدَب.

٥ ـ ضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي، لأن أكثره سماعي، مثل: فَشِل في الأمر، وصعِد السُّلّم، وقَبَض المال، وشعَر بمعنى أحسَّ وعلم، وخصِب المكان، ومثل: يفشل في الأمر، ويدِبّ على الأرض، وينضَج الثَّمر، ويخصَب المكان.

كذلك ضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول مثل: هُرِعَ، وعُني، وأُهرِيق، وحُمَّ، وجُنَّ.

٦ ـ أعلام الأشخاص وألقابهم، وأسماء الأماكن والقبائل والبلدان، فإن الأعلام أولى الألفاظ بالضبط، لأنه ليس قبلها، ولا بعدها ما يدل عليها، ولا يدخلها القياس. ويكون ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، ومعاجم البلدان، وخصوصاً ما يعتني منها بالضبط، والتفريق بين المشتبه مثل: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ)، و«معجم البلدان»، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، و«المشتبه» للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) و«تبصير المنتبه» لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ت ٨١٨ هـ)، وشرحه «تاج العروس» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، وكذلك «الأعلام» للزِّركلي، فإنه يضبط الأعلام وألقابهم بالشكل، وضبطه يعتمد عليه.

٧ ـ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، وأبيات الشعر والرجز، وفي جميع ما تقدم ينبغي الاعتناء بإعجام الحروف بنقطها، ووضع الشّدّة على الحروف المشدّدة.

ولا يضبط المحقق شيئاً أو يشكله بالاجتهاد، اعتماداً على الذاكرة، بل يجب الرجوع دائماً في ضبط الكلمات إلى المصادر والمراجع، والتثبت منها على صحة ما يكتب، لأن الكلمة إذا وجدت مضبوطة، فإن ذلك يعني في عرف البحث أنه اعتُنِي بها، ورُوجعت، فيأخذها القارئ مسلِّماً، فإذا لم

يكن الضبط متثبتاً منه، وكان منه ما فيه خطأ، حصل التغرير به، وتزعزعت في نفسه الثقة بعد ذلك بما يجده مضبوطاً، حتى إن كان صواباً.

وإذا ضبط المؤلف في أصل المخطوط الكلمة ضبطاً خاطئاً لغرض يعنيه، كأن يمثل به لقضية ساقها، ولا يتم له غرضه من السّياق إلا بذلك الضبط الخاطئ، فينبغي للمحقق أن يترك ضبط المؤلف كذلك، ولا يُصوبه، لأن تصويبه في هذه الحالة هو الخطأ. مثال ذلك: ما جاء في كتب التراجم: أن القاسم بن سلّام أحضره أبوه إلى المكتب، وهو صبي، وقال للمعلّم: (علِّمي القاسم، فإنها كيِّسة) ذكروا ذلك، ليستدلوا به على أن أباه كان عبداً رومياً لا يحسن العربية، فمثل هذا لا يضبط على الصواب، وإلا ضاع الاستشهاد[1].

وكذلك لا يغير ضبط المؤلف إذا كان لضبطه وجه صحيح في اللغة، ولو كان غيره أصح منه.



(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ١٦٠.



ثانياً ــ التخريج

من أهم الأعمال التي تُبذل في خدمة النصّ وتوثيقه، تخريج النصوص التي يستشهد بها المؤلف، وتوثيقها.

والنصوص التي يُحتاج إلى تخريجها هي:

١ ـ الآيات القرآنية:

تخرّج الآيات القرآنية من المعاجم المعدّة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبدالباقي، وقد أغنت أقراص الحاسوب في الوقت الحاضر عن الرجوع إلى هذه المعاجم، لما توفره من وقت، وأمن السلامة من الخطأ حيث يتأتى بواسطتها نقل نص المصحف الشريف كما هو ويكتب في الحاشية عند التخريج اسم السورة، ورقم الآية، ولا بأس أن يكتب رقم السورة أيضاً، مثل أن يقال: سورة المائدة (٥) آية ١٥.

وإذا كان في أصل المخطوط خطأ في الآية، لا تحتمله قراءة من القراءات غُيّر إلى الصواب، وأشير إليه في الحاشية.

وينبغي أن لا يعتمد الباحث في تخريج الآيات على حفظه، فقد تشتبه عليه الآيات، وتلتبس، فلا يفطن لسقَط، أو تغيير أوقعه سهو المؤلف، أو نسخ الناسخ، وقد تسمع الأذن الآية فتحسبها صواباً، وهي خطأ.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في مخطوط كتاب (الحيوان):

«... (فلما أتوا على وادي النّمل) والآية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾

وجاء فيها «إني مبتليكم بنهر» والآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ «وأنهار من ماء غير آسن»، وصحتها: ﴿أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾...» من غير واو[1].

٢ ـ الأحاديث النبوية:

ينبغي الاعتناء بتخريج الأحاديث تخريجاً علمياً صحيحاً، أياً كان موضوع الكتاب الواردة فيه، سواء كان في علوم الشريعة، أو اللغة والأدب، أو التاريخ والعلوم الأخرى، فإننا نجد أحياناً بعض محققي كتب الأدب واللغة، أو التاريخ، يولون اهتماماً زائداً بتخريج الشِّعر، وذكر رواياته، واختلاف نسبته، وتزييف الزّائف منها، وما إلى ذلك، مما يقتضيه توثيق النص، وتحقيقه على حين أنهم لا يهتمون الاهتمام ذاته، بتخريج الأحاديث، أو لا يذكرون لها تخريجاً على الإطلاق.

أقول لهؤلاء: إن الأحاديث أولى بالتخريج من غيرها؛ لأنها استوت مع غيرها في كونها نصوصاً يحتّم اتباع المنهج العلمي في التحقيق تخريجها، وزادت على غيرها من النصوص الأدبية الأخرى، في كونها ديناً يُتعبد به، وهديا نبوياً يقتدى به، فالمُسلمُ أحوج إلى معرفة صحة ثبوتها من عدمه مما عداها، وكونها وردت في كتب الأدب أو غيرها، ولم ترد في كتب الحديث أو الفقه، لا يبرّر مطلقاً تركها من غير تخريج علمي، بل هي فيها أحرى بالتخريج، وذكر حالها من الصحة والضعف، لكثرة ما يجيء في كتب الأدب من الاستشهاد بالضعيف والموضوع.

وتخريج الأحاديث يكون بالرجوع إلى كتب السّنة، فإذا كان الحديث المستشهد به مخرّجاً في الصحيحين، أو موطأ مالك مُسنداً، يكفي عند تخريجه أن يقال: خرّجه البخاري، أو مسلم، أو الموطأ، مع ذكر الجزء والصفحة، وإن لم يكن مخرّجاً في الصحاح وهو في كتب السنن الأربعة (النّسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه)، أو في بعضها خرّج منها.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٥.

وينبغي للمحقق أن يتخذ لنفسه منهجاً يلتزم به، فلا يخرّج حديثاً ما، من هذه الكتب الأربعة، ويكتفي في تخريج حديث آخر ببعضها، إن كان مخرجاً في جميعها.

وإذا لم يوجد الحديث في واحد من الكتب الستّة المتقدمة، بحث المحقق عنه في غيرها من كتب المسانيد، مثل «مسند» أحمد، و«مسند» ابن أبي شيبة، و«مسند الدرامي».

وفي المصنّفات، مثل: «مصنف» عبدالرزاق، ويصنف ابن أبي شيبة في السنن، مثل: «السنن الكبرى» للبيهقي، وفي المعاجم، مثل: معاجم الطبراني، الصغير، والأوسط، والكبير، وفي المجاميع الأخرى، مثل: «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي، و«الجامع الصغير» للسيوطي، و«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلاء الدين الهندي، رتب فيه أحاديث الجامع الكبير للسيوطي.

ونظراً لأن هذه الكتب غير «البخاري» و«مسلم» و«الموطأ» يوجد فيها من الأحاديث الصحيح، وغيره، فينبغي بعد تخريج الحديث منها أن تذكر درجته من الصّحة والضعف، أخذاً من المصادر التي تعتني بهذا الشأن، مثل: «العلل» للدارقُطني، و«العلل» لابن أبي حاتم الرازي، و«العلل» للإمام أحمد و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«نصب الراية» للزيلعي و«نيل الأوطار» للشوكاني، وكذلك يستعان على التعرف على حال الحديث بدراسة رجال سنده، والاطلاع على حالهم من حيث التوثيق والضعف، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، مثل: «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

كما ينبغي الرجوع إلى الكتب المؤلفة في الموضوعات والأحاديث الضعيفة، مثل: «الموضوعات» لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ.)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ.) و«اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت ٩١١هـ.)، و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ.)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ.).

وكذلك كتب غريب الحديث، وكثير منها رتبت فيه الأحاديث على حروف المعجم، ومن أهم كتب الغريب: «غريب الحديث» لأبي عُبيد بن سلّام (ت ٢٢٤هـ.)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ.)، و«غريب الحديث» لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ.)، و«غريب الحديث» لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ.)، و«الغريبين» لأبي عُبيد الهَروي (أحمد بن محمد ت ٤٠١ هـ.)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ.)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (المبارك بن محمد ت ٦٠٦ هـ.).

وكان يستعان في الماضي على معرفة مواضع الحديث في المراجع المذكورة بالفهارس المعدة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» وهو من صنع المستشرقين ويتضمن فِهرساً لألفاظ الأحاديث الواردة في الكتب الستة، و«موطأ» مالك، و«مسند» أحمد، و«مسند» الدرامي، وقد أغنت الآن عنها أقراص الحاسوب التي يضم القرص الواحد منها مئات المجلدات من الموسوعات الحديثية التي يمكن أن يتم اختيار ومعرفة ما يوجد فيها مما يطلبه الباحث في وقت قصير.

٣ ـ تخريج الشعر والأمثال:

إذا لم يكن البيت منسوباً، نسبه المحقق لقائله، وبيّن بحره، وخرّجه من ديوان الشاعر إن كان له ديوان، وإذا كان للبيت رواية أخرى، أشار إليها، وبيّن وجه الصواب فيه، وكذلك إذا كان منسوباً إلى غير قائله خطأً نبّه عليه، ونسبه على الصواب، وإذا لم يكن للشاعر ديوان، أو لم يعثر عليه فيه، بحث عنه في المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء، مثل: «المفضليات» للمفضّل الضَّبِّي (ت ١٦٨هـ.)، تقريباً، و«الأصمعيات» اختيار الأصمَعي (ت ٢١٦ هـ.)، و«الحماسة» لأبي تمام (حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ.)، و«الحماسة» للبُحتري (الوليد بن عبيد ت ٢٨٤ هـ.)، و«معجم شواهد العربية» لعبدالسلام هارون.

وكذلك كتب اللغة والأدب والشواهد والمعاجم، مثل: «الكتاب»

لسيبويه (عمر بن عثمان ت ١٨٠ هـ)، و«الكامل» للمبرد (محمد بن يزيد ت ٢٨٦ هـ)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (علي بن الحسين ت ٣٥٦هـ)، و«لسان العرب» لابن منظور (محمد بن مكرَّم ت ٧١١ هـ)، و«المغني» لابن هشام (عبدالله بن يوسف ت ٧٦١ هـ)، و«تاج العروس» للزَّبيدي (محمد بن محمد ت ١٢٠٥ هـ).

أما الأمثال فتخرّج من كتب الأمثال، مثل: «الفاخر» لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩٠ هـ) و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبدالله ت ٣٩٥ هـ)، و«فصل المقال» لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزيز ت ٤٨٧ هـ)، و«مجمع الأمثال» للميداني (أحمد بن محمد ت ٥١٨ هـ)، و«المستقصي» للزمخشري (محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ).

٤ ـ التعريف بالأعلام:

يقتصر في التعريف بالأعلام على غير المشهورين منهم، فلا يشغل المحقق نفسه بالتعريف بكبار الصحابة، ولا المشهورين من الأئمة، على أن يكون التعريف بمن يعرّف به مختصراً، بحيث يميّزه عن غيره، باسمه ونسبه ولقبه، وتاريخ وفاته، وشهرته، إن كان محدثاً أو أديباً، أو فقيهاً وذكر درجته من الجرح والتعديل، وإذا تكرر ورود العلم عرّف به عند ذكره لأول مرة.

وأحياناً يصعب التعريف بالعلم، إذا ورد اسمه بصورة يشاركه فيها غيره، كأن يقال: قال محمد، أو قال عبدالملك، أو قال أبو زيد، أو قال العسكري.

وللتعرف على المراد في هذه الحالة، يتطلب الأمر الاستعانة بعِدة أشياء، منها:

تتبع مصادر الكتاب، والمصادر التي تأخذ عنه، فقد يعثر المحقق على قولة من يُراد التعريف به في هذه المصادر، منسوبة إليه باسمه الذي يميّزه عن غيره، أو يتحصل من مجموع ما جاء في المخطوطة، وما جاء في المصادر الأخرى، على ما يتم به تعريف الاسم وتمييزه، كأن يجيء في

المخطوطة: قال عبدالملك كذا وكذا، ثم نجد في المصادر هذا القول بعينه منسوباً لابن حبيب، فنعلم بذلك أن عبدالملك هو ابن حبيب.

ومما يعين على تمييز الأسماء المشتركة أن يُبحث عن الاسم في مظانه، فإذا وجدنا مثلاً: قال أبو العالية، وكان قوله هذا في تفسير كتاب الله، بحثنا عنه في طبقات المفسِّرين، وعلمنا أن المراد به هو: أبو العالية المفسِّر رُفيع بن مهران، المتوفي ٩٠ هـ، وليس: البَراء البَصري، مولى قريش المتوفي ٩٠ هـ[١].

وهكذا، إذا كان قوله يتعلق بأصول الفقه، بحثنا عنه في طبقات الأصوليين، وإذا كان يتعلق بالنحو بحثنا عنه في طبقات النحويين، وبذلك نقلل الاشتراك في الاسم قدر الإمكان، فإذا لم نطمئن بعد البحث إلى أن واحداً بعينه هو المراد، تركنا الاسم دون ترجمة، لأن الترجمة لواحد من المشتركين مع الاحتمال، مجازفة لا تقرها الأمانة العلمية.

وفي كتب الأحاديث التي تذكر الأسانيد نجد عُظم الكتاب، يقوم على ذكر الرجال، فهل يطالب المحقق بأن يترجم لكل رجال السند في الكتاب؟

الذي جرى عليه عمل كثير من المحققين أنه لا داعي لذلك، ولعله بحجة أن مثل هذا العمل يحيل التحقيق إلى كتاب في التراجم والطبقات.

وأرى أنه على المحقق أن يتخذ لنفسه منهجاً حيال هذه القضية، يخدم به غرض الكتاب ويفيد القارئ، كأن يلتزم أن لا يعرف من الرجال، ولا ينبه إلا على من كان منهم متَّهماً، وبذلك يطمئن القارئ إلى أن كل من سكت عنه المحقق، قد رضي الأئمة روايته، وهذا وإن كان عملاً شاقاً ـ لأنه يتطلب البحث عن أحوال جميع من ذكر من الرجال، حتى يُنبَّه على من كان منهم متَّهماً ـ فهو ذو فائدة عظيمة في خدمة الكتاب.

٥ ـ تخريج النصوص المقتبسة:

الرجوع إلى مصادر المؤلف أمر ضروري، لأنه يضيف اطمئناناً إلى

---

(١) انظر طبقات المفسرين ١/١٧٩، وتهذيب التهذيب ١٢/١٤٣.

صحة النصّ المحقق، ومزيداً من الوثوق بسلامته، على أن يكتفى في الحاشية عند الرجوع إلى مصادر المؤلف ـ سواء الأصلية، أو الثانوية ـ بالإحالة على المصدر، دون حشد النصوص بتكثير الحواشي، التي لا فائدة منها في هذه الحالة سوى الاطالة، وتكرار العبارة، إلا إذا أثارت قضية ما، ارتياب المحقق، وكانت صحتها والتسليم بها بالطريقة التي عرضها المؤلف محل نظر، فعلى المحقق حينئذٍ أن ينقل العبارة التي تصحح المسألة، إذا عثر عليها في مصدر من مصادر المؤلف.

وبعض الكتب لها طابع تجميعي بحت، كل جزئياتها ومسائلها مأخوذة من مصادر أخرى، فلا يكلف المحقق في هذه الحالة بترجيع كل جزئياتها إلى أصلها، لأن ذلك نوع من العمل الشاق الذي لا يساوي الفائدة المترتبة عليه، وأوضح ما يكون هذا في كتب الفقه والتفسير المتأخرة، بصفة خاصة، وفي معظم مؤلفات القرنين التاسع والعاشر الهجري بصفة عامة، فعلى المحقق في مثل ذلك أن يستعمل حاسته العلمية، بحيث يعلق فقط عندما يشعر أن الكلام غير مُسلِّم، فيستعين بمصادر المؤلف، ليصوّب المسألة، ويعلق كذلك، إذا كانت المسألة من المسائل التي جرى فيها الخلاف، ونهج المؤلف فيها نهجاً ضعيفاً، فدور المحقق أن يحرّر المسألة، ويبين الأمر الراجح فيها.

وإذا كانت عبارة المخطوط مخالفة في بعض ألفاظها المصدر الذي اقتبس منه المؤلف، فلا نُغيِّر لفظ المؤلف، ونصلحه بعبارة المصدر المقتبس منه، بل نُبقي عبارة المؤلف على حالها؛ لأن مهمة المحقق الإبقاء على تعبيرات المؤلف، وتحقيق ألفاظه، لا أن يستبدل بالعبارة الغامضة ما يراه أحسن وأنسب.

غاية ما هنالك أنه إذا ورد في عبارة المؤلف لفظ غامض، لا يستقيم له معنى، ـ وهو واضح في أحد مصادر المؤلف ـ فدور المحقق أن يعلق عنده قائلاً: هكذا جاء، والصواب: كذا وكذا كما جاء في المصدر الفلاني.





ثالثاً ـــ شرح الغريب

ينبغي شرح الكلمات الغريبة، ولا يسرف المحقق في ذلك، بل يقتصر على شرح الكلمات التي لا يُدرك معناها إلا باستعمال المعاجم، فإن توضيح الواضح تَزَيُّد لا طائل من ورائه.

وعند شرح الكلمة يطلب الاقتصار على ذكر المعنى الذي يناسب السيِّاق، فالكلمة الواحدة تدلّ في كثير من الأحيان على معان متعددة، ومتباينة، ويقع للطلبة أحياناً أنهم لا يستعملون المعاجم استعمالاً صحيحاً، فيشرحون الكلمة بما يقطعها عن السيِّاق، ولا يزيدها إلا إبهاماً، لأنهم يخطئون في تَخيُّرهم من معاني الكلمة في المعجم المعنى الملائم للسياق.

وفي شرح معاني الكلمات ينبغي تجنّب التكرار الذي لا فائدة منه، فلا داعي في شرح كلمة ما، لنقل النصوص الشارحة لها بلفظها مثلاً، من «اللسان» و«القاموس»، و«المعجم الوسيط» واحدة بعد الأخرى، إذا كان مؤدى العبارات كلها واحداً، بل يتخيّر المحقق أكملها، وأكثرها وضوحاً، ويكتفى به، مع الإشارة إلى المصدر.

ويلاحظ في إثبات المصدر من المعاجم أن يذكر الجزء والصفحة، دون الاكتفاء بذكر المادة اللغوية، كأن يقال: انظر «القاموس» مادة قرع مثلاً، أو «اللسان» مادة فقه، لأن المادة الواحدة في المعاجم الكبيرة مثل «اللسان» يستغرق شرح معانيها أحياناً عشر صفحات أو أكثر، وبذلك يتعذر

على من يحال عليها أن يعثر على موضع الإحالة إلا إذا تتبع المادة من أولها، وقرأ صفحاتها كلها.

ولا يغفل الرجوع إلى معاجم المصطلحات، إذا كان اللفظ من الألفاظ الاصطلاحية مثل: «التعريفات» للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، و«الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٩٠٤ هـ) و«كشاف اصطلاحات الفنون» لمحمد بن علي التهانوي (ت ١١٥٨ هـ).

ويجب الاعتماد في تفسير الغريب، على المعاجم اللغوية القديمة مثل: «لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس»، أو المعاجم الحديثة الموثوق بها، التي تشرف على إخراجها هيآت علمية معتدّ بها، مثل: «المعجم الوسيط» الذي يشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية، دون الاعتماد على المعاجم الحديثة، التي ليست لها تلك الصفة، مثل: «المنجد»، و«محيط المحيط»، و«فاكهة البستاني».. إلخ.





رابعاً ـ الحواشي

حاشية الكتاب أو الهامش هو: ما يعلّق على الكتاب من زيادات وتصحيح وإيضاح[1]، وهناك من يفرق بين موضع الحاشية وموضع الهامش، فيجعل الحاشية: ما كان مكتوباً من تعليقات على جانبي الورقة، وهو ما كان يفعله الناس قديماً في تعليقات الكتب، والهامش: ما كان مكتوباً في أسفلها.

ويحتاج التحقيق عادة إلى نوعين من الهوامش؛ نوع لإثبات الفروق بين النسخ، ونوع لتخريج النصوص والتعليق عليها، ويختلف الناس في مكان وضع هذه الهوامش، فهناك من يجعل الفروق بين النسخ في أسفل الصفحات، أما التعليقات الأخرى، فيجعل لها ملحقاً في آخر الكتاب، وهناك من يجعل للجميع ملاحق في آخر كل فصل، أو في آخر الكتاب، ويعطيها أرقاماً مسلسلة، من أول الكتاب إلى آخره، وعلى هذه الطريقة كثير من المستشرقين، وهي طريقة لا تريح القارئ؛ لأنها تضطره من حين لآخر لقطع القراءة، والبحث عن موضع التعليق في آخر الفصل، أو الكتاب، وقد يملّ ذلك إذا تكرّر كثيراً، فيترك الرجوع إلى التعليقات جملة، ولا يستفيد منها، ولذلك فإن وضع الهوامش بنوعيها في أسفل صفحات المتن مدموجة في ترقيم واحد، مفصولة بخط ـ عن متن الكتاب ـ أَنْسَبُ من الناحية العملية، وترقّم هوامش كل صفحة أو مبحث منها ترقيماً مستقلاً.

---

(١) المعجم الوسيط ١/ ١٧٧.

مثال إثبات الفروق بين النسخ:

التعليق عند إثبات الفروق بين النسخ كغيره يكون واضحاً بما قلّ ودلّ، دون تكرار أو لبس، فمثلاً إذا جاءت الكلمة في متن الكتاب «الظهر»، ووجدت لها قراءة أخرى في نسخة (س) مثلاً «الصبح»، فإنه يوضع على الكلمة في المتن رقم، دون أن تحصر بين حاصرتين، وتكتب عند الترقيم لها في الهامش كما يلي: في س «الصبح».

وإذا أريد التنبيه على سَقَط، يكتب السَّقَط في الهامش، محصوراً بين حاصرتين، ويسبق بعبارة: سقط من س.

هامش الإيضاح والتعليقات:

ينبغي التقيّد في الهامش المعدّ للإيضاح والتعليقات بما يلي:

١ ـ الاقتصار فيه على ما تدعو إليه الحاجة من تصحيح الكلام، أو تخريجه، أو توضيحه، لأن الهوامش لم تجعل لاستعراض المعلومات وتجميعها من المصادر، والمطولات بمناسبة، وبغير مناسبة، وإنما هي لتوثيق الكتاب وتوضيحه، وربط أجزائه.

٢ ـ كل ما يضيفه المحقق من معلومات وشرح، أو تصحيح، أو تخريج للنصوص، لا بدّ أن يعزوه إلى مصدره، فإن هذا هو شكر العلم عند علماء المسلمين، قال أبو عبيد: «من شُكْر العلم أن تقعد مع كل قوم، فيذكرون شيئاً لا تحسنه، فتتعلم منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمته، فتقول: والله ما كان عندي شيء حتى سمعت فلاناً يقول كذا وكذا، فتعلمته، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم»[(١)].

وقال القرطبي في مقدمة تفسيره: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة

---

(١) طبقات المفسرين ٢/ ٤١.

الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»[1].

وقال السيوطي بعد أن نقل قول أبي عبيد السابق: «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزُواً إلى قائله من العلماء، مبيِّناً كتابه الذي ذكر فيه»[2].

٣ ـ عند ذكر المصدر يُذكر اسم الكتاب متلواً برقمي الجزء والصفحة، وأخصر الطرق لذلك مع أداء الغرض، أن يكتب عنوان الكتاب كاملاً بحيث يتميّز عن غيره، متبوعاً برقمي الجزء والصفحة، مفصولين بخط مائل، كأن يقال مثلاً: تذكرة الحفاظ **٢/٧٥**، وإذا لم يكن الكتاب ذا أجزاء يكتب اسمه، وبعده رقم الصفحة، كما يلي: القوانين الفقهية، ص **٥٠**.

ولا داعي لذكر اسم المؤلف الا إذا استعمل الباحث كتباً تشابهت عناوينها، واختلف مؤلفوها، عندئذٍ يطلب التعيين بذكر اسم المؤلف ليزول اللبس، مثل أن يستعمل «الكامل» للمبرد و«الكامل» لابن عدي، فيذكر حينئذ اسم المؤلف مع الكتاب ليتعين المراد.

كذلك ليس هناك حاجة لذكر مكان الطبع، ولا تاريخه في الهامش، لا في أول مرة من استعمال المصدر، ولا في غيرها؛ لأن هذه المعلومات مستغنى عنها بما يُذكر من بيانات مفصّلة في ثبْت المصادر، وذكر هذه البيانات عند ورود المصدر لأول مرة، ربما كانت له فائدة في المقالات القصيرة اذا كانت خالية من قائمة المصادر[3] أما في الكتب الكبيرة، فلا يستفيد من هذه الطريقة إلاّ من قرأ الكتاب من أوله إلى آخره، في مرة واحدة، فكيف نصنع لمن أراد أن يقرأ بعضاً من الكتاب، ولم يجد في هذا البعض البيانات كاملة؛ لأنه سبق النصُّ عليها عند ورود المصدر لأول مرة؟ وهل يفترض في القارئ الذي قرأ الكتاب في جلسات عديدة أن يحتفظ في

---

(١) تفسير القرطبي ١/٣.

(٢) المزهر ٢/٣١٩.

(٣) انظر مناهج تحقيق التراث ص ١٦٥.

ذاكرته بمكان الطبع، وتاريخه لكل المصادر التي يحال عليها، لأنه قد سبق وأن نُبِّه إلى ذلك في أول مرّة..؟!.

٤ ـ الالتزام بطريقة واحدة في كتابة المصادر من أول الكتاب إلى آخره، فلا يكتب مرة اسم الكتاب، وبعده جـ١ ص ٢٠، ومرة أخرى يكتب هكذا: ٢٠/١ من غير رمز إلى الجزء والصفحة، أو مرة اسم الكتاب وبعده: ص ٢٠، ومرة اسم الكتاب، وبعده ٢٠ من غير ذكر الصفحة.

٥ ـ التقيّد عند العَزْو إلى أكثر من مصدر بذكر هذه المصادر مرتبة حسب أقدميتها.

٦ ـ عند العَزْو إلى أكثر من مصدر، ينبغي كذلك عطف هذه المصادر بعضها على بعض بالواو العاطفة، دون الاكتفاء بوضع الفاصلة بين كل مصدر وآخر من غير عطف بالواو، وصورة ذلك أن تقول مثلاً: انظر ترتيب المدارك ١٥/١، ومعجم الأدباء ٤٢/٢، وفتح الباري ٣٥/٧، ويُعطى لابتداء كل هامش سطر جديد.

٧ ـ لا يغفل في هذه الهوامش ربط أجزاء الكتاب بعضه ببعض كلما دعت إلى ذلك حاجة، فإذا أشار المؤلف إلى شيء سبق له ذكره، أو إلى شيء يأتي له ذكره، بيّن المحقق في الهامش أرقام الصفحات المشار إليها، ففي ذلك خدمة كبيرة للقارئ توفر عليه جهداً ووقتاً.

٨ ـ الاعتماد على المصادر الأصلية، دون المصادر الثانوية، سواء في التخريج، أو اقتباس النصوص، فلا يُخرَّج حديث مثلاً من كتاب «منتقى الأخبار» لابن تيميَّة (عبدالسلام بن عبدالله ت ٦٥٢ هـ. جد شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ت ٧٢٨ هـ)، أو «الترغيب والترهيب» للحافظ عبدالعظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، أو «نيل الأوطار» (لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ)، إذا كان الحديث موجوداً في «صحيح البخاري»' أو «سنن أبي داود»، أو «سنن النسائي»، أو غيرها من المصادر الأصلية للحديث.

ولا يصح الاعتماد على المصادر الثانوية في اقتباس النصوص أيضاً،

كأن تنسب عبارة مقتبسة من الطبري في تفسيره إلى «تفسير القرطبي»، لأن القرطبي هو أيضاً استشهد بها، إلا إذا فُقد الأصل.

٩ ـ من الأشياء التي ينبغي أن تثبت كما وردت في أصل المخطوط، الإجازات بالسماع والقراءة، وكذلك ما يوجد في هوامش المخطوطات من تعليقات، إذا لم تكن من أصل الكتاب، بأن كانت تعليقات لغير المؤلف ممن قرأ الكتاب لتصويب كلام، أو توضيحه، فإنها توضع في الهامش، ويشار إلى مكانها في المخطوط.

والإجازة برواية الكتاب عن مؤلفه، أو سماعه منه، مع إثبات سند السماعات مسلسلاً من عند صاحب النسخة إلى المؤلف له قيمة عظيمة، في إثبات صحة الكتاب، ومزيد الثقة به، هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه هذه السماعات أحياناً من التعريف بالعلماء، وحركة تنقلاتهم ورحلاتهم، ومراكزهم العلمية، من مساجد ومدارس ورباطات، ومعرفة الأقران، من الشيوخ، وغير ذلك، لهذا كان إثبات الإجازات والسماعات في الحواشي، أو في آخر الكتاب من الأمور المهمة في التحقيق[1].



(١) انظر السماعات والإجازات في الفصل الأول من هذا الكتاب ص ٩٤.



خامساً ــ التغييرات التي يسمح بها للمحقق

يسمح للمحقق بالتغييرات الآتية: الرسم الإملائي ـ تكميل الاختصارات والرموز ـ وضع العناوين ـ ترقيم المسائل ـ علامات الترقيم.

أولاً ـ الرّسم الإملائي:

الكتابة في المخطوطات القديمة، تختلف في كثير من مظاهرها عن طريقة الإملاء الحديثة، وفيما يلي بعض وجوه هذه الاختلافات، التي يكثر وجودها في خطوط بعض الناسخين:

١ ـ خلو الحروف المعجمة من النقط، أو نقطها نقطاً مخالفاً، مثل: إهمال الفاء، والقاف، والنون، أو نقط الفاء واحدة من أسفل، ونقط القاف واحدة من أعلى.

٢ ـ حذف الألفات أحياناً من وسط الكلمة، كما في سليمان، وحارث، ومالك، وإبراهيم، وهارون، يكتبونها: سليمن، حرث، ملك، وإبراهيم، وهرون.

٣ ـ حذف الهمزء، وخصوصاً في أواخر الكلمات، مثل: دعاء، سماء، يكتبونها: دعا، وسما.

٤ ـ الألف المقصورة يرسمونها في صورة الألف، ولا يرسمونها في صورة الياء، مثل: رمى، وسعى، والسُّرى، والنُّهى، قد يكتبونها: رما، وسعا، والسُّرا، والنُّها.

٥ ـ لا ينقطون الياء في آخر الكلمة، فتشتبه بالألف المقصورة، فلا يفرّق القارئ بين أبي بالإضافة، وبين أَبَى بمعنى امتنع، ولا بين التَّقي والتُّقى، والسَّريّ والسُّرى، وسوِيّ وسَوَّى.

٦ ـ لا يكتبون الألف الفارقة، التي تختص بواو الجماعة في أواخر الأفعال، مثل: استَغفَروا، لم ينظروا، اعتَبروا.

وأحياناً يكتبون هذه الألف المختصة بأواخر الأفعال خطأ، فيلحقونها بالواو في آخر الأسماء، مثل: (مقيموا الصلاة).

٧ ـ كثيراً ما يكتبون تاء التأنيث في آخر الأسماء مفتوحة، فنعمة، ورحمة يكتبونها: نعمت، ورحمت.

هذه الوجوه وغيرها من الاختلافات في الكتابة، لا يتقيّد بها المحقق، بل يصلحها بما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.

ثانياً ـ تكميل الاختصارات والرّموز:

الاختصارات التي يجدها المحقق يكملها، ويرجعها إلى أصلها، مثل: الخ يكتبها: إلى آخره، اهـ، يكتبها: انتهى، تع، يكتبها: تعالى، وصلعم، يكتبها: صلى الله عليه وسلم، ورحمه، يكتبها: رحمه الله تعالى، ورضي، يكتبها: رضي الله تعالى عنه، و(ع) يكتبها: عليه السلام، وكذلك: ثنا، يكتبها: حدثنا، و(أنا) يكتبها: أخبرنا.

أما (ح) التي تذكر وسط السَّند، لتفيد تغيير الإسناد، فاصطلحوا على إبقائها على صورتها.

ثالثاً ـ وضع العناوين:

إذا كان المخطوط خالياً من العناوين، أو التقسيم إلى أبواب وفصول، ودعت الحاجة إلى ذلك، فإنه يوضع لكل طائفة من مسائله عنوان، ويقسم إلى فصول وأبواب، وتوضع هذه العناوين محددة بعلامة الزيادة: المعكوفين [ ].

رابعاً ـ ترقيم المسائل:

ترقم الأحاديث والأبواب إذا كان الكتاب في الحديث، وإذا كان في غيره، ترقم المسائل إذا رُئي ذلك، كذلك ترقم التراجم، إذا كان الكتاب في التراجم، والأعلام.

خامساً ـ علامات الترقيم:

وضع علامات الترقيم من الأمور المهمة، التي تساعد على توضيح النصّ، وتوجِّه إلى مقصوده ومعناه، وذلك إذا استُعملت استعمالاً صحيحاً، إلا أن هذه العلامات تنقلب آفة تفسد معنى الكلام، وتغيّره إذا أسيء استعمالها.

مثال ذلك في وضع النقطتين (:) في غير موضعهما أن تقول: «صاح الحارس عليه: قف» وتريد أن الحارس أمره بالوقوف، فإذا تغيّر موضع النقطتين من الجملة السابقة، وصارت كالآتي: «صاح الحارس: عليه قف» تغيّر معنى الكلام، ولم يعد أمراً بالوقوف، وإنما بالوقوف على شيء معين.

وإذا وُجِدت عبارة (ما أشرف العلم)، متبوعة بعلامة الاستفهام (؟)، عُلم أن كلمة (أشرف) مضمومة، وكلمة (العلم) مكسورة، وأن الكلام ينتظر جواباً، فيقال في الجواب مثلاً: العلم بكتاب الله، وإذا وجدت العبارة نفسها متبوعة بعلامة التأثر (!)، علم أن الكلمتين مفتوحتان، وكان المعنى: أنك تريد القارئ أن يتعجب من شرف العلم، فَوضْع إحدى علامتي الترقيم بدل الأخرى، يغير معنى الكلام، ولو حُذفت علامة الترقيم جملة، لتحيّر القارئ في معنى الجملة، هل هو الاستفهام، أم التعجب، وفيما يلي بيان هذه العلامات، ومواضع كتابتها:

أولاً ـ الفاصلة (،):

وتعني وقفة خفيفة جداً عند القراءة، وتستعمل في المواضع الآتية:

١ ـ بين الجمل القصيرة التي تتحدث عن شيء واحد مثل: أبو بكر

الصدِّيق (رضي الله عنه)، أقام العدل، وجمع القرآن، وحارب المرتدِّين، وقاتل مانعي الزكاة.

٢ - بين الجمل التامة، وشبه الجمل، مثل: لا تبال بما لقيت في إظهار الحق، وإقامة العدل، ونصرة المظلوم.

٣ - بين البدل والمبدل منه، نحو: أكرم والديك، أباك، وأمك.

٤ - بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: الفعل ثلاثة أنواع: ماضي، ومضارع، وأمر.

٥ - قبل الجمل الحالية، مثل: دعوت الله، وأنا موقن بالإجابة، صمت، وأنا مؤمل ثواب الله.

٦ - قبل الجمل الوصفية، وشبه الجمل، مثل: قابلت رجلاً، سَمْتُه سمت الصالحين، ومن دعاء سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - يوم أحد: «اللَّهم ارزقني رجلاً، شديداً بأسه، فأقاتله، ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الظَّفَر.»[1].

٧ - بين الشرط وجوابه، مثل: من مات في سبيل الله، فاز، ومن خاف الله، نجا.

٨ - بين القسم وجوابه، مثل: والله، لأستغفرنَّ، ورب الكعبة، لأحجنّ.

٩ - بعد المنادى، مثل: يا صالح، أقبل، ويا ظالم، أقصر.

ثانياً - الفاصلة المنقوط (؛):

وتعني وقوفاً متوسطاً عند القراءة، ومحل استعمالها ما يأتي:

١ - بين الجمل الطويلة، مثل: العمل الصالح الذي يحبه الله، ويثيب عليه، لا يكون الباعث عليه حظّ النفس، وإكسابها المحامد؛ بل يكون

---

(١) انظر فتح الباري ٧/ ٥٩.

الباعث عليه رضى الله تعالى.

٢ ـ بين جملتين تكون الثانية منهما سبباً في الأولى، أو مسببّة عنها، مثل: سافر محمد إلى مكة؛ ليحج، وهجر خالد صديقه؛ فلا غرابة أن يلومه.

ثالثاً ـ النقطة (.):

تدل النّقطة على وقوف تام عند القراءة، وتوضع في نهاية جملةٍ تمّ معناها، مثل: من بخل بماله، ولم يؤدّ حق الله فيه، طوّقه الله به يوم القيامة شجاعاً أقرع. ومن أنفق من ماله في سبيل الله، أخلف الله عليه في الدنيا، وضاعف له الثواب في الآخرة.

رابعاً ـ النقطتان (:):

وتدلان على وقوف متوسط، وتستعملان لتوضيح ما بعدهما.

وموضع استعمالهما:

١ ـ بين القول والمقول، مثل: قال ﷺ: **«من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[1].

وإذا تكرر القائل، فمحل النقطتين بعد قال الأخيرة، مثاله: قال أبو هريرة، قال رجل للنبي ﷺ: **«أي الصدقة أفضل، قال: أن تصدّق، وأنت صحيح حريص»**[2].

٢ ـ لتفصيل وتوضيح ما ذكر مجملاً، مثل: أدلة الأحكام ألابعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

٣ ـ قبل شرح ما يراد شرحه، مثل: العَنَقُ: نوع من السيرفسيح، والبُرُّ: القمح، والعُقار: الخمر.

---

(١) خرّجه مالك انظر الموطأ مع شرح الزرقاني ٥/٢٤٥.

(٢) البخاري مع فتح الباري ٦/٣٠٣.

٤ ـ بعد كلمة مثل، ونحو، وشبههما، كأن تقول: القاعدة الفقهية، مثل: الأمور بمقاصدها، والقاعدة الأصولية، مثل: الأمر يدل على الوجوب.

خامساً ـ القوسان ( ):

ويستعملان لواحد من الأغراض الآتية:

١ ـ لتفسير معنى كلمة في وسط الكلام، مثل: الفصيل (ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه) لا يؤخذ في الزكاة لصغره.

٢ ـ ضبط كلمة في وسط الكلام، مثل: جرير بن عبدالله البَجلي (بفتح الباء) كان من أطول أصحاب رسول الله ﷺ قامة، وأحسنهم وجهاً.

٣ ـ الدعاء، مثل: هاجر المسلمون من مكة (أعزّها الله) إلى المدينة المنورة (حماها الله) فأقاموا دولة الإسلام.

وقد تستعمل الشرطتان هنا بدل القوسين.

٤ ـ لحصر الأرقام، مثل: رقم الصفحة، أو الرقم في الهامش، إلى آخره.

سادساً ـ علامة الاقتباس « »:

وتستعمل لحصر أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب، كما تستعمل لكل كلام منقول بنصّه من مصدر آخر.

سابعاً ـ القوسان المزهَّران ﴿ ﴾:

ويستعملان لحصر آيات القرآن الكريم.

ثامناً ـ القوسان المعكوفان [ ]:

وتحصر بينهما الزيادة التي يراها المحقق ضرورية لاستقامة الكلام، ولم تكن في شيء من نسخ المخطوط.

تاسعاً ـ الشرطة (ـ):

١ ـ وتكون بين العدد والمعدود، نحو: ثلاثة يعقبها ندم:

أولاً ـ تضييع الوقت فيما لا يفيد.

ثانياً ـ طاعة النفس فيما يغضب الله.

ثالثاً ـ تبذير المال وصرفه في غير وجهه.

٢ ـ بين جزئي الجملة، إذا طال جزؤها الأول؛ ليسهل فهمها، مثل: إن المرء إذا خالط الناس، وصبر على أذاهم، ولم يغضب لنفسه، واحتسب ذلك في ميزانه يوم القيامة ـ كان أفضل عند الله عزّ وجلّ ممن حبس نفسه، واعتزل الناس.

عاشراً ـ علامة الحذف (...):

وتستخدم علامةً لحذف شيء من الكلام، إما لعدم أهميته، وإما لخوف الطول بذكره، وكذلك إذا وجد في الأصل بياض، فإنه يوضع ما يدل على مقداره من النقط، بمقدار ثلاث نقط لكل كلمة.

حادي عشر ـ علامة الاستفهام (؟):

وتعقب بها الجمل المسبوقة بأداة من أدوات الاستفهام، مثل: كم، ومتى، وما، وأين.. الخ.

ثاني عشر ـ علامة التأثر (!):

وتوضع بعد الجمل التي تعبّر عن التأثر بأمر من الأمور، وهي:

١ ـ التعجب، مثل: ما أسعد المخلصين!

٢ ـ التمني، مثل: ليتك سمعت النصح !

٣ ـ الإغراء، مثل: النجاء النجاء! والوَحاء الوَحاء! (البِدار والإسراع)

٤ ـ الدّعاء، مثل: رعاك الله!

٥ ـ التحذير، مثل: إياك والظلم! فإن مرتعه وخيم.

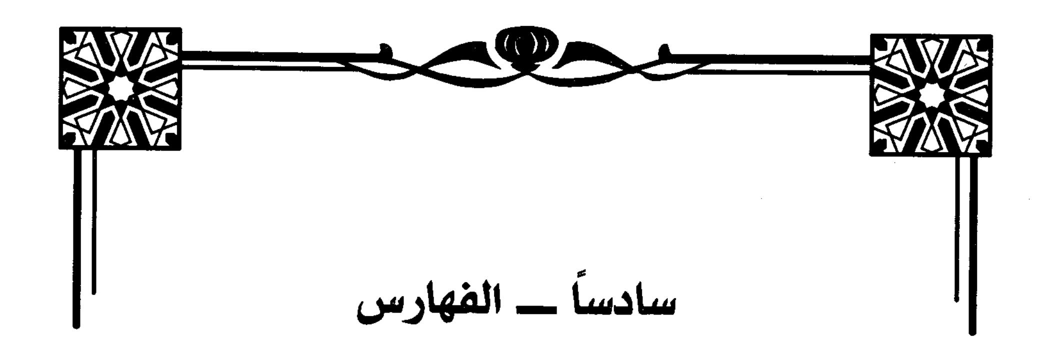
٦ ـ الفرح، مثل: يا بشراي! هذا ما كنت أريد.

٧ ـ الحزن والندّبة، مثل: مات فلان! وأسفاه!

٨ ـ الاستغاثة، مثل: رباه! إني ضعيف، فخذ بيدي.

وهذا وجميع علامات الترقيم لا تستعمل في أول السطر، ما عدا القوسين ( ) وعلامة التنصيص « ».





سادساً ــ الفهارس

الفِهرِس، أو الفِهرِسْت (بكسر الفاء والراء) من الكلمات الفارسية المعرّبة كما جاء في «القاموس المحيط»، وقد استعمل الناس هذه الكلمة قديماً من لدن النديم (ت ٣٨٥ هـ)، واشتهر استعمالها حديثاً، حتى صارت أوضح في الأذهان من كلمتي ثبْت، ومِسْرد اللّتين بمعناها.

والفِهرِس، أو الثَّبْت من مكمِّلات التحقيق التي يتعين على المحقق عملها، فهو مِفتاح الكتاب، ودليله الذي يأخذ بيد القارئ، ويرشده إلى حاجته منه، وبدونه يقلّ نفعه، ويتعسّر استعماله، ويكون انصراف الناس عنه.

وجودة فِهرِس الكتاب واتقانها تقاسان بحسن دلالتها عل محتواه، سرعة وصواباً.

ويحتاج الكتاب إلى عدد من الفهارس، يختلف كمّاً ونوعاً باختلاف موضوعه، ففِهرِس كتاب في التاريخ يختلف عن فِهرِس كتاب في الأدب، أو الحديث، أو الفقه، ومع ذلك فهناك قدر مشترك من الفهارس تشترك فيه أغلب الكتب، وهو على الترتيب الآتي:

فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الشعر، وفهرس الأمثال والحكم، وفهرس الأعلام والقبائل، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس الطوائف والفرق والمذاهب، وفهرس المصطلحات العلمية، وفهرس الألفاظ اللغوية، وفهرس الكتب الواردة في النصّ، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وينبغي الاقتصار في الفهارس على ما تدعو إليه حاجة الكتاب، دون إسراف أو تطويل.

ومن الإسراف والتطويل ما فعله انستاس الكَرْمِلي (ت ١٩٤٧م) في الجزء الثامن من كتاب «الإكليل في تاريخ اليمن» للحسن بن أحمد الهمْداني (ت ٣٣٤ هـ)، فقد وضع للكتاب ثمانية عشر فِهرِساً:

للفصول، وللقواعد العربية، وللمعمَّرين من العرب، وللشعراء، وللقوافي، وللمحدِّثين، وللرواة، وللسدود، وللقبور والمدافن، وللجبال، وللحصون والقلاع والقصور، وللألفاظ الغريبة، وللتأليف والمطبوعات، وللألفاظ الغريبة، وللتأليف والمطبوعات، وللألفاظ الخاصة بالمؤلف، وللأمثال والأقوال المأثورة، ولأسماء الرجال.

وقد استوعبت الفهارس مائة وسبعاً وخمسين صفحة بالحروف الصغار، مع أن نصّ الكتاب كان مائتين وستاً وتسعين صفحة بالحروف الكبار، وهذا إفراط في الفهرست، وتفريط في رعاية الوقت[1].

وفيما يلي نماذج لكيفية عمل أهم هذه الفهارس.

١ ـ فهرس الآيات القرآنية:

ترقم الآيات القرآنية حسب ترقيم آياتها في السورة، ثم ترتّب السورة حسب ترتيبها في المصحف، مثال ذلك:

الآية	اسم السورة ورقمها	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾	الفاتحة ـ ١	١	'
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة ـ ١	٧	»
﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾	البقرة ـ ٢	١	»

(١) آمالي مصطفى جواد مغنية في تحقيق النصوص، مجلة المورد العدد الأول ١٩٧٧م - ص ١٢٥.

وإذا كان الكتاب من الكتب التي يكثر فيها الاستشهاد بالقرآن، مثل كتب التفسير، وكتب مجاز القرآن، فهناك طريقة أخرى لفهرست الآيات تسهّل الوصول إلى الآية المطلوب الكشف عنها، وذلك بترتيب الآيات حسب موادها اللغوية، على طريقة «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، مثال ذلك:

المادة اللغوية	الآية ورقمها	اسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
أتى	﴿حَتَّىٰ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ۝٤٧﴾ ـ ٤٧-	المدثر ـ ٧٤-	»
	﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ﴾ ـ ١١١	النحل ـ ١٦-	»
باشر	﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ ـ ١٨٧-	البقرة ـ ٢-	»
ثبت	﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ۝١١﴾ ـ ١١-	الأنفال ـ ٨-	»
	﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ـ ٢٧-	إبراهيم ـ ١٤-	»

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية:

فهرس الأحاديث النبوية، وكذلك الآثار والأمثال يرتّب على حروف أول كلمة منها، فيقدم ما أوله ألف، ثم باء، وهكذا.

ويمكن وضع فهرس للأحاديث وفق المواد اللغوية، كما سبق بيانه في فهرست القرآن الكريم، وذلك على طريقة «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»، وهذه الطريقة تفيد في الكشف على الحديث، الذي لا تعرف الكلمة الأولى منه، حيث يتعذر العثور عليه في الفهرس المرتب معجمياً على أوائل الأحاديث.

٣ - فهرس الشعر:

أما الشعر فيرتب على حسب القوافي، فيبدأ بما حرف رويّه همزة، ثم باء، ثم تاء.. الخ.

وكل حرف رويّ يرتب حسب حركات رويّه، فيبدأ بالسَّاكن، ثم المفتوح، ثم المضموم، ثم المكسور، ويلحق بكل حرف ما اتصل به من الهاء الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة.

وعند تعدّد الأبيات المنتهية برويٍّ واحد، متفق الحركات، ترتّب هذه الأبيات على البحور الشعرية، على الترتيب الذي وضعه الخليل بن أحمد: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج، فالرجز، فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجتث، فالمتقارب، فالمتدارك[١].

فتذكر الكلمة الأخيرة من كل بيت على هذا الترتيب السابق، المراعى فيه حركات الرَّوي، وترتيب البحور، مع ذكر البحر، واسم الشاعر أمام كل بيت، ولا ترتب الأبيات على أوائل كلماتها، ولا بأس بذكر الكلمة الأولى، إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة.

يقول برجستراسر: «ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه، وأحياناً الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى، إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة، وترتيب الأبيات على أوائلها مذموم، لأن أول البيت عرضي، وآخره جوهري، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها، اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة في الفهرست كلها»[٢].

وفيما يلي مثال من فهرست ما قافيته عين من كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المصّورة عن نشرة المستشرق دي غوية:

---

(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٢١٤.

(٢) أصول نقد النصوص ص ١١٨.

القافية	البحر	اسم الشاعر	رقم الصفحة
لم يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٣٣٤
أجمعا	الطويل	حاتم الطائي	١٧٠
الرتاعا	الوافر	القُطامي	٦١٠
وأربعا	الكامل	الأعشي بن ميمون	١٧٩
راتع	الطويل	النابغة	٩٥

٤ ـ فهرس الأعلام:

وكذلك الأعلام ترتب ترتيباً معجمياً، يراعى فيه الحرف الأول، والثاني، والثالث.. إلى آخره، وكذلك يراعى هذا الترتيب في اسم الأب والجد واللقب، فيقدم آدم على أبان، وآدم بن أحمد على آدم بن بكر، ويقدم محمد ابن محمد الغزالي على محمد بن محمد المقَّرِي، ولا اعتداد في الفهارس بالألف واللام في أوائل الأسماء فالبراء محله حرف الباء، والحارث في الحاء، ويقدم ما قلّت حروفه على ما كثرت، فثعلب، قبل ثعلبة، وعبد، قبل عبدان، والاسم المفرد غير المنسوب يجعل في آخر قائمة مثله من الأسماء المنسوبة، فمحمد غير منسوب يوضع في آخر قائمة المحمَّدين.

وترتب الكلمات في الفهرس على هيئة حروفها في النطق، لا على أصولها، فيقدم بشّار على بِشر، والعّوام على عوف، لأن بشّاراً في النطق

شين وألف ـ ولا اعتداد بالشين المدغمة ـ وبِشر شين وراء.

كما يقدم الاسم على الكنية إذا اتفقا، فعليِ بن زياد، يذكر قبل علي بن أبي زياد. ومن اشتهر بنسبة، مثل ابن خَلِّكان، أو لقب، مثل: المازَري، أو كنية مثل: أبو حنيفة، وضعت أسماء الشهرة هذه في أماكنها من ترتيب الحروف، ويوضع أمام كل منها الاسم الأول واسم الأب، فابن خَلِّكان يوضع أمامه: = أحمد بن محمد، والمازَري: = محمد بن علي، وأبو حنيفة: = النُّعمان بن ثابت، وهكذا.

وكذلك من اشتهر بنسب إلى غير أبيه، بأن كان منسوباً إلى أمه، مثل: سهل بن بيضاء، وشُرَحْبيل بن حَسَنة، أو إلى جده مثل: سلمة بن الأكوع، أو إلى قبيلته، مثل: سهل الأنصاري، ذكر بنسبته تلك التي اشتهر بها، في ترتيب الحروف، وبُيِّن عندها اسم أبيه، وأحيل إلى موضعه، فسلمة ابن الأكوع يذكر في من أول اسم أبيه همزة، ويحال على اسم أبيه عمرو، فيقال: انظر: سلَمَة بن عمرو، وكذلك شُرَحْبيل بن حسنة يذكر في من اسم أبيه حاء، ويحال إلى اسم أبيه عبدالله، فيقال: انظر: شُرَحْبيل بن عبدالله، وسهل بن بيضاء يحال إلى سهل بن وهب وهكذا.

أما الأب والأم و «ذو» في أوائل الأسماء، فسيان اعتبار حروفها في ترتيب الأسماء، وإهمالها، فلكلٍ أن يختار الأيسر له، وأكثر المحقيقين لا يعتدون بها، فيذكرون ابن قتيبة في القاف، وأبو حفص في الحاء، وأم عطية في العين.

وإذا تكرر ذكر الاسم في مواضع كثيرة من الكتاب، وله ترجمة في موضع واحد من هذه المواضع، فينبغي تمييز رقم صفحة ذلك الموضع، الذي له فيه ترجمة، عن غيره من الارقام، كأن يوضع بين قوسين مثلاً، وكثير من المحققين يغفلون ذلك، حيث يفهرسون جميع الأعلام الواردة أسماؤهم في النص، المترجم لهم وغير المترجم لهم، مع بيان جميع الصفحات التي تكرر فيها اسم العلم عند تكرره، ولكنهم لا يميزون المترجم له، ومكان ترجمته، بعلامة تميِّز رقم صفحته عن غيرها من الصفحات،

وذلك كما فعل المستشرقون الذين حقَّقوا كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، فقد صنعوا مجلداً خاصاً بالفهارس، ولكنه لا يفيد القارئ في العثور على ترجمة علم من الأعلام المترجم لهم إلا بعد أن يضنيه البحث، حتى إنه قد يترك الفهرس، ويجد أن من الأسهل له أن يرجع إلى ترتيب الطبقات الذي وضعه ابن سعد.

وكذلك صَنَع أحمد بكير، حقَّق «ترتيب المدارك» للقاضي عياض، وأفرد جزءاً خاصاً بالفهارس، ولكنه فهرس قليل الجدوى، للعلة ذاتها، عِلاوة على بعض الأخطاء المنهجية الأخرى فيما تضمنه من فهرس الكتب والأماكن.

مثل هذا القصور في الفهارس يحوج القارئ إلى مراجعة عشرات الصفحات من متن الكتاب، قبل أن تدلّه الفهارس على ما يريد.

٥ ـ فهرس المراجع والمصادر:

يفهرس الباحث المصادر التي رجع إليها، واستفاد منها مرتبة على الحروف وَفقاً لعناوين الكتب، لا أسماء المؤلفين، حتى لا يقع في الترجمة لشيء، والفهرسة لغيره، ولا يضع في هذا الفهرس إلا مصدراً استعمله واستفاد منه استفادة حقيقة؛ لأن هناك من يكثر من تعداد المصادر لغرض الإكثار.

وتسرد المصادر كلها في ترتيب هجائي واحد، دون تقسيمها إلى علومها المختلفة، وتنويعها إلى: فهرس لكتب التفسير، وفهرس لكتب الحديث، وفهرس لكتب اللغة والأدب، وآخر لأصول الفقه، ثم فهرس المعاجم، والمراجع العامة.. الخ؛ لأن ذلك يستدعي أن كل من يراجع هذا الفهرس، عليه أن يعلم في أيّ علم تمّ تصنيف الكتاب الذي يريد الكشف عنه، وليس كل الناس يحسن ذلك، خصوصاً أن بعض الكتب قد توحي عناوينها بغير موضوعها، فقد لا يفطِن باحث إلى أن كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد هو من المعاجم، وأن «الرسالة» للإمام الشافعي هي في

أصول الفقه، وأن «إصلاح المنطق» لابن السّكيت (يعقوب بن إسحاق ت ٢٤٤ هـ.) هو معجم، وليس في كتب المنطق، وأن «الأدب المفرد» للبخاري في الحديث، و«التاريخ الكبير» له في الجرح والتعديل، وأن «ديوان الأدب» للفارابي (إسحاق بن إبراهيم ت ٣٥٠ هـ.)، و «أساس البلاغة» للزمخشري من كتب المعاجم، إلى غير ذلك.

ويذكر في فهرس المراجع اسم الكتاب كاملاً، وأمامه اسم مؤلفه، واسم محققه إن كان محققاً، وتاريخ طبعه، ومكانه، ومكان نشره، وإن كان مخطوطاً، يكتب رقمه، ومكان وجوده في المكتبات[١].

٦ ـ فهرس الموضوعات:

يعرض فِهرِس الموضوعات أهم جزئيات الكتاب ومسائله، في كل فصوله وأبوابه، مع الإشارة إلى رقم الصفحة عند كل جزئية، لا أن تُسْرد جميع جزئيات الفصل، أو الباب، التي قد تطول إلى مقدار صفحة كاملة، دون إثبات أرقام الصفحات أمام هذه الجزئيات، ثم يكتب في نهاية الفصل الترقيم الاجمالي للفصل، بأن يقال مثلاً: من صفحة ١-٤٠؛ لأن هذا يعني أن الذي يريد أن يراجع جزئية ما، من هذا الفهرس عليه أن يتتّبع جزئيات الفصل كلها، في أصل الكتاب، حتى يجد ما يبحث عنه، وهذا مناف للغرض الذي وضعت له الفهارس، من الدلالة على المطلوب بأقصر طريق، وأيسره.

وترتيب الجزئيات في فهرس الموضوعات يتمّ عادة حسب ترتيبها في الكتاب إذا كان الكتاب صغير الحجم، وفهرس موضوعاته قليل الصفحات، ولكن الأمر يختلف عندما يكون الكتاب كبير الحجم، متعدد الأجزاء، وتتطلب طبيعة فهارسه عشرات الصفحات، ولا يعرف القارئ موضع حاجته منها إلا بتتّبعها كلها، مثل هذه الكتب ينبغي أن يوضع لها نوع من الفهارس المعجمية التفصيلية للموضوعات، يوفر على القارئ مؤونة هذا التّتبع الطويل قدر الإمكان.

---

(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٢١٨.

وأكثر كتب التفسير والفقه، الكبيرة الحجم، ينبغي أن توضع لها فهارس على هذا النحو، فإنها تشتمل على آلاف المسائل، منها ما هو مذكور في بابه ومَظنَّته، ومنها ما هو مذكور استطراداً في غير محله، فلا مناص لمن يريد البحث فيها عن مسألة ما، من مراجعة عدد كبير من صفحات فهارسها أو قراءتها كلها، وذلك من المشقَّة بمكان.

تسهيلاً لهذه المشقة يوضع لها فهرس معجمي، تجمع فيه المسائل المنتمية إلى أصل واحد، أو باب واحد، أيًّا كان موضع ورودها في الكتاب، وتوضع في الفهرس تحت مدخل ذلك الأصل، أو الباب، الذي هو في ذاته مرتّب مع غيره من الأبواب، على حروف المعجم[١]، وذلك بأن تستخرج مثلاً، جميع المسائل المتصلة بالطهارة، سواء ما ذكر منها في باب الطهارة، أو الصلاة، أو الحج، أو الزكاة، أو الأطعمة، وتصنّف كلها تحت (طهارة)، وكذلك جميع المسائل المتصلة بالصلاة، أيًّا كان ورودها في الكتاب، تُصنّف تحت صلاة، وهكذا الحج والزكاة.. إلخ، ثم يعطي لهذه الأبواب مداخل في الفهرس، مرتبة على الحروف، يبدأ فيها بكلمة: إجارة مثلاً، وينتهي بكلمة: يمين، ثم إن بعض الأبواب والمداخل تشتمل على مسائل كثيرة ومتنوعة، مثل الصلاة، والحج، والبيوع، فهذه يمكن تجزئتها في الفهرس، بإعطاء كل مجموعة من مسائلها مدخلاً خاصاً، تنتمي إليه، فمثلاً: مسائل صلاة القصر، توضع تحت «قصر الصلاة»، ومسائل السّهو، توضع تحت «سجود السهو» ومسائل صلاة الجماعة، والإمامة، توضع تحت «إمامة» وكذلك الحج، فإن مسائل الإحرام توضع تحت «إحرام»، ومسائل الطواف تحت «طواف»، ومسائل الصيد تحت «جزاء الصيد»، وفي البيوع تجمع مسائل الصرف تحت كلمة «صرف»، ومسائل

(١) من أمثلة الفهرس الجيد على هذا النحو، في كتب التفسير، ما يوجد في الجزء الرابع من «أحكام القرآن» لابن العربي، فقد فهرس المحقق على محمد البجاوي مسائل الأحكام المبثوثة في الكتاب على ترتيب الحروف، وأبواب الفقه.

وتفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» في طبعة دار الكتب المتداولة أحوج ما يكون إلى فهرس مماثل.

الربا تحت كلمة «ربا»، ومسائل الخيار تحت كلمة «خيار»، ومسائل السَّلم تحت كلمة «سلَم». . وهكذا.

ويشار في أوّل مدخل الباب إلى المواد المتفرعة منه، التي أعطيت مداخل خاصة بها، فمثلاً عند مدخل الصلاة، يقال: انظر إمامة، سجود التلاوة، سجود السهو، قصر الصلاة،.. الخ.

وفي مدخل الطهار، يقال: انظر آنية، تيمم، ثياب، غسل، وُضوء،.. وهكذا.

ومما يؤسف له أن معظم كتب الفقه المطبوعة الآن ينقصها مثل هذه الفهارس الجيّدة، وفهارسها لا تغني غناءً كبيراً، فكتاب مثل «مواهب الجليل» في ست مجلدات ضخمة، تضم آلاف المسائل في الفقه والأحكام، تجد مثلاً في فهرست الجزء الثاني منه: «كتاب الحج ص ٤٦٥ ـ ٥٦٠» أي ما يقرب من مائة صفحة من المسائل ليس لها ما يترجم عليها في الفهرس سوى «كتاب الحج» فانظر أي عناء يلاقيه من يبحث عن مسألة فيه.

وحبّذا لو يتحوّل اهتمام طلبة دبلوم الدراسات العليا، إلى كتب الأمهات، التي لا توجد فيها فهارس جيّدة، فيصنعون لها الفهارس، ولو بأن يشترك العدد منهم في الكتاب الواحد، وتحسب لهم هذه الأعمال، فيما يقدّمونه من أبحاث، ويعطى الفهرس الجيّد المقدّم، أسبقية على بحث في موضوع مطروق مكرر.





سابعاً ــ القسم الدراسي

يشتمل هذا القسم الذي يصدِّر به المحقِّق كتابه عادة على قسمين؛ قسم في التعريف بمؤلف الكتاب، وقسم في التعريف بالكتاب المحقَّق.

١ ـ التعريف بالمؤلف:

أهم ما يعتنى به في دراسة المؤلف تحقيق اسمه، ومكان ميلاده، وتاريخه، وتاريخ وفاته، وشيء عن نشأته الأولى، وهل كان في أسرته من اشتهر بالعلم وبرَّز فيه، وأهم شيوخه، ورحلاته وتنقلاته في طلب العلم، أو غير طلب العلم، وشهرته العلمية، وشهادة العلماء فيه، ومجالسه العلمية، ومناظراته ومراسلاته للعلماء، ومواقفه الشجاعة في قول الحق، أو تطبيق أحكام الشرع، وجهاده إن كان ممن حمل راية الجهاد، وكذلك تلاميذه، ويقتصر على المشهورين منهم إن كانوا كُثُراً، ومؤلفاته، مع ذكرها مرتبة على الحروف إن كانت كثيرة، وذكر المطبوع منها والمخطوط، ورقم المخطوط ومكانه، والإشارة إلى أهم أعماله في التأليف.

وينبغي أن يتسم عرض هذه المعلومات بطابع الدّراسة، وحسن التبويب والاستنتاج، واستخلاص المواقف والأحكام، لا مجرّد سرد المعلومات من كتب التراجم.

ولا ينبغي للمحقق أن يشغل نفسه، وهو يعرّف بالمؤلف، بما يخرجه عن المنهج العلمي، من الاستطرادات البعيدة عن موضوعه، كأن يكون

المؤلف ممن عاش زمن الدولة الأُموية، فيسود الدارس عشرات الصفحات في تاريخ الدولة الأموية؛ نشأتها وخلفائها، ودواوينها، وصراعات حكامها، وازدهارها، وأفولها.. الخ.

فإنك لا تعدم أن ترى من حين لآخر، رسالة علمية في النحو، أو الفقه، جزء كبير من صفحاتها في تاريخ هذه الدولة، أو تلك، لا لشيء إلا لأنّ المؤلف كان حيًّا إبّان حكمها، في الوقت الذي يغفل فيه عن كثير من المسائل المهمة، التي تحتاج إلى الدراسة في حياة المؤلف؛ لأنها تسهم في تكوين رأي صحيح عن مكانته العلمية، أو سلوكه التربوي، أو الوثوق بمؤلفاته.

٢ ـ التعريف بالكتاب المحقّق:

أهم العناصر التي يتناولها الباحث لتقديم الكتاب المحقق للقارئ، والتعريف به، هي: التحقُّق من صحة اسم الكتاب وعُنوانه، والتحقق من نسبته إلى مؤلفه، ثم وصف نسخ المخطوطات التي اعتُمد عليها في التحقيق واحدة فواحدة، وبيان أرقامها، ومكانها وعدد أوراقها، ومقاساتها، وعدد سطورها في الصفحة الواحدة، ومتوسط عدد كلمات كل سطر، ووصف الخطّ، وتاريخ النَّسخ، واسم النَّاسخ إن وجد، وإن لم تكن تحمل تاريخاً يستعان على تقريب التاريخ بنوعيّة الورق، والمداد، وبما يوجد عليها من تملكات، أو شهادات بالتّحبيس، ويقتصر في ذكر هذه الشهادات على ما له قيمة في إثبات التاريخ أو غيره، ويترك ما لا تدعو إليه حاجة.

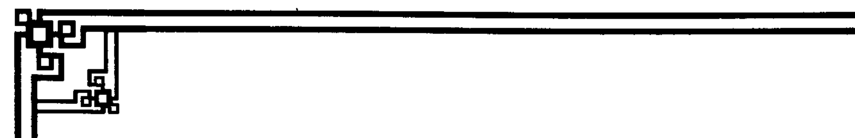
ومما ينبِّه عليه المحقق أيضاً وصف حال المخطوط، من حيث الأخطاء الكتابية أو التصحيف أو السَّقط، أو التصويبات والتعليقات في الحواشي، وبيان العلاقة بين نسخه المتعددة، مستعيناً بما يلاحظه من تشابه بينها في الأخطاء، أو مقابلات على نسخ أخرى تحمل سماعات، وكذلك بيان درجات نُسَخ المخطوط من حيث الأهمية، والخصائص التي تنفرد بها كل نسخة، ويختار من كل نسخة بعض الصفحات، مثل الصفحة الأولى

والأخيرة، فتوضع صورة منها مع المقدمة، لتعطي نموذجاً لكتابة المخطوط وحالته.

ثم بعد ذلك يُعرِّف المحقق بالكتاب، من حيث موضوعه، ومنهجه، وأسلوبه، وأهميته، وأصالته في فنّه، واعتماد غيره عليه إن كان كذلك، أو اعتماده على غيره إن كانت الأخرى، وذكر مصادره، والمآخذ عليه إن كانت، من حيث الأسلوب، أو الموضوع.

أما هوامش هذه الدراسة بقسميها، فيتبع فيها ما سبق الحديث عنه في كيفية تنظيم هوامش التحقيق (فصل مكملات التحقيق).






الفصل الثالث

الأمور التي تساعد على إخراج نص صحيح

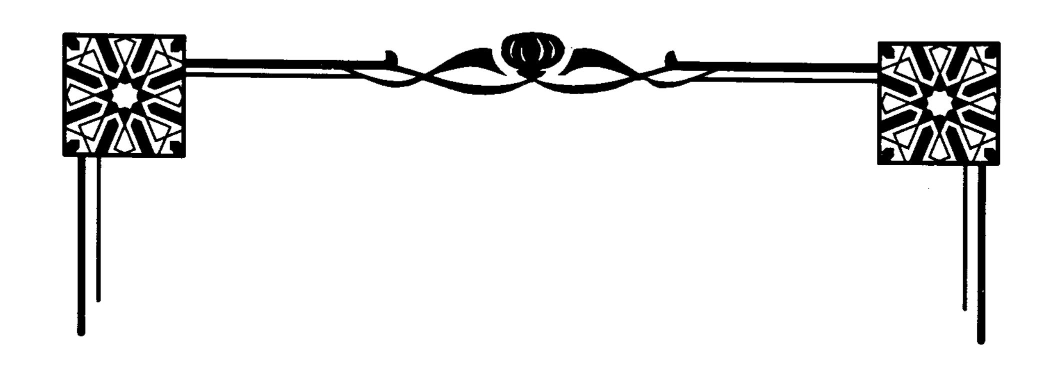
اتهام الفهم قبل النص.

التعود على قراءة الخطوط القديمة.

الدّربة على أسلوب المؤلف.

العلم بفنّ الكتاب.

القدرة على تقويم التصحيف.



١ ـ اتهام النفس بقصور الفهم قبل اتهام النص بالخطإ:

قد يقع المحقق على عبارة غامضة في نسخة من النسخ عند المقارنة، ويجدها في أخرى واضحة مألوفة، ويخيّل إليه أنها الصواب، فعليه أن لا يتسرع وينساق مع الواضح المألوف، بل عليه أن يتهم فهمه بالقصور، قبل أن يتهم النصّ بالتحريف، ولا يقدم على التّغيير إلاّ بدليل قوي، وقد نبّه القاضي عياض على أن الجسارة على التغيير، والتّسرع دون دليل خسارة، وقال: «كثيراً ما رأينا من نبَّه بالخطإ على الصواب، فعكس الباب»[١]، وقد مضى في القسم الأول من الأمثلة على هذا التغيير الخاطئ، الذي سببه الجرأة ما يوضحه.

والقاعدة تقتضي أن النصّ الأصعب هو الأصوب، ذلك لأن النّاسخ الذي نُحمّله مسؤولية الأخطاء غالباً، لا يتصور منه أن يبدل شيئاً واضحاً مفهوماً، بآخر غامض غير مفهوم، بل العكس هو المتوقع منه، فإنه إذا وجد شيئاً تعذّر عليه فهمه، ولم يتبين له معناه ـ ربما اجتهد، واستبدله بشيئ واضح لديه، يكون بعيداً كل البعد عن أصل الكلام، الذي لم يفهمه[٢].

ويتأكد الأخذ بهذا المبدإ، فيما يوجد على هذه الحال من الغموض،

(١) مشارق الأنوار ١/٤.

(٢) انظر أصول نقد النصوص ص ٨٦.

في نسخة متقنة، صحيحة الضبط، قليلة الأخطاء، أما النّسخ التي تشيع فيها الأخطاء، وينتشر فيها التصحيف، ويدلّ حالها على أن كاتبها، مهمِل، كثير الغفلة، فالأمر فيها أهون من ذلك.

٢ ـ التعود على الخط:

لا بدّ من المَران على الخطوط في النسخ المراد تحقيقها، فإن لكل كاتب طريقته في رسم الحروف، من حيث إعجامها وهيآتها، وتمييز المتشابه منها، ولا يكتسب العلم بتمييزها إلا بكثرة النظر وتَرداده في النصّ المكتوب، ومقارنة ما يُشكل منه بما يماثله، حتى تحصل الألفة بالخط، والتعوّد على شكل الحروف وتراكيبها، وبذلك يتمّ التغلب على كثير من قراءة الكلمات، التي تبدو صعبة في أول النَّظر، كما ينبغي التّعرف على طريقة الأقدمين واصطلاحاتهم في اللّحق والحواشي، والتّصحيح والتّضبيب، وعلامات الضّرب والحذف، وإهمال الحروف وإعجامها، واستعمال الرموز والاختصارات في الحواشي، واللّحق، وما يتكرر وروده في أصل الكتاب. وقد سبق الكلام على كل ذلك مفصّلاً في القسم الأول.

ومن لم يخبر ذلك، ويميِّزه، اختلط عليه الصواب بالخطإ، والأصل بالحاشية، والتبست عليه الحروف، وعميت عليه معاني الكلمات.

٣ ـ الدُّربة على أسلوب المؤلف:

من الأمور التي تساعد على إخراج نص صحيح للكتاب، خال من التحريف والأخطاء التَّعود على أسلوب المؤلِّف والأُنس به، فكلما دِرب المحقّق بأسلوب المؤلِّف، سهُل عليه حَلُّ الغامض في خطوط الناسخين، ويحصل هذا الأُنس بقراءة المخطوط أكثر من مرّة، حتى يعرف محقِّقه من عادات صاحبه في التعبير، والتراكيب، ما يسّهل عليه معرفة ماذا يريد عندما تصعب العبارة أو يكون غموض، فيستدلّ بالسابق على اللاحق، وبالشبيه على شبيهه، فإن لكل مؤلف طريقته في البيان، وأسلوبه في الأداء، ومفردات يعرف بانتقائها، وتراكيب لا ينفكّ عنها.

٤ ـ العلم بفن الكتاب:

كما أنه من الأمور التي تساعد على تقويم النص، أن يكون المحقِّق ممن درس فنَّ الكتاب الذي يحققه، فلكل أهل فنٍّ تعبيرات، تبدو غريبة لمن كان غريباً عن ذلك الفنّ، وقد يخطِّؤها وهي صواب، فمن أراد تحقيق كتاب في الفقه، يفترض فيه أن يكون قرأ علم الفقه، قراءة مكّنته من معرفة أساليب الفقهاء، واصطلاحاتهم، وطريقتهم في تصوير المسائل، والتعبير عنها، وكذلك من يحقِّق كتاباً في الحديث، أو الطب، أو الجغرافيا.. الخ.

فلا يُتَصوَّر ممن يدرس الفلسفة أو التاريخ، ولم يقرأ كتاباً في الفقه، أو البلاغة، أن يُحقِّق كتاباً في الفقه، أو البلاغة.

٥ ـ تقويم التصحيف والتحريف:

التَّصحيف والتَّحريف من الأمور الشائعة في المخطوطات والكتب، وهما من الأشياء التي يُبتلى بها المحقق كثيراً، وهو يحاول إقامة النصِّ الذي بين يديه، وربَّ تصحيف في اسم من أعلام الأشخاص، أو في عبارة من متن الكتاب، أخذ منه وقتاً طويلاً، قبل أن يهتدي فيه إلى صواب، وربما بقي لغزاً، فتركه لمن بعده.

جاء في الجزء الثاني من تفسير القرطبي: «ونهى ابن عباس رضي الله عنهما عن دراهم بدراهم بينهما حريزة»[١] قال مصححوا الكتاب في الهامش: «كذا في (أ) «حريزة»، وفي (ب): «جزيرة»، وفي (جـ): «حزيرة»، في (حـ): «جزيرة»، ولم نُوفق إلى وجه الصواب فيها».

وقد كرر القرطبي العبارة مرة أخرى في الجزء الثالث، فجاءت كالآتي:

«ونهى ابن عباس عن دراهم بينهما جريرة»[٢]، وقال المصححون في

---

(١) تفسير القرطبي ٢/ ٥٩.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٣٦٠.

الهامش: «كذا في (هـ) و (أ)، وفي (حـ) و(ب) و(جـ): (حريرة)، والذي يبدو أن المعنى: دراهم بدراهم معها شيء، قد يكون فيه تفاضل، ولعل الأصل: بينهما جديدة، أي بينهما تفاضل، لما بين الجديد والقديم منها من الفرق».

فانظر كم أخذت هذه الكلمة من المصححين من الجهد، ومع ذلك أخطؤا في تقديرهم لها، بقولهم: «ولعل الأصل بينهما جديدة»، فإن صواب الكلمة كما وردت عن ابن عباس: «بينهما حَرِيرة»؛ لأن هذه العبارة وردت عن ابن عباس جواباً لمن سأله عن بيع العِينة[1]، فقد جاء في شرح سنن أبي داود لابن القيم[2]: «عن ابن عباس أنه سئل عن رجل باع من رجل حريرة بمائة، ثم اشتراها بخمسين، فقال: دراهم بدراهم متفاضلة، ودخلت بينهما حريرة، وقال: اتقوا هذه العِينة، لا تبيعوا دراهم بدراهم، بينهما حرِيرة»

وفي الشرح الكبير: «قال ابن عباس في مثل هذه المسألة: أرى مائة بخمسين بينهما حرِيرة، يعني خرقة حرير، جعلاها في بيعهما»[3].

ويصف الجاحظ صعوبة إقامة مثل هذا التصحيف بقوله: «لربّما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ، وشريف المعاني أيسر من إتمام ذلك النقص، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»[4].

---

(١) العِينة، مأخوذة من العيْن وهو النقد؛ لأن الذي يعقد بيع العِينة يكون مراده التوصل إلى العين والنَّقد وليس تملك المبيع، وصورتها: أن يشتري إنسان شيئاً بمائة إلى أجل، ويبيعه فور استلامه إلى البائع بخمسين نقداً، فكأن المشتري تحصل على خمسين نقداً ليردَّها عند الأجل مائة، والبضاعة لغو، فقد رجعت إلى صاحبها الأول. وهو معنى قول ابن عباس: دراهم بدراهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة أي قطعة حرير.

(٢) ٩/٣٣٨.

(٣) الشرح الكبير على متن المقنّع لابن قدامة ٤/٤٥.

(٤) الحيوان ١/٧٩.

لذلك فإنه من المهم للمحقّق أن يكون على دراية بالتصحيف، وما وقع منه للعلماء، حتى يكون منتبهاً له، حذراً متفطِّناً، له من الخبرة بأموره، ومن الاطلاع على أحواله، ما يساعده على تقويمه، والاجتهاد فيه على الصواب.

والتصحيف أتى من كلمة صَحفي، وهو من يأخذ العلم من الصُّحف، فلا يضبطه بالتّلقي عن الرجال، قال الخليل بن أحمد: «والصَّحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف»[١] ويقول العسكري: «أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم من الصُّحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صَحَّفوا»[٢].

معنى التصحيف والتحريف:

التَّصحيف والتحريف كلمتان معناهما يدور على تغيير حروف الكلمة، والتبديل في مبناها بوضع حرف مكان آخر، وقد فرَّق المتأخرون بينهما، فقالوا: التصحيف: هو التغيير في نقط حروف الكلمة خاصة، مثل: رجل ورحْل، وحَضْر وخَضْر، ومِصر ومُضر، ومثل من صحَّف: «زُرْ غِبًّا تزدد حبّا»[٣] إلى «زَرْعُنا تردّد حِنَّا» زاعماً أنهم لما بخلوا بالصدقة، صارت زروعهم حِنَّا[٤].

والتحريف: هو التغيير في حروف الكلمة، أو في إعرابها.

والتغيير في الحروف يكون باستبدال حرف مكان حرف، ويكون بزيادة حرف في الكلمة أو بنقصانه منها.

مثال التحريف باستبدال حرف مكان حرف، حديث: «احتجر

(١) تصحيفات المحدِّثين ص ٢٤.

(٢) تصحيفات المحدِّثين ص ٢٤.

(٣) الحديث مروي من طرق كلها ضعيفة. انظر المقاصد الحسنة ص ٢٣٢.

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٤٨.

رسول الله ﷺ في المسجد بخُصٍّ، أو حصير حُجْرة يصلي فيها»[1]، رواه ابن لَهِيعَة: «احتجم رسول الله ﷺ في المسجد».

ومثال الزيادة: ما جاء في حديث: ما يصيب الشهيد من جُرح أو نَكْبة، وفيه: **«فإنها تجيء يوم القيامة كأغزّ ما كانت»**[2] رواه الثوري: كأغزر ما كانت.

ومثال النقصان: ما روي عن رسول الله ﷺ أنه مسح وجه عبدالله بن ثعلبة زمن الفتح، حرَّفه بعضهم، فقال: من القبح[3].

ومثال التحريف في إعراب الكلمة: ما جاء في حديث جابر:

«رُمي أُبَيّ يومِ الأحزاب على أكحله»[4] رواه غُنْدر **«رُمي أَبِي»** بفتح الهمزة، وإنما هو أُبي بن كعب، أما أبو جابر فقد استشهد قبل ذلك في أحد[5].

قال ابن حجر في الفرق بين التصحيف والتحريف: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذا بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف»[6].

أمّا الأقدمون فكانوا يتوسّعون في إطلاق هاتين الكلمتين إطلاقاً واحداً، فيسمُّون التَّغيير الحاصل في الكلمة أيًّا كان نوعه تصحيفاً، حتى أبو أحمد العسكري، عندما فرّق بينهما مرّة، لم يلتزم تلك التَّفرقة، فقد ذكر بيت ابن الأحمر:

---

(١) الحديث خرَّجه البخاري في أكثر من موضع، انظر البخاري مع فتح الباري ١٣/ ١٣٢، ورواية ابن لهيعة: «احتجم» في مسند أحمد ٥/ ١٨٥.

(٢) تصحيفات المحدّثين ١/١٤٢.

(٣) مسند أحمد ٥/ ٤٣٢.

(٤) صحيح مسلم حديث رقم ٢٢٠٧.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٤١.

(٦) شرح نخبة الفكر ص ٢٢، وانظر كشاف مصطلحات الفنون ٤/ ٢٣٨.

فلا تَصِلي بمطروق إذا ما   سرى بالقوم أصبح مستكينا

قال: إنما هو: «إذا ما سرى في الحيّ»، ثم قال: «وهذا من التحريف لا من التَّصحيف»، لكنه لم يلتزم بهذه التفرقة، ويدلّ على ذلك أنه عندما بيَّن معنى التصحيف، أطلقه على التغيير في الكلمة مطلقاً، وذكر في كتابه «تصحيفات المحدِّثين» من الأمثلة ما هو من التحريف، عند من يفرّق بينهما وليس من التَّصحيف.

من ذلك ما جاء في حديث الشهيد المتقدم: «**فإنها تجيء يوم القيامة كأغرِّ ما كانت**»، قال: وقال الثوري: «**كأغزر ما كانت**».

وقال: «ومما صحف فيه جماعة، قوله ﷺ: «**أعوذ بك من جار السَّوْء في دار المقامة، فإن جار النادي يتحوّل**»، رواه غير واحد: «**فإن جار البادية يتحول**»[1] وقال: «ومما يروى فيه تصحيف فاحش، قولهم في خبر نُقادة الأسدي أنه قال، قلت: يا رسول الله - ﷺ -: إني رجل مُغْفِل، فأين أَسِمُ، ولم أرك تَسِمُ في الوجه، قال: في موضع الجرير من السَّالفة، فقوله مُغْفِل، الغين ساكنة، والفاء مكسورة، ومن رواه مغّفَّلا بالتشديد، فهو فاحش من التصحيف»[2].

الآثار السيئة للتصحيف:

التصحيف خطره في الكلام عظيم يحرف الكلم عن موضعه، حيث يَرِد الكلام معه أحياناً في صورة لها مع السياق محمل صحيح، ولكنه غير مراد للمتكلم، ولو اطّلع عليه لتبرَّأ منه، وأنكره، لبشاعة صورته، وفساد معناه.

---

(١) تصحيفات المحدِّثين ٣٢٢/١ والحديث في سنن النسائي ٢٤١/٨ بلفظ: «فإن جار البادية يتحول عنك».

(٢) المصدر السابق ٣٤٣/١ والمُغْفِل الذي لا وسم على إبله، والجرير حبل من أدم في عنق البعير، والسالفة ما تقدم من العِنق. النهاية في غريب الحديث ٢٥٩/١.

قال السُّيوطي: «قيل إن النصارى كفروا بلفظة أخطؤا في إعجامها وشكلها، قال الله في الإنجيل لعيسى عليه السلام: أنت نَبِيّ، ولَّدتك من البتول، فصحَّفوها وقالوا: أنت بُني ولّدتك من البتول»[١] بتخفيف اللام.

وقال أبو أحمد العسكري: «كتب سليمان بن عبدالملك إلى ابن حزم: أن أحص مَن قِبَلَك من المخنّثين، فصحّف كاتبه، فقُرأ: أخص مَن قبلك من المخنَّثين، قال: فدعاهم، فخصاهم، وخصى الدلاّل فيمن خصى»[٢].

وقال: «غبر المحدِّثون بالبصرة زماناً يروُون أن علياً رضي الله عنه قال: «ألا إن خراب بصرتكم بالريح»، فما أقلعوا عن هذه التصحيفة إلا بعد مائتي سنة، عند مُعايَنتهم أمر الزِّنج»[٣].

وقد وقع من العلماء التصحيف في كتاب الله عزّ وجلّ، قال العسكري: وقرأ ابن أبي شيبة: «جعل السِّقاية في رجل أخيه»، فقيل له: ﴿فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ فقال تحت الجيم واحدة، وقرأ مرة: «وما علمتم من الخوارج مكلِّبين» بدل: ﴿الْجَوَارِحِ﴾، وقرأ أول سورة الفيل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝١﴾ كأول البقرة[٤].

والأمثلة على ذلك كثيرة في هذا الباب، منها ما هو غاية في الغرابة، وكثير منها ما هو موضوع على العلماء من خصومهم، للكيد والتندُّر.

---

(١) تدريب الراوي ٢/٦٨، وهذا يدل على أن بعض أمثلة التصحيف التي ذكرتها الكتب، مؤلف للتندر، مستبعد أن يكون واقعاً فعلاً، وإلا فكيف وقع مثل هذا التصحيف للنصارى في الإنجيل، وهو بغير لغة العرب.

(٢) تصحيفات المحدثين ١/٧١.

(٣) تصحيفات المحدّثين ص ٨٢.

(٤) انظر تصحيفات المحدِّثين ١/١٤٤، والمزهر ٢/٣٦٩.

هذا والتصحيف أنواع كثيرة، نذكر منها ما يلي:

١ ـ تصحيف العين وتصحيف الأذن:

من التصحيف ما يكون سببه العين، فيسمونه تصحيف البصر، ومنه ما يكون سببه الأذن؛ لأن الحروف الواقع فيها التصحيف لا تشتبه على العين، وإنما جاء التصحيف فيها عن طريق السمع، فيسمونه تصحيف السمع.

مثال الأول: صحّف بعضهم قول عمر رضي الله عنه: «لا يُورِّث حَمِيل إلا ببينة»[1]، فقال: «لا يرث جميل إلا بُثينة».

ومنه ما ذكره أبو محمد القاسم بن أصبغ (ت ٣٤٠ هـ)، قال: لما رحلت إلى المشرق، نزلت القيروان، فأخذت على بكر بن حمّاد (ت ٣٤٠ هـ) حديث مُسّدَّد، ثم رحلت إلى بغداد، ولقيت الناس، فلما انصرفت عدت إليه، لتمام حديث مُسَدَّد، فقرأت عليه فيه يوماً حديث النبي ﷺ: «أنه قدم عليه قوم من مُضر مُجتَابي النِّمار»، فقال إنما هو (مجتابي الثمار)، فقلت: «إنما هو مجتابي النِّمار، هكذا قرأته على كل من قرأته عليه، بالأندلس، والعراق، فقال لي: بدخولك العراق تعارضنا وتفخر علينا! ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ ـ لشيخ كان في المسجد ـ فإن له بمثل هذا علماً،... فقال الشيخ: إنما هو مجتابي النِّمار، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشققة، جيوبهم أمامهم، والنِّمار جمع نَمِرة، فقال بكر بن حماد، وأخذ بأنفه: رغِم أنفي للحقِّ، رغِم أنفي للحقِّ، وانصرف[2].

أما تصحيف السمع، فمثاله: أن بعضهم ذكر سنداً فيه عاصم الأحول،

---

(١) انظر تصحيفات المحدِّثين ص ٦٢، وسنن الدرامي ٢/ ٢٧٩، والحَمِيل: ما يحمل من بلاد الروم وغيرها من السبي وهم صغار، فيدّعي بعضهم أنساب بعض، فلا يقبل ذلك منهم إلا ببيّنة.

(٢) تفسير القرطبي ١/ ٢٨٧، ونفح الطيب ٢/ ٤٨.

فقال واصل الأحدب، وأن بعضهم ذكر حديث المغيرة في المسح على الخفيَّن، وفي سنده بُكير بن عامر البَجلي، فقال: أُكَيل بن عامر، قال الحاكم: «فكأنه أخذه إملاءاً»[1].

٢ ـ تصحيف اللفظ وتصحيف المعنى:

تصحيف اللفظ: أن تُقرأ اللفظة المصحّفة على حالها كما رسمت مصحّفة، وتصحيف المعنى ـ وهو أقبح ـ: أن يسيء القارىء فهم كلمة فيحذفها، ويأتي بمعناها على حسب فهمه الخاطئ.

مثال الأول: أن شيخاً قُصِد للسَّماع، فكان في كتابه: أن رسول الله ﷺ قال: **«ادَّهِنوا غبًّا»** فقال: قال رسول الله ﷺ: **«اذهبوا عنّا»**[2]، وصحّف بعضهم حديث النبي ﷺ في النهي عن الحِلَق ـ بكسر الحاء وفتح اللام ـ قبل صلاة الجمعة، فرواه **«عن الحَلْق»** ـ بفتح الحاء وسكون اللام ـ، قال الخطابي في كتاب «إصلاح خطأ المحدّثين» قال لي بعض مشائخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث[3].

أمّا تصحيف المعنى، فمثاله ما رواه الحاكم، قال: «سمعت أبا منصور بن أحمد الفقيه يقول: كنت بعدَن اليمن يوماً، وأعرابي يذاكرنا، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا صلّى نصب بين يدين شاة، فأنكرت ذلك عليه، فجاء بجزء فيه: كان رسول الله ﷺ إذا صلّى، نصب بين يديه عَنْزة ـ بسكون النون ـ فقلتُ أخطأتَ، إنما هي عَنَزة ـ بفتح النون ـ أي عصا»[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٥١، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٤٢.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٤٧.
(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٥. والحديث في النهي عن التحلق أخرجه أبو داود في السنن حديث رقم ١٠٧٩.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٤٩.

وصحّف أبو موسى محمد بن المُثَّنى العَنَزيّ هذا الحديث تصحيفاً آخر بالمعنى، فقد قال يوماً لأصحابه: نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزة، قد صلى النبي ﷺ إلينا - يريد أنه صلّى إلى قبيلتهم -.

قالوا وقد وقع للجاحظ مثل هذا التصحيف، قال في «البيان والتبيين»: «قال محمد بن سلاّم، قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله ﷺ» فقد جاء في حواشي «البيان والتبيين»: «هذا مما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه، لأن يونس إنما قال عن البتّي، وهو عثمان البتّي، فلما لم يذكر عثمان البتّي، التبس البتّي فصحّفه الجاحظ بالنبيّ، ثم جعل مكان النبي الرسول، وكان البتّي من الفصحاء»[1].

وتصحيف المعنى يكون أحياناً في السَّند، مثاله: قول السيوطي: «كحديث الزهري عن سفيان الثوري» فالزهري سابق، وليست له رواية عن سفيان الثوري، وصواب العبارة: «كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري» فالتبس على السيوطي أبو شهاب الحنَّاط (عبد ربه بن نافع ت ١٧١ هـ.) بابن شهاب الزهري (محمد بن مسلم ت ١٢٥ هـ.)[2].

ومن التصحيف ما يحيل الكلمة إلى معنى جديد، مألوف للسياق ومناسب للجملة، ولكنه غير المعنى المقصود لصاحب القول، وذلك مثل حديث: «**من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال**» قال الدارقطني: أملى أبو بكر الصُّولي الحديث في الجامع، فقال فيه: «**شيئاً من شوال**»[3].

وقال السيُّوطي: «صحّف حمّاد الزِّبرقان ثلاثة ألفاظ في القرآن لو قرئ بها لكان صواباً، وذلك أنه حفظ القرآن من المصحف، ولم يقرأه على

(١) البيان والتبيين ٢/١٨. وتحقيق نصوص التراث ونشرها ص٦٣.
(٢) الباعث الحثيث ص ٧٥، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٣.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٢.

أحد، اللفظ الأول: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾، فقرأها (أباه)، والثاني: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢﴾، قال (في غرة وشقاق)، والثالث: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ۝٣٧﴾، فقال: (يعنيه))»[1].

وقد يحيل التصحيف الكلام إلى صورة مشوّهة حتى كأنه من لغة أخرى غير كلام العرب، قال الجاحظ:

«مررت بمعلم يلقّن صبياناً:

يا أبا الفَيَّاش جَثَّى أخرج الفتيان غثّا
لَيْشَ في الأرض أَيَاسٌ شرِنُوا أَيْلح مَثَّى

فقلت: بالعبرانية هذا؟ قال لا، هو بالعربية، فلما تأملته إذا هو مكتوب:

يا أبا العباس حُبِّي أخرج الفِتيان عَنَّا
ليس في الأرض أُناسٌ شرِبُوا أمْلَح مِنَّا

فقلت: أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد: قال: نعم قذور ومرازيق»[2].

ومثاله في السند: «قال محمد بن عبدوس المقرئ سمعت بعض مشائخنا يقول: قرأ علينا شيخ ببغداد: عن شقبان الثوري عن جِلْد الجَدا عن الجِسْر، يقصد سفيان الثوري، عن خالد الحذّاء، عن الحسن».

وقد وقع التصحيف للأئمة الحفاظ في الحديث واللغة والأدب، وقلّ من سلم منه، رُوي عن الإمام أحمد قوله: «ومن يَعْرَى من الخطإ

(١) المزهر ٢/٣٨٦.

(٢) محاضرات الأدباء ١/٦٣، وتحقيق التراث العربي ص ١٧٢.

والتصحيف»، فرويت تصحيفات لسفيان الثوري، ويحيى بن مَعين، ومالك بن أنس، والجاحظ، وأبي عبيدة، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه، والكِسائي، والأصمعي... وغيرهم، فمما وقع للأصمَعي أنه قرأ عَلَى أبي عمرو بن العلاء بيت الحطيئة:

وغـــررتــــنـــي وزعـــمـــت أنــــ ـــك لابـنٌ بـالـصـيـف تـامـر

على صيغة المبالغة في الوصف باللبن والتمر، قرأها الأصمعي:

وغـــررتــــنـــي وزعـــمـــت أنــــ ـــك لا تـنـي بـالـضـيـف تـامُـر

أي: لا تتوانى في إكرام ضيفك، وتأمر بتعجيل القِرَى إليه، فقال له أبو عمرو: أنت والله في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة[1].

ذكر الدارقُطني عن وكيع، أنه قال مرة في حديث معاوية: «أن رسول الله ﷺ لعن الذين يشققون الخُطب تشقيق الشِّعر»، فقال: يشققون الحطب (بالحاء المهملة)، ويُروى أن الحافظ ابن شاهين قال في جامع المنصور: أن النبي ﷺ نهى عن تشقيق الحَطب، فقال بعض الملاّحين: يا قوم، فكيف نعمل، والحاجة ماسة[2].

والخفيف من التصحيف لا يكون قادحاً، أما الفاحش منه، فيدل على غفلة، تذهب بالثِّقة في قول صاحبه جملة، حكى القاضي أحمد بن كامل، عن أبي العيناء، قال: حضرت بعض مشائخ الحديث من المغفَّلين، فقال: عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن الله، عن رجل.

قال: فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخاً لله؟! فإذا هو صحّفه، وإذا هو عزّ وجلّ[3].

---

(١) المزهر ٢/ ٣٥٥.

(٢) تصحيفات المحدّثين ١/ ١٤.

(٣) تصحيفات المحدثين ١/ ١٤.

قال الحاكم: «وقع في مجلس الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو النضْر يقرأ عليه كتاب «المختصر»، للمُزَني، فقال:

وتوضأ عمر في حرٍّ نصرانية، فضحك الناس، فقال أبو بكر:

لا تخجل يا بني فإني سمعت المُزني يقول: سمعت الشافعي يقول:

ما ضُحك من خطإ رجل إلا ثبت صوابه في قلبه»[1].

سبب التصحيف:

السبب في وقوع التصحيف تشابه الحروف العربية في صورة الكتابة، مثل الباء والتاء والياء والنون، ومثل الدال والذال، والراء والزاي، ومثل الجيم والحاء والخاء، وكذلك الصاد والضاد، والطاء والظاء... الخ، فيحصل للكاتب أن ينقط غير المنقوط، أو يزلّ قلمه فيكتب حرفا غير الذي أراد، للشبه القريب بينهما، ولا يفطن لذلك كسلاً، أو غفلة، ثم لا يراجع كتابه، ولا يعارضه، فيقع في يد غيره، فيقرأه على ما وجده في الكتاب، ولا يتلقاه عن أستاذ، فيقرأه مصحّفا، ويعتقده صواباً، فالتصحيف إنما يحصل غالباً لمن يأخذون العلم عن الكتب والصحف، دون أن يسمعوه عن معلِّم، ومن هنا جاء ذمّ الصَّحفي، الذي يأخذ العلم عن الصحف.

كيفية تقويم التصحيف:

تقويم التصحيف يحتاج إلى دُرْبة، يساعد عليها كثرة الاطلاع على ما وقع للعلماء منه، كما يحتاج إلى اطلاع واسع في الفن الذي يدور عليه موضوع الكلام المصحّف، هذا بالإضافة إلى كثرة الرجوع إلى مصادر ذلك الفن، فقد يهتدي الباحث إلى الجملة برمتها في مصدر من المصادر، أو يجد معناها يدور في تعبير آخر، يلهمه إلى وجه الصواب في الكلمة المصحَّفة عنده.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٤٧.

جاء في كتاب «المزهر»: «قال ابن دُرُسْتَويه في شرح الفصيح: قول العامة نحوي لغوي على وزن جهِل يجهل، خطأ أو لغة رديئة»[1]، وذكر المحققون أنهم لم يقفوا على صحة العبارة، وقد جاء في «مناهج تحقيق التراث» تصحيح العبارة: «والعبارة في تصحيح «الفصيح» لابن دُرُسْتويه: فتقول غوِي يغوى على نحو جهِل يجهل»[2]، فانظر كيف صارت (غوى) (نحوى) و(يغوى) (لغوى).

وينبغي في إصلاح التصحيف أن تكون الكلمة المقترحة صواباً قريبة قدر الإمكان في بناء حروفها من الكلمة المصحَّفة، فمثلاً إذا وجدت في حالة التصحيف «مُعيْطرة» تصوّب «متُعطِّرة» وليس «عطرة»، و«مِغطارة» صوابها «معطارة» وليس «معطرة»، و«غطسان» صوابها «عطشان» وليس «عَطش»، و«عاظمات القوم» صوابها «عظمات القوم» دون «عظام»، و«المعبز» صوابها «المَعيِز»، وليس «المَعَز» - بفتح الميم والعين-، ولا «المِعْزى» - بكسر الميم وسكون العين-، وإن كان الكل صحيحاً في اللغة والمعنى.

تصدّي العلماء للتصحيف:

معرفة التصحيف فنّ دقيق لا يتقنه إلا الحذاق، وقد تصدى للتصحيف قديماً جِلَّة من العلماء، فألفوا كتباً تنبه عليه، وأخرى تعني بضبط المتون، وأعلام الأشخاص، والأماكن والبلاد، فمِن كتب التصحيف «التنبيه على حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسين الأصبهاني (ت ٣٦٠ هـ)، وكتاب «تصحيفات المحدِّثين» و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ)، وكتاب «تصحيفات المحدّثين» للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) وألّف أبو سليمان الخطّابي (ت ٣٨٨ هـ)، «إصلاح خطأ المحدثين».

---

(١) المزهر ١/ ٢٢٥.

(٢) مناهج تحقيق التراث ص ١٣٤.

ومما أُلّف في التقييد والضبط: «مختلف القبائل ومؤتلفها» لمحمد بن حبيب (ت. ٢٤٥ هـ)، و«المؤتلِف والمختلِف في أسماء الشعراء وكناهم» لحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ.)، و«تقييد المُهمل» لأبي علي الغساني، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض، و«مطالع الأنوار» لابن قُرقول، و«المؤتلِف والمختلِف» لابن ماكولا (علي بن هبة الله ت ٤٧٥ هـ.)، و«التقييدات» لابن نُقطة (محمد بن عبدالغني ت ٦٢٩ هـ.)، و«المشتبِه» للذهبي، و«تبصير المنتبِه بتحرير المشتبِه» لابن حجر.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **آمالي**، مصطفى جواد في فنّ التحقيق ـ أعدها للنشر عبدالوهاب محمد علي ـ مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الأول ١٩٩٧٧م.

٢ ـ **إجازات**، السماع في المخطوطات القديمة، صلاح الدين المنجد، مقال في مجلة معهد المخطوطات، ٢/١ (نوفمبر ١٩٩٥م).

٣ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر بن العربي (محمد بن عبدالله)، تحقيق محمد البجاوي، طبعة الحلبي، ١٩٦٨م.

٤ ـ **أساس البلاغة**، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥ ـ **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر في كلية الآداب في القاهرة ١٩٣٢/٣١م، إعداد محمد حمدي البكري، طبعة دار الكتب، ١٩٦٩م.

٦ ـ **الأعلام**، خير الدين الزِّركلي، الطبعة الثالثة.

٧ ـ **الأغاني**، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، مصورة عن طبعة دار الكتب.

٨ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، نشر دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس.

٩ ـ **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، لعبدالعليم إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة.

١٠ - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للحافظ ابن كثير (إسماعيل بن عمر)، للشيخ أحمد شاكر طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

١١ - **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الحلبي، ١٩٥٧م.

١٢ - **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، الطبعة الألمانية، ليدن، ١٩٣٧-١٩٤٩م.

١٣ - **تاريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، ترجمة د. فهمي أبو الفضل ود. محمود فهمي حجازي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤ - **تاريخ الكتاب الإسلامي**، محمود عباس حمودة، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٥ - **تحقيق التراث**، عبدالهادي الفضلي، مكتبة العلم، جدّة، ١٩٨٢م.

١٦ - **تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً**، محمد طه الحاجري، مقال في مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن العدد الأول، مايو - يونيو ١٩٧٧م.

١٧ - **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**، عبدالمجيد دياب، نشر المركز العربي للصحافة، ١٩٨٣م.

١٨ - **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبدالسلام هارون، مؤسسة الحلبي للنشر ١٩٦٥م.

١٩ - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف - مطبعة السعادة.

٢٠ - **تذكرة الحفاظ**، للحافظ الذهبي (محمد بن أحمد) - دار إحياء التراث - بيروت.

٢١ - **ترتيب القاموس المحيط**، للطاهر أحمد الزاوي - الطبعة الثانية - عيسى الحلبي، القاهرة.

٢٢ - **ترتيب المدارك**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي - تحقيق أحمد بكير - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٣ - **تصحيفات المحدِّثين**، لأبي أحمد الحسين بن عبدالله العسكري - تحقيق محمود أحمد ميرة - المطبعة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٨٢م.

٢٤ - **التمهيد**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر - وزارة الأوقاف المغربية.

٢٥ - **التنبيه والاشراف**، للمسعودي (علي بن الحسين) - دار مكتبة الهلال - بيروت ١٩٨١م.

٢٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ يوسف بن عبدالرحمٰن المِزِّي ـ تحقيق بشار عواد معروف ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٢٧ ـ **تهذيب التهذيب**، للحافظ ابن حجر (أحمد بن علي) مصور عن الطبعة الأولى، حيدر أباد الدكن، ١٣٢٥هـ.

٢٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ـ الطبعة الثالثة ١٩٦٧م، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢٩ ـ **تنوير الحوالك**، شرح موطأ الإمام مالك، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي ـ دار الفكر ـ بيروت.

٣٠ ـ **دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه**، لجماعة من العلماء ـ توزيع مكتبة المتنبي.

٣١ ـ **رباعيات الإمام البخاري**، يوسف الكتاني ـ مكتبة المعارف، الرباط ١٩٨٤م.

٣٢ ـ **الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي** ـ تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة مصطفى الحلبي، ١٩٤٠م.

٣٣ ـ **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٣٧م.

٣٤ ـ **شرح سنن أبي داود**، لابن قيم الجوزية، المطبوع مع عون المعبود، تحقيق عبدالرحمٰن محمد بن عثمان ـ المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٩٦٩م.

٣٥ ـ **شرح الموطأ**، لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١م.

٣٦ ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**، ليحيى بن شرف النووي ـ المطبعة المصرية.

٣٧ ـ **الشفا ـ المنطق ـ المدخل ـ**، لابن سينا (الحسين بن عبدالله) تحقيق قنواتي وآخرين ـ الطبعة الأميرية ١٩٥٢م.

٣٨ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك (محمد بن عبدالله) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩ ـ **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار ـ دار العلم للملايين ١٩٥٩م.

٤٠ ـ **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩م.

٤١ ـ **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء التراث، بيروت.

٤٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي ـ طبعة بالاوفست ـ دار المعرفة، بيروت.

٤٣ ـ **فتح الباري**، للحافظ بن حجر(أحمد بن علي) طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩م.

٤٤ ـ **فتح المغيث**، شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي ـ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

٤٥ ـ **الفهرست**، لمحمد بن إسحاق النديم ـ دار المعرفة بيروت ١٩٧٨م.

٤٦ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، لمحمد بن علي الشوكاني ـ تحقيق عبدالرحمٰن بن يحي المعلِّمي اليماني ـ صححه عبدالوهاب عبداللطيف ـ مطبعة السنّة المحمدية.

٤٧ ـ **القرطبي ومنهجه في التفسير القصبي محمد زلط**، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت.

٤٨ ـ **قواعد تحقيق النصوص**، لصلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات ٢/١ (نوفمبر ١٩٥٥م).

٤٩ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون**، لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق لطفي عبدالبديع ـ القاهرة، ١٩٦٣م.

٥٠ ـ **كشف المغطّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**، محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع.

٥١ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت) مراجعة عبدالحليم محمد وآخرين ـ الطبعة الأولى بمطبعة السعادة، القاهرة.

٥٢ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨١م.

٥٣ ـ **مالك بن أنس**، محمد أبو زهرة، دار الفكر ١٩٦٤م.

٥٤ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للحسن بن عبدالرحمٰن الرَّامَهُرْمُزي - تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٩٧١م.

٥٥ ـ **المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري**، عبدالستار الحلوجي، الرياض ١٩٧٨م.

٥٦ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة، ١٩٥٨م.

٥٧ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.

٥٨ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت بن عبدالله الحموي، نشره المستشرق مرجليوت، أكسفورد ١٩٠٧م.

٥٩ ـ **المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية**، إخراج إبراهيم أنيس وآخرين، دار المعارف ١٩٧٢م.

٦٠ ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.

٦١ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي، تصحيح عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٦٢ ـ **مقدمة ابن خلدون**، لعبدالرحمٰن بن محمد بن خلدون، بيروت، ١٩٦٧م.

٦٣ ـ **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمٰن الشَّهْرزُوي، منشورات دار الحكمة، دمشق ١٩٧٢م.

٦٤ ـ **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، رمضان عبدالثواب، مكتبة الخانجي، ١٩٨٦م.

٦٥ ـ **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، فرانتز روزنتال، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ١٩٨٣م.

٦٦ ـ **المنتقى شرح الموطأ**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة القاهرة، .١٣٣٢هـ.

٦٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين عتر، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٦٨ ـ **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣م.

٦٩ ـ **الموطأ بشرح الزرقاني**، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦١م.

٧٠ ـ **نسيم الرياض**، شرح شفاء القاضي عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٧هـ.

٧١ ـ **نظرة في تحقيق الكتب**، أحمد مطلوب، مقال في مجلة معهد المخطوطات، يناير، يونيو ١٩٨٢م.

٧٢ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، للحافظ ابن حجر (أحمد بن علي) تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٣م.

٧٣ ـ **وفيات الأعيان**، لأحمد بن محمد بن خلِّكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٧٧م.





فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد في معنى تحقيق نصوص التراث	٧
بعض الكتب المطبوعة تحتاج إلى تحقيق	٨
أمثلة للتحريفات الواقعة في الكتب المطبوعة من غير تحقيق	٩
القسم الأول	
تحقيق النصوص عند القدامى	
الفصل الأول	
الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين	١٥
أولاً: معارضة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن مع جبريل	١٥
ثانياً: معارضة زيد بن ثابت ما كان يكتبه على رسول الله ﷺ	١٦
ثالثاً: جمع المصحف	١٦
رابعاً: نشر المصحف وما تحقّق فيه من شروط التحقيق العلمي	١٧
الفصل الثاني	
أصول قواعد التحقيق عند المحدِّثين	١٩
قواعد التحقيق مطبّقة في كتب المحدِّثين وإن لم ينصوا عليها	١٩
بعض الكتب التي اهتمت بتقنين قواعد التحقيق	١٩
المبحث الأول	
قواعد فنّ التحقيق ومكملاته في كتب المحدِّثين	٢١

الموضوع	رقم الصفحة
ـ صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه	٢١
ـ المقابلة بين النسخ	٢٤
ـ كيفية المقابلة	٢٧
ـ التلفيق بين النسخ	٢٨
ـ المفاضلة بين النسخ	٢٩
أ ـ قرب النسخة من المؤلف	٢٩
ب ـ النسخة التي اعتنى بها العلماء	٣١
ـ تعدد إبرازات الكتاب	٣٢
ـ استعمال الرموز وعلامات الترقيم	٣٣
ـ الهوامش والاعتناء بالضبط والتخريج	٣٥
نموذج للتحقيق الجيد من شرح الخفاجي على كتاب الشفا للقاضي عياض	٣٦
ـ مقدمة التحقيق	٤٠
تناول ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري كل مقومات مقدمة التحقيق	٤٠
ـ التضبيب	٤٢
معنى التضبيب	٤٢
التحذير من الجرأة على تصليح ما لا يكون مفهوماً من كتب الغير	٤٣
أمثلة من التصليحات الخاطئة التي وقعت لبعض العلماء	٤٣
إصلاح ما يوجد من القرآن خطأ في الكتاب	٤٦
المجيزون لإصلاح الخطإ في الحديث والأمثلة على ذلك	٤٦
المانعون للإصلاح في الحديث رأيهم أصوب سداً للباب	٥٠
ـ الفهارس عرفها علماء المسلمين قبل غيرهم	٥٢

المبحث الثاني

الموضوع	رقم الصفحة
الأمور المساعدة على التحقيق في كتب المحدِّثين	٥٥
ـ معرفة اللَّحق	٥٥
ـ معرفة ما يكتب في الحاشية وليس من أصل الكتاب	٥٧
ـ معرفة الضرب على ما ليس من أصل الكلام	٥٧
ـ معرفة علامة التصحيح	٥٨

الموضوع	رقم الصفحة

- تقييد الحروف المهملة ومعرفة علامة ضبطها ٥٩
- معرفة الرموز المستعملة في المخطوطات ٦٠
- تمييز الحروف بالوصف ٦١

القسم الثاني

تحقيق النصوص عند المحدَثين

- تمهيد في حركة إحياء الكتب وتحقيقها في العصر الحديث ٦٤
  دور المستشرقين في هذه الحركة ٦٥
  حركة إحياء الكتب في الهند ٦٧
  حركة إحياء الكتب في مصر ٦٨

الفصل الأول

مراحل تحقيق النصّ

- المرغبات في تحقيق الكتاب ٧٢
  الكتب التي تحمل طابع التجديد ٧٣
  كتب لا تحمل طابع التجديد ولكن فقدت أصولها ٧٣
  كتب الملخصات والشروح ٧٤
- جمع النسخ ٧٦
  طريقة الكشف في كتاب بروكلمان ٧٦
  طريقة «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين ٧٨
  أهمية مراجعة الفهارس قبل جمع النسخ ٧٩
  يتعين جمع ما يمكن جمعه من النسخ ٧٩
- تصنيف النسخ إلى مجموعات ٨٠
- المخطوط ذو النسخة الواحدة ٨١
- ترتيب النسخ من حيث أهميتها ٨٢

أولاً ـ نسخة المؤلف ٨٢
  تعدد الإبرازات ٨٢
  المسوَّدة والمبيَّضة ٨٣

ثانياً ـ النسخة المكتوبة في حياة المؤلف ٨٤

الموضوع	رقم الصفحة

ثالثاً ـ النسخة الأقدم ٨٤
ـ معرفة قدم النسخة ٨٦
ـ السماعات والإجازات ٩٤
ـ تحقيق عنوان الكتاب ٩٧
ـ تحقيق اسم المؤلف ١٠٠
ـ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ١٠٢
ـ المقابلة بين النسخ ١٠٤
ـ الفروق الجديرة بالإثبات ١٠٦
ـ ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة ١٠٧
طريقة النسخة الأم ١٠٩
طريقة النسخة المختار ١١٠

الفصل الثاني

مكملات التحقيق

أولاً ـ الضبط ١١١
ضبط الكلمات ـ الغريب ـ الكلمات التي يشيع استعمال الناس لها خطأ ـ أسماء النباتات والعقاقير ـ الكلمات التي تتفق صورتها ويختلف معناها ـ وسَط الفعل الثلاثي ـ أعلام الأشخاص ـ الآيات القرآنية ١١٣
ثانياً ـ التخريج ١١٥
١ ـ تخريج القرآن الكريم ١١٥
٢ ـ تخريج الحديث ١١٦
٣ ـ تخريج الشعر ١١٨
٤ ـ التعريف بالأعلام ١١٩
٥ ـ تخريج النصوص المقتبسة ١٢٠
ثالثاً ـ شرح الغريب ١٢٢
رابعاً ـ الحواشي ١٢٤
هوامش الفروق بين النسخ ١٢٥
هوامش التعليقات الأخرى وما ينبغي أن يتقيد به فيها ١٢٥

الموضوع	رقم الصفحة
خامساً ـ التغييرات التي يسمح بها للمحقق	١٢٩
الرسم الإملائي	١٢٩
تكميل الإختصارات والرموز	١٣٠
زيادة العناوين الضرورية	١٣٠
ترقيم المسائل	١٣١
علامات الترقيم	١٣١
سادساً ـ الفهارس	١٣٧
أهمية الفهارس وما يحتاج إليه منها	١٣٧
نموذج لفهرست الآيات القرآنية	١٣٨
فهرس الأحاديث النبوية	١٣٩
فهرس الشعر	١٤٠
نموذج لفهرست الشعر	١٤١
فهرس الأعلام	١٤١
فهرس المصادر	١٤٣
فهرس الموضوعات	١٤٤
سابعاً ـ القسم الدراسي	١٤٧
أهم ما ينبغي أن يعتنى به في دراسة المؤلف	١٤٧
أهم ما ينبغي أن يعتنى به في التعريف بالكتاب	١٤٨

الفصل الثالث

الأمور التي تساعد على إخراج نص صحيح

١ ـ اتهام الفهم قبل النصّ	١٥١
٢ ـ التعوّد على الخط	١٥٢
٣ ـ الدُّربة على أسلوب المؤلف	١٥٢
٤ ـ العلم بفن الكتاب	١٥٣
٥ ـ تقويم التصحيف والتحريف	١٥٣
مثال لما يتطلبه تقويم التصحيف من صبر وجهد	١٥٤
معنى التصحيف والتحريف والفرق بينهما	١٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
الآثار السيئة للتصحيف	١٥٧
تصحيف العين، وتصحيف الأذن	١٥٩
تصحيف اللفظ وتصحيف المعنى	١٦٠
سبب التصحيف	١٦٤
كيفية تقويم التصحيف	١٦٤
تصدي العلماء للتصحيف	١٦٥
فهرس المصادر والمراجع	١٦٧
الفهرس	١٧٣

